

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
 جامعة منورى - قسنطينة -
 كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

رقم التسجيل :
 تخصص: تسويق

أساليب تطوير المنتجات في المؤسسة الإقتصادية
دراسة حالة شركة عتاد التكديس و الحمولة German قسنطينة

مذكرة مكملة لنييل شهادة الماجستير في العلوم التجارية

إعداد الطالبة: غنية فيلالي
 إشراف الأستاذ الدكتور : أحمد بوراس

أعضاء لجنة المناقشة:

د. بعطاوش عبدالله	أستاذ محاضر	رئيساً جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر	أستاذ محاضر
- د. بوراس أحمد	أستاذ التعليم العالي	مقرر المركز الجامعي أم البوافي	أستاذ محاضر	أستاذ محاضر
- د. بعلوج بو العيد	أستاذ محاضر	عضوواً جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر	عضوواً جامعة قسنطينة
- د. موساوي عبد النور				

السنة الجامعية: 2007/2008

اللهم إِنَّا نَسْأَلُكَ عِلْمًا فَاعْلَمْنَا وَعَمَلَاصَالِحَةَ

وَدَعَاءَ مُسْتَجَابًا

اللهم علمنا مَا ينفعنا وَانفعنَا بِمَا علمنَا

وَزَدْنَا عِلْمًا

إهداع

إلى أبي الحبيب

إلى أمي الحبيبة

إلى زوجي العزيز عبد الرؤوف و كل عائلته الكريمة

إلى إبنتي الغالية سندس

إلى إخوتي يوسف ،شرف الدين ،محمد الصالح

إلى أختي نور الهدى

إلى كل عائلة فيلالي بن مدور و يخلف

أهدي هذا الجهد المتواضع

الفهرس:

مقدمة عامة

الفصل الأول: البيئة التسويقية وتأثيرها على المؤسسة الاقتصادية

تمهيد

I مفاهيم عامة حول التسويق.....

2	تعريف التسويق.....
3	1 - تطور التسويق.....
6	2 - تطوير التسويق و تقنياته.....
10	3 - تطوير دور التسويق في تسيير المؤسسات.....

II أدوات تحليل و دراسة**البيئة التسويقية.....**

16	1 - البيئة التسويقية ومكوناتها.....
20	2 - أدوات تحليل و دراسة السوق.....

III ردود أفعال و استجابات المؤسسة.....

34	1 - الإستراتيجيات التسويقية.....
37	2 - المزيج التسويقي.....

IV سياسة المنتجات.....

48	1 - ماهية سياسة المنتجات و مكانتها في المزيج التسويقي.....
54	2 - العناصر الأساسية في سياسة المنتجات.....

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: أساليب تطوير المنتجات

تمهيد

I : المتطلبات التسويقية و تطوير المنتجات الجديدة.....	68.....
1 - التخطيط لإستراتيجية المنتوج.....	68.....
2- استراتيجيات المنتوج.....	72.....
3- مفاهيم عامة للمنتج الجديد.....	74.....
4- تنظيم عملية التطوير للمنتج الجديد.....	78.....
II مدخل إلى عملية التطوير.....	81.....
1- طبيعة و مصدر عملية التطوير.....	81.....
2- تصنیف المنتجات الجديدة.....	84.....
3- العوامل المؤثرة على عملية التطوير.....	87.....
4- التطوير بين النجاح و الفشل.....	91.....
III الأسلوب التقني لتطوير المنتجات.....	96.....
1- مصيدة التطوير التقني.....	96.....
2- طريقة عرض منتوج مطور تقنيا في السوق.....	99.....
3- الإستراتيجيات المرافقه لمنتوج مطور تقنيا.....	101.....
4- الوسائل التسويقية المعتمدة لكل إستراتيجية.....	103.....
IV الأساليب التسويقية لتطوير المنتجات.....	108.....
1- العوامل التي تقود إلى اتخاذ قرار التعديل.....	108.....
2- أشكال التطوير من خلال المنتوج.....	112.....
3- أساليب أخرى لتطوير.....	117.....

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: مراحل تطوير المنتوج

تمهيد

I اختيار و إعداد المنتوج الجديد.....	123.....
1 - أفكار المنتجات الجديدة.....	123.....
2 - إعداد المنتوج الجديد.....	131.....
3 - تسويق المنتوج الجديد.....	134.....
4 - تغليف و قرار تسمية المنتوج الجديد.....	137.....
II التنبؤ بالمبيعات و اختبار السوق.....	141.....
1 - التنبؤ بالمبيعات.....	141.....
2 - فوائد و محددات اختبار السوق.....	143.....
3 - طرق اختبار السوق.....	145.....
III بعث المنتوج الجديد.....	149.....
1 - استراتيجيات بعث منتوج جديد و الأجال الازمة.....	149.....
2 - إعداد عملية البعث.....	153.....
3 - الاتصال.....	157.....
4 - مراقبة عملية البعث.....	163.....
IV سلوك المستهلك.....	167.....
1 - محفزات و عوائق تبني المنتوج الجديد.....	167.....
2 - خصائص المستهلك المبتكر.....	170.....
3 - مراحل تبني المنتوج الجديد.....	172.....

خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع: دراسة حالة شركة عتاد التكديس و الحمولة «German

تمهيد

I تقديم وتشخيص لواقع شركة German	178
1 - واقع قطاع الصناعة الميكانيكية بالجزائر	178
2 - التعريف بشركة German	179
3 - البيئة الإقتصادية لشركة German	184
4 - تحليل نشاط الشركة	188
5 - المصلحة التجارية في الشركة	191
II تطوير المنتجات الجديدة في شركة German	204
1 - الجهة المسؤولة عن التطوير في الشركة	204
2 - أفكار و مراحل عملية التطوير في الشركة	206
3 - أساليب التطوير و نتائجها في الشركة	209
III النتائج و التوصيات	218
1 - نتائج الدراسة	218
2 - التوصيات	222
- خاتمة عامة	
- الملحق	
- قائمة الجداول	
- قائمة الأشكال	
- قائمة المراجع	
- الملخص باللغة العربية	
- الملخص باللغة الفرنسية	
- الملخص باللغة الإنجليزية	

I المقدمة و طرح الإشكالية:

تواجه المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن تحديات كبيرة و متغيرات اقتصادية معقدة، يتمثل أهمها في المنافسة الحادة، التغير الدائم في أذواق المستهلكين و نمط المعيشة، التطور التكنولوجي في جميع الميادين، الجودة، الامتياز و ظهور المنتجات الجديدة.

والجزائر كغيرها من دول العالم، تخلت عن الاقتصاد المخطط و اتجهت نحو اقتصاد السوق، مما فتح المجال لآلياته و التي حررت الدخول و الخروج دون حواجز أو عرقيل، مما ينعكس بظهور أشكال مختلفة من المنافسة، و لقد أثبتت الواقع الاقتصادي السابقة بأن التسويق كان له دور فعال في تعزيز القدرات التنافسية لمؤسسات الأعمال سيما و أن المنافسة لم تعد قائمة على اعتبارات سعرية، بل تعدتها إلى منافسة تقوم على أساس أخرى كالإشهار، التوزيع، تطوير المنتجات و غيرها.

- و تسعى المؤسسات الاقتصادية في ظل هذه الظروف للبحث عن الفرص في بيئتها و من ثم اقتناصها و تطويرها، و باعتبار التسويق مجالا يهتم باكتشاف، تطوير و تنفيذ الفرص، و التي تترجم عن ثلاثة حالات هي: أن يكون العرض أقل من الطلب، تطوير المنتجات و الخدمات أو تطوير منتج لأول مرة. فقد أصبح موضوع تطوير المنتجات الجديدة في المؤسسات المعاصرة من المكونات الأساسية للأي إستراتيجية توضع للتنفيذ و بما يحقق أهداف كل من المنتجين و المستهلكين.

و في نفس الوقت فإن عملية التطوير و التقديم للمنتجات الجديدة في السوق تزداد صعوبة يوما بعد يوم و الدليل على ذلك هي نسبة الفشل المرتفعة التي ترافق طرح منتجات جديدة منذ بدايتها كفكرة و حتى مرحلة التوزيع و التي تفرض على المؤسسة المطورة اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحتاجها عملية تطوير و بعث المنتجات الجديدة و على جميع المستويات، و ضمن هذا السياق يتadar إلى أذهاننا التساؤلات التالية:

- ما هي الطرق الممكنة لتطوير المنتجات الجديدة؟ و ما هي الخطوات الضرورية لإعدادها و بعثها في السوق؟

II أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- إبراز مكانة و أهمية التسويق و ضرورة تبنيه كفلسفة أعمال من طرف كل مؤسسة اقتصادية.

- توضيح الدور الذي تلعبه سياسة المنتجات ضمن المزيج التسويقي ككل.
- تبيان الطرق و الأساليب التي تتمكن المؤسسة من خلالها، العمل على التطوير الدائم لمنتجاتها.
- ذكر الخطوات الضرورية لتطوير منتج جديد، إضافة إلى كل السياسات التسويقية التي ترافق بعث منتج جديد في السوق بنجاح.

III أهمية البحث:

يكتسي موضوع "أساليب تطوير المنتجات" أهمية كبيرة لارتباطه بالواقع المعاش لأي مؤسسة اقتصادية تسعى للنمو، الازدهار، البقاء و الاستمرارية، فلا وجود لمؤسسة و بقائها إلا إذا عملت على تطوير منتجاتها (سلع و خدمات) بشكل دائم، وفق ما تقتضيه المتغيرات المحيطة بها و هذا الموضوع، على أهميته، فهو لم يحظى بنصيب كافٍ من الأبحاث و الدراسات لذلك جاء اختيارنا له، عسى أن نقدم إضافة بسيطة في هذا المجال، محاولين إبراز مختلف الطرق الممكنة للتطوير، و المراحل المتتالية لبعث منتج جديد في السوق، بطريقة علمية و مخططة، للوصول إلى نتائج إيجابية و تفادي المشاكل التي غالباً ما ترافق طرح منتج جديد في السوق، مما أدى إلى العزوف و الابتعاد عن أي محاولة حقيقة للتطوير، و الاكتفاء بمبادرات بسيطة في أغلب الأحيان.

IV منهجية البحث:

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، و تحقيقها للأهداف المتوازنة، استخدمنا منها وصفياً فيما يخص الجانب النظري، سعياً منا للإمام الموسوع و المعمق بكل جوانب الموضوع، أما فيما يخص الجانب التطبيقي، فقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لدراسة حالة شركة عتاد التكيس و الحمولة بولاية قسنطينة .

V تنظيم البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة قسمنا البحث إلى جزأين، جزء نظري و الآخر تطبيقي. و يتكون القسم النظري من ثلاثة فصول حيث يتعرض **الفصل الأول** إلى المفاهيم الأساسية في التسويق، تطوره، تطور تقنياته، أولوياته و كذا تسامي دوره في تسخير المؤسسات. إضافة إلى تناول أدوات تحليل و دراسة البيئة التسويقية، و ردود أفعال و استجابات المؤسسة. و في الأخير نتطرق إلى سياسة المنتجات، انطلاقاً من المفاهيم الأساسية مروراً بالأهمية و المكانة التي تكتسيها ضمن المزيج التسويقي وصولاً إلى العناصر الأساسية لها.

أما الفصل الثاني، فيتناول عنصر أساليب تطوير المنتجات و ذلك من خلال عرض المتطلبات التسويقية لتطوير المنتجات الجديدة التي تشمل عملية التخطيط لإستراتيجيات المنتوج الممكنة و كذا المفاهيم العامة و المسؤولين عن تنظيم عملية التطوير للمنتجات الجديدة في المؤسسة الاقتصادية. كما يتناول هذا الفصل تصنيفات المنتوجات الجديدة، العوامل المؤثرة على عملية التطوير و كذا التطوير بين النجاح و الفشل.

أما العنصر الثالث لهذا الفصل فهو عرض للأسلوب التقني لتطوير المنتجات الجديدة، بدءاً بمصيدة التطوير التقني التي قد يقع فيها من يحاول التطوير بهذه الطريقة، طريقة عرض منتج مطور تقنياً في السوق، الإستراتيجيات المرافقة لهذا النوع من المنتجات الجديدة و الوسائل التسويقية المعتمدة لكل إستراتيجية، إضافة إلى الأساليب التسويقية الممكنة للتطوير و التي تكون نتيجة عوامل و ظروف تقود إلى هذا الاختيار.

أما الفصل الثالث، فقد خصص للحديث عن مراحل تطوير المنتوج، ابتداء من اختيار المؤسسة للفكرة المناسبة للمنتج الجديد، و من ثم القيام بإعداده، تحديد السعر المناسب له، اتخاذ القرارات المناسبة في ما يخص التغليف، و اختيار الاسم المناسب.

أما العنصر الثاني من الفصل الثالث فيتناول عملية التتبؤ بالمباعات و اختيار السوق، و الطرق الممكنة لذلك.

أما العنصر الثالث فقد خصص لبعث المنتوج الجديد، من حيث الإستراتيجيات و الآجال الازمة إضافة إلى إعداد عملية التدريم للسوق من حيث اختيار رجال البيع، الموزعين، مكان العرض و الإعلان. و أخيراً النشاطات الاتصالية المرافقة لبعث المنتوج الجديد .

في حين خصص العنصر الرابع لدراسة سلوك المستهلك تجاه تبني المنتجات الجديدة بدءاً بعرض محفزات و عوائق تبني المنتوج الجديد، ذكر خصائص المستهلك المبتكر ثم مراحل تبني المنتوج الجديد.

أما الفصل الرابع فخصص للعمل التطبيقي و الدراسة الميدانية على مستوى شركة عتاد التكديس و الحمولة بولاية قسنطينة، و ذلك من خلال دراسة واقع التطوير و بعث المنتجات الجديدة على مستواها و ذلك من خلال ثلاثة محاور، تتناول في الأول عرض، تحليل و تشخيص عام للشركة ابتداء بسرد الواقع قطاع الصناعة الميكانيكية في الجزائر، ثم التعريف بالشركة، عرض و تقييم لواقعها واقع المصلحة التجارية بها.

أما المحور الثاني فيتناول عملية التطوير و التجديد في الشركة، انطلاقاً من التعريف بالفريق المسؤول عن التطوير، مصادر أفكار التطوير و المراحل التي يمر عبرها المنتوج المطور و أخيراً ذكر الأساليب التي تعتمد عليها الشركة لتطوير منتجاتها و نتائج هذه المحاولات منذ سنة 1999 و حتى 2006 .

في حين يتناول المحور الثالث نتائج الدراسة و التوصيات التي من شأنها مساعدة الشركة في تطوير النشاط التسويقي بها.

و قد جاء اختيارنا لهذه الشركة نتيجة عدة أسباب:

- الحصول على التسهيلات من طرف المسؤولين الذين زودونا بالمعلومات و الوثائق الضرورية للتحليل، الأمر الذي كان معقدا في شركات أخرى حاولنا إجراء دراستنا الميدانية على مستوىها.
- القاعدة الصناعية المعترفة التي قامت عليها شركة German ، و من ثم توفرها على إمكانيات. تحولها إجراء الدراسات و البحث اللازم لتطوير منتجات جديدة، سواء كانت تقنية أو تسويقية.
- محاولات التطوير المتتابعة التي جاءت بها الشركة منذ نشأتها.

هذا و قد واجهتنا عدة صعوبات أثناء إعداد هذا البحث، أهمها قلة المراجع المتخصصة في هذا الموضوع، لا سيما المراجع باللغة العربية إضافة إلى حداثة الموضوع، مما خلق صعوبة في التحكم الجيد به كما نشير إلى عنصر الزمن المقيدين به لإنجاز هذا البحث مما أدى بنا إلى تجنب التفصيل في بعض العناصر ، إلا أن ذلك يفتح لنا المجال لمواصلة البحث و التعمق في الموضوع مستقبلا.

الفصل الأول:

البيئة التسويقية وتأثيرها على المؤسسة الاعتمادية

- I. مفاهيم عامة حول التسويق
- II. أدوات تحليل و دراسة البيئة التسويقية
- III. ردود أفعال و استجابات المؤسسة
- IV. سياسة المنتجات

تمهيد:

تعتبر وظيفة التسويق من الوظائف الأساسية لأي مؤسسة اقتصادية، التي تتبع أسلوباً يعتمد على الدراسة العلمية للمستهلكين ويسمح للمؤسسة بأن تقدم لسوقها المنتج أو الخدمة المتفقة مع هذه السوق مع تحقيق هدفها في المردودية.

انطلاقاً من ذلك يمكننا القول أن مفهوم التسويق يرتكز على مبدأ مفاده أن على المؤسسة أن لا تنتج إلا ما يمكن أن تبيعه وأن سياسة التسويق هي جزء من السياسات العامة للمؤسسة وتجهيز السياسات الأخرى، وذلك من خلال تشخيص وتحليل السوق ومحيطه للبحث عن فرص لتطوير أعمال المؤسسة، حسب إمكانياته وتجنب المخاطر التي يمكن أن تنتج عن تطورات في الوسط المحيط، وكذلك بتحديد أهداف التسويق على المدى الطويل وموارد الضرورية لتحقيق الأهداف.

ولكي يتمكن التسويق من تحقيق ذلك ، لابد من وجود تكامل وتجانس بين السياسات التسويقية الأربع، و التي تعتبر سياسة المنتجات طرفاً جوهرياً بها، فهي تعني بوضع تصاميم للمنتجات التي تستجيب لاحتياجات الزبائن من جهة و لأغراض المؤسسة من جهة أخرى و من هنا ، سوف نحاول من خلال هذا الفصل التطرق للعناصر التالية :

I. مفاهيم عامة حول التسويق**II. أدوات تحليل و دراسة البيئة التسويقية****III. ردود أفعال و استجابات المؤسسة****IV. سياسة المنتجات**

I. مفاهيم عامة حول التسويق :

تمر المجتمعات بأربعة مراحل اقتصادية للنمو و هي : مرحلة ما قبل التصنيع، مرحلة التصنيع، مرحلة التقدم الصناعي، مرحلة ما بعد التقدم الاقتصادي. و يتشكل النشاط التسويقي في كل مرحلة من تلك المراحل وفقاً للظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية السائدة.

تعتمد المجتمعات التي مازالت في مرحلة ما قبل التصنيع أساساً على الزراعة و الصيد، و هناك مجتمعات أخرى دخلت مرحلة التصنيع فقامت بها بعض الصناعات اعتماداً على تجميع أجزائها و تعمل كذلك في نشاط التجارة و التوزيع ووصلت الكثير من الدول إلى مرحلة التقدم الصناعي حيث تنتج ناتجاً كبيراً و ضخماً من السلع و تحاول جاهدة البحث عن أسواق جديدة لتصريف هذا الفائض في الإنتاج أو تحاول المحافظة على أسواقها التقليدية، حتى تستطيع أن تحافظ على ما وصلت إليه من تقدم اقتصادي، و يصعب أن نقول من من الدول وصل إلى مرحلة ما بعد التقدم الصناعي، و ما يهمنا في هذا الصدد، التأكيد على أن العملية التسويقية تتماشى غالباً مع مجموعة من الظروف التي تشكل مرحلة النمو الاقتصادي و الجدول الآتي جدول(1- 1) ، يمثل خصائص التسويق في المراحل الأربع للنمو الاقتصادي:

جدول رقم (1) خصائص التسويق في المراحل الأربع للنمو الاقتصادي:

خاصية التسويق	وصفها	مرحلة النمو
التسويق هو التجارة في شكل مقايضة سلعة بأخرى أو المبادلة بالنقد	يعلم معظم الأفراد في الصيد ، الزراعة ، رأس المال نادر، أغلب نشاط الأفراد موجه لمقابلة الحاجات الأساسية مثل المأكل و الملبس و المأوى	مرحلة ما قبل التصنيع
التسويق هو توصيل المنتجات إلى مراكز تجمع السكان عن طريق نظام توزيع مكون من صغار التجار الذين يقومون بالتجميع و التقسيم حسب حاجة المستهلكين المحليين	يحاول المنتجون زيادة الإنتاجية بزيادة رأس المال و تحسين عمليات الإنتاج عن طريق التمييط و التجميع	مرحلة التصنيع
يحاول التسويق خلق طلب جديد بأسعار محددة، إنتاج سلع ممتازة عن طريق بحوث التسويق، تصميم السلعة التغليف، الترويج، خدمات المستهلك، تحليل المبيعات	يصل المنتجون إلى مستوى عال من الإنتاج، المشكلة هي البحث عن الطلب و زيادة الطلب، زيادة العمالة زيادة في الدخل ، زيادة في الطلب	مرحلة التقدم الصناعي
حاجات و رغبات متقدمة أنظمة متقدمة للمعلومات و أنظمة توزيع تساعد أكثر في إشباع تلك الحاجات	يحاول الأفراد البحث عن حرية أكبر في الاختيار، اهتمامات أقل بالكمية و أكثر بالجودة المنتجة و بتحسين مستويات المعيشة	مرحلة ما بعد التقدم الصناعي

المصدر: عبد الفتاح، 1990، ص 31.

1- تعريف التسويق :

على الرغم من وجود أفكار و تصورات عديدة عن التسويق، فهي تختلف عن بعضها البعض اختلافاً كبيراً، كما أنها تختلف عن المضمنون الحقيقي للتسويق ك مجال من مجالات الدراسة في ميدان التسويق، فقد يفهمه البعض على أنه البيع و الإعلان كما قد يفهمه البعض الآخر على أنه توفير السلع حيث تكون متاحة للمشترين، كل هذه المفاهيم و غيرها تمثل بعض أبعاد التسويق الذي هو أشمل من ذلك.

و كلمة التسويق العربية هي ترجمة لكلمة *MARKETING* الانجليزية و التي هي مشتقة من الكلمة اللاتينية *MERCATUS* و التي تعني السوق، و أيضاً كلمة *MERCARI* و التي تعبر عن المتجر أو المحل الذي تتم فيه عمليات البيع و الشراء و المتأمل لهذه المعاني يجد أن كلمة *MARKET* و تعني السوق، أي المكان الذي يلتقي فيه البائع بالمشتري و إذا أضيف لهذه الكلمة المقطع *ING* لأصبحت *MARKETING* و تعني الاستمرارية في وجود السوق [حجازي، 2005، ص 42]

و إذا رجعنا للغة العربية سنجد أن التطابق يكاد يكون تاماً، فالسوق *MARKET* و هو كما جاء في المعجم الوجيز - الموضع الذي يجلب إليه المتعاق و السلع للبيع و الابتاع - و أما كلمة *MARKETING* فيقابلها كلمة التسويق و هي على وزن تفعيل، أي هناك نشاطات و طاقتات تقف وراء الفعل لتجلب له الدوام، و عليه فالمطلوب استمرارية وجود السوق و بناءاً على ما سبق فإن استعمال كلمة التسويق ، ت correctness عن المحاولة المستمرة و الفعالة و الناشطة، لاستمرارية الطلب على المنتج ، و هي غاية لا تدرك إلا بال усили الجاد و المستمر من خلال فعاليات مخططة و مقصودة.

و تعتبر التعاريف العديدة للتسويق من الأدبيات الحديثة في العلوم الاقتصادية، و هذا يعود بدرجة كبيرة إلى حداثة المصطلح في حد ذاته، هذا من جهة و من جهة أخرى ترجع الاختلافات من قبل المهتمين الأخوائيين إلى تنوّع أرائهم و مشاربهم المعرفية، و توجهاتهم الفكرية و العملية أيضاً و سنحاول فيما يلي عرض مختلف التوجهات التعريفية لهذا المصطلح.

1-1 تعريف الجمعية الأمريكية للتسويق

قدمت الجمعية الأمريكية للتسويق تعريفان رسميان، الأول كان سنة 1960، و الثاني قدم سنة 1985. أما الأول، فيعرف التسويق على أنه: "ممارسة أنشطة الأعمال التي توجه عملية تدفق السلع و الخدمات من المنتج إلى المستهلك أو المستخدم" [أبو قحف، 2000 ، ص 58]

- الواقع أن هذا التعريف أصبح موضعًا لكثير من الانتقادات من جانب كتاب التسويق ذكر منها :
- 1 بمقتضى هذا التعريف يقتصر نشاط التسويق على منظمات الأعمال التي تهدف إلى تحقيق الربح ؛
- 2 يذكر التعريف أن التسويق يتكون من أنشطة الأعمال، ولكن لا يحدد هذه الأنشطة ؛
- 3 هذا التعريف يقلل من أهمية و دور رجل التسويق و المستهلك في العملية التسويقية؛
- 4 لا يوضح ضرورة الاهتمام بالمستهلك و العمل على معرفة رغباته و حاجاته؛
- 5 يعرف التسويق من وجهه نظر بسيطة و غير متكاملة.

و من ثم قامت الجمعية الأمريكية للتسويق سنة 1985 بوضع تعريف جديد للنشاط التسويقي، و وفقاً له يعرف التسويق على أنه:

"العملية الخاصة بـ التخطيط ، تنفيذ ، خلق ، تسويق ، ترويج و توزيع الأفكار أو السلع أو الخدمات الازمة لإنتمام عمليات التبادل و التي تؤدي إلى إشباع حاجات الأفراد و تحقيق أهداف المنظمات " [KOTLER ET DUBOIS .1997. P40]

و من أهم المميزات التي يمكن ذكرها بخصوص هذا التعريف:

- يفترض أن التسويق كنشاط يتم ممارسته بواسطة المنظمات المختلفة في إطار أخلاقي، و لذا فإنه سيكون نافعا للأفراد و للمنظمات و يعمل على تحقيق أهدافهم ؛
- يحدد التعريف الأنشطة التي تدخل في نطاق الوظيفة التسويقية و التي تؤدي ممارستها بشكل جيد إلى إشباع و رضا المستهلك؛
- يركز التعريف على أن أساس النشاط التسويقي هي عمليات المبادلة التي تتم بغرض إشباع حاجات طرفي التبادل؛
- يعترف هذا التعريف بوجود النشاط التسويقي بمفاهيمه و أساليبه الحديثة في كل أنواع المنظمات سواء كانت تهدف إلى تحقيق الربح من عدمه.

2-1 تعريف STANTON

"التسويق هو نظام متكامل ، تتفاعل فيه مجموعة من الأنشطة التي تعمل بهدف التخطيط ، تسويق ، ترويج و توزيع السلع و الخدمات للمستهلكين الحاليين و المرقبين" [عبد الفتاح، 1990، ص 24]

3-1 تعريف ROSENBERG

"التسويق هو عملية ملائمة -على أساس الأهداف و القدرات- بواسطتها يمكن المنتج من تقديم مزيج تسوبيقي /السلعة ، الخدمات ، الإعلان ، الترويج ، التسويق ، التسويق/ " [المرجع السابق ص 25]

4-1 تعريف Levy et Zaltman

"إن التسويق كمفهوم ، يعبر عن توجه المؤسسة نحو المستهلك مدعاة بجهود تسوبيقية تضمن تلبية حاجات المستهلك و تحقيق الربح على المدى البعيد". [cochy.1999.p 135].

و قد عكس هذا التعريف مستوى التطور الذي شهدته الفلسفة التسويقية القائمة على اعتبار المستهلك بمثابة نقطة انطلاق لأي نشاط تقوم به المؤسسة ، كما أن هدفها لا يقتصر على كسب عملاء بل في المحافظة عليهم في المدى البعيد.

و قد قدم *PHILIP KOTLER* تعريفاً للتسويق ، ظهر لنا أنه من الأحسن التركيز و الاحفاظ به عن بقية التعريفات الأخرى

حيث يعرف التسويق بأنه : " التحليل، التنظيم، التخطيط و مراقبة الأنشطة، الاستراتيجيات و موارد المؤسسة التي لها أثر مباشر على المستهلك ، بهدف إشباع حاجات و رغبات مجموعات الزبائن المصنفين بطريقة ذات مردودية " [KOTLER ET DUBOIS.2002. P9]

و من خلال هذا التعريف يمكننا استنتاج أن التسويق يحتاج لتطبيق مجموعة من التقنيات للتحليل و التخطيط و المراقبة بالإضافة إلى الإشارة إلى أولوية أدوات و رغبات الزبائن، لأن نجاح المؤسسة يعتمد على إرضاء الزبائن.

كما قام *PH KOTLER* بالإشارة من خلال تعريفه إلى تصنیف الزبائن إلى قطاعات و ذلك بهدف تخصیص لكل قطاع متجانس أدوات تجارية مناسبة و في الأخير أشار *KOTLER* إلى ضرورة الجمع أو الإدماج بين المردودية و رضا المستهلكين و ضرورة تحقيق التنساق بينهما.

2- تطور التسويق و تقنياته

2-1 تطور التسويق

إن استعمال التسويق لتقنيات متقدمة و طرق علمية تعتبر ظاهرة جديدة نسبياً، حتى حوالي الحرب العالمية الثانية بقي التسويق عبارة عن نشاط تجريبي، فالاهتمام بالرشاد و الطرق العلمية التي دخلت بقوّة في ميادين الإنتاج و التنظيم، كانت غائبة و مفقودة فيما يخص الأنشطة التجارية للمؤسسة كالبيع، التوزيع، الإشهار، بل كانت تعتبر مهارة فردية تعتمد على الموهبة الشخصية و التجربة العلمية.

- و منذ عشرات السنين ، تطورت العلوم الإنسانية و منها العلوم الاقتصادية ، تقدم الإحصاء ، و ظهر جهاز الكمبيوتر، كل ذلك سمح للتسويق بالمرور من المرحلة الحرافية و التجريبية إلى المرحلة التقنية، العلمية، من التسويق الموجه إلى عامة الناس، إلى التسويق المجزء ، ثم إلى التسويق الشخصي . [j.lAndrevie, lindon, 1997,pp22 23].

2-1-2 التسويق الجماهيري:

ولد التسويق الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن 20 و ذلك مع ظهور الأسواق الواسعة للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، تطور التسويق و أصبح ممكناً التطبيق باجتماع التقنيات الثلاثة التالية:

أ/ دراسة السوق: و خاصة الدراسة بسبر الآراء و التي تسمح بالدراسة بطريقة اقتصادية لعدة ملابين من المستهلكين انطلاقاً من عينات صغيرة.

ب/ الاتصال الجماهيري:

من أجل إعلام و إقناع جميع الناس يجب الاستعانة بوسائل الإعلام الموجهة لعامة الناس ، كالصحافة و السينما اللتان لطالما كانتا وسليتا إعلام شعبيتين ، إضافة إلى الراديو، الملصقات، التلفزيون، و التي تسمح بوصول الرسالة الإشهارية بصدقى واسع.

ج/ التوزيع الجماهيري:

أول ثورة للتوزيع سبق ظهور التسويق الحديث بمدة طويلة لأنها حدثت خلال الجزء الثاني للقرن 19 مع ظهور المحلات الكبرى و اكتشاف البيع بالراسلة.

2-1-2 التسويق المجزء

مع تطور المنافسة، تغير آمال و تطلعات المستهلكين بشكل دائم أصبح رضا المؤسسات عن فعالية التسويق الموجه إلى كافة الناس يتناقص شيئاً فشيئاً، فلجأت إلى تجزيء أسواقها لتتمكن من التعرف أكثر على المستهلكين المختلفين و لقادري المواجهة على جميع الجبهات، و ضد جميع المنافسين و ذلك من خلال تكيف وسائل الاتصال و التوزيع مع أجزاء السوق المختلفة و ذلك من خلال تكيف وسائل الإعلام سمحت بالتوجه إلى فئات معينة و استهدافها ، و ذلك بفعالية اقتصادية ملحوظة .

2-1-3 التسويق الشخصي:

للتمكن من بلوغ رضا المستهلكين ، يجب التمكن من معرفة كل واحد منهم على حدا و محاورة كل واحد منهم على حدا، و وبالتالي تقديم عرض خاص بكل واحد و يكون ذلك ممكنا ، إما في التسويق الصناعي ، أو في الصفقات ذات التحديات المالية الكبيرة ، فخصوصية المشاكل المراد معالجتها، تبرر معالجتها فرديا، و طبعا يعتبر ذلك صعبا و أحيانا مستحيلا في المنتجات ذات الاستهلاك الواسع و عموما هناك عاملان يساهمان في تطوير التسويق الشخصي :

- نمو قطاع الخدمات : فمعظم الخدمات تتطلب احتكاك مباشر بالزبون؛
- تطوير تقنيات التسويق المباشر بما يتاسب و التقدم الحاصل في ميدان الإعلام الآلي و الاتصالات: و التي تسمح بتسيير الملفات المهمة و التي ستسمح ف المستقبل باستعمال طرق جديدة للاتصال كل ذلك بتكلفة متناسبة باستمرار.

2-2 تقنيات التسويق :

ظهرت هذه التقنيات وتطورت نتيجة الصعوبات المتزايدة التي واجهتها المؤسسات في معرفتها للسوق، التكيف و التعامل معه.

في السابق كانت معظم المؤسسات صغيرة و لم يكن لدى مسيريها صعوبة في فعل ذلك ، لأنهم كانوا على صلة مباشرة بزبائنهم ، فالحرفي كان يعرف زبائنه بصفة شخصية ، يتبع تطور ذوقه، يكيف نماذج و أسعار تتلاءم معه، لكن في الوقت الذي تحول فيه الحرفي إلى (صناعي) مصنع، تغير عدد الزبائن الذين يتعامل معهم من بضع عشرات إلى عدة ملايين من المستهلكين، لم يعد يتعامل معهم شخصياً، و أصبح يتوجب عليه إذا أراد الوصول إليهم أن يمر عبر وسطاء كتجار الجملة، و التجزئة، و ليتواصل معهم عليه اللجوء إلى وسائل الإعلام

و منه فإن الوسائل التقليدية و التجريبية لمعرفة السوق و النشاط فيه لم تعد تكفيه، و أصبح عليه البحث عن التقنيات الجديدة التي تناسب كل مرحلة من المراحل الثلاث للعملية التسويقية.

شكل رقم (1-1) المراحل الثلاث للعملية التسويقية:

1/ تسويق الدراسات *marketing d'étude*

معرفة السوق، المحيط، المنافسة، قياس فعالية السياسات التسويقية

2/ التسويق الاستراتيجي: *marketing stratégique*

تحديد الأهداف و وسائل الوصول إليها

3/ التسويق العملي: *marketing terrain*

تطبيق القرارات

landrevie et lindon 1997 p20

شكل رقم (1-2) التقنيات حسب المراحل التسويقية

المرحلة التسويقية	أمثلة عن التقنيات المرافقية
تسويق الدراسات	- سبر الآراء، دراسة الدوافع، العينات، دراسة للاقتصاد الكلي و دراسة للمحيط تحليل التيارات الثقافية و الاجتماعية، مراقبة المنافسة، التوقع بالمبينات، اختبار مفهوم المنتج،- تحليل حافظة

العلامات التجارية لمنتجات النشاط	
تقنيات التموضع ، تحديد الأسعار ، إستراتيجية الاتصال ، الأسواق الشاهدة ، نماذج المحاكاة.	التسويق الاستراتيجي
ترقية المبيعات، التسويق في أماكن البيع، تسخير قوة البيع (توظيف، تكوين، تحفيز)	التسويق العملي

المصدر: *landrevie et lindon 1997 p21*

3- الأولويات الجديدة للتسويق

تعتبر التغيرات التي طرأت على المحيط دافعا أساسيا، لنقوية و تدعيم التسويق الاستراتيجي داخل المؤسسة الاقتصادية، لتمكن من مواجهة التحديات الجديدة للمحيط الاقتصادي، التناfsي، الاجتماعي و التفافي.

ما يستوجب تبني الأولويات الجديدة التالية: *[landrevie ET LINDON.1996. p6]*

- إعادة تنظيم حافظة الأنشطة:

و ذلك لمواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها المنافسون الجدد.

- تطبيق تسويق مكيف :

في المجتمعات الثرية، أصبح المستهلكون يبحثون عن الحلول الملائمة لمشاكلهم الخاصة، و لم يعودوا مهتمين بالحلول العامة، لذلك على المؤسسة البحث عن رغباتهم، و ذلك بإجراء تجزئة دقيقة للسوق و تطبيق سياسة اتصالية فعالة.

- الاهتمام بالمنافسين:

في السوق المشبعة، أصبحت القدرة على استباق أفعال و ردود أفعال المنافسين بمثابة العامل المفتاحي للنجاح، مما يستوجب وجود نظام متكملاً للتحليل و المتابعة للمنافسين.

• تطوير نظام التوقع:

في محيط مضطرب، أصبحت الطرق الكلاسيكية للتنبؤ بدون فائدة ملحوظة، لذلك على المؤسسة تقوية قدرتها على تطوير بدائل عديدة لتكون جاهزة لأي ظرف.

• تسويق مسؤول:

يظهر احتياجات جديدة في المجتمع الذي يريد حماية محيطه و الذي ينتظر أن تهتم المؤسسات الاقتصادية براحة الأفراد و المجتمع و ليس فقط مجرد إشباعها لحاجات الأفراد في الأجل القصير.
Vernette.2001.p13

• التوجّه للسوق:

يعتبر تطبيق المفهوم التسويقي عملية معقدة، و تستدعي مشاركة كل الوظائف بالمؤسسة و ليس فقط الوظيفة التسويقية

3 - تنامي دور التسويق في تسيير المؤسسات

حتى نهاية القرن 19، كان هدف المؤسسة الإقتصادية ينحصر في زيادة الإنتاج، و كان البيع يأتي في المرحلة الثانية، و كل الأنشطة التي تدرج اليوم تحت مسمى التسويق و التي تعرف آنذاك بالبيع كانت عبارة عن أنشطة مدعاة و مساعدة فقط

حيث كانت السياسة المنتهجة هي "إنتاج أولاً و ثانياً و أخيراً" لأن الظن السائد في تلك المرحلة هو أن "المنتج الجيد يبيع نفسه بنفسه"

لكن شيئاً فشيئاً تطور الإنتاج و توسيع المؤسسة أكثر ، وأصبحت الندرة في تناقص و الإنتاج في زيادة حتى تحول الاهتمام من الإنتاج إلى البيع ومنذ ذلك الوقت إهتمت الإدارة بالبحث و لأول مرة بدأت بدراسة الحاجات و العادات و دوافع المستهلكين و لم تعد المشكلة الرئيسية أمام المؤسسة نقص الإنتاج و لكن المشكلة الحقيقة أصبحت النقص في الطلب و النقص في الاستهلاك.

و كان من نتائج هذه الفترة : [عبد الفتاح، 1990، ص 33]

- ظهور تطور في قنوات البائعين، في الإشهار و سائر العمليات التجارية؛

- تكثف الصراع نحو القنوات التوزيعية و العمليات الترويجية؛

-اهتمام متزايد بمدارس التجارة و التسبيّر؛

و بعد الحرب العالمية الثانية تحولت إدارة المؤسسات عن المفهوم البيعي إلى المفهوم التسويقي، وتبلور هذا الاتجاه الجديد في الاهتمام ببحوث التسويق، دراسة السلعة، دراسة المستهلك، كما بدأت المؤسسات في إنشاء إدارات للتسويق لكي تتولى الدفاع عن المفهوم الجديد للتسويق و تحتذي به وبذلك أصبح التسويق الوظيفة الأساسية للإدارة .

و لقد اقترح بعض الخبراء الاقتصاديين أن تصدر جميع القرارات التي تتخذها الإدارة وفقاً للمفهوم التسويقي الحديث مع التركيز على المستهلك كضرورة لنجاح المشروعات لأنّه في هذه الفترة، أصبح الحصول على زبائن يستغرق وقتاً أطول و بجهد أكبر من أن تقوم المؤسسة بإنشاء مصنع، لأنّه لإنشاء المصنع فإننا لا نواجه أي منافس، بينما للحصول على سوق معينة فإننا في منافسة مع الجميع [Landrevie et lindon 1997 p4]

و نظراً لأنّ المفهوم التسويقي الحديث قد وضع المستهلكين في إطار جديد، فقد وجه للتسويق الكثير من النقد التي تبرز أثاره على المجتمع و حسب رأي Galbraith يعامل المستهلك بطريقة تتفق و مصلحة المؤسسات الكبيرة ، أي أنّ المؤسسات بدل أن تعمل على تلبية رغبات المستهلكين نجدها تحدد طلباتهم ثم تحاول التأثير فيها عن طريق الإعلانات أو عن طريق وضع السلعة في غلاف جذاب [عبد الفتاح ، 1990 ، ص 34]

وارتفعت الأصوات و ظهرت الكتابات التي تناولت بمتطلبات اجتماعية جديدة على النظام التسويقي تلبيتها و تطالب المسؤولية الاجتماعية للتسويق بالتوافق بين اعتبارات هامة ثلاثة: رغبات المستهلكين،

أرباح المؤسسات و رفاهية المجتمع، و يتوجّب على رجال التسويق أن يراعوا أثر أعمالهم و قراراتهم على المجتمع ككل .

يهدف المفهوم الاجتماعي للتسويق إلى أن يعمل التسويق على رفع مستويات المعيشة و إلى تحقيق رفاهية المستهلكين و في نفس الوقت الاهتمام بمصلحة المجتمع.

و من الواضح أن المفهوم الاجتماعي للتسويق هو مفهوم حديث، تحاول أغلب المؤسسات حالياً أن تتحقق التكامل بينه و بين قراراتها اليومية و يمكن تحديد الخطوط العريضة الآتية لهذا المفهوم فيما يلي: [kotler et du bois 2002 p-19]

1 - المهمة الأساسية لأي مؤسسة هي إشباع حاجات المستهلكين؛

2- لابد من العمل وفق مصالح المستهلكين بمعنى ترويج مصالحهم حتى و لو كانوا هم أنفسهم غير مهتمين بها؛

3- يجب على المؤسسات المختلفة أن تمتلك إنتاج السلع التي لا تتوافق مع مصلحة المجتمع؛

4- يقدر المستهلكون المؤسسات التي تعمل من أجلهم و من أجل رفاهيتهم.

1-3 سوق المؤسسة

أختلف الباحثون في مجال التسويق في إعطاء تعريف واحد و عام للسوق، فعلى عكس الاقتصاديين الذين حصروا السوق في مفهوم المكان أو التنظيم، حيث اعتبروا السوق "مكان أو تنظيم يمكن البائعين و المشترين لسلعة معينة، من الاتصال ببعضهم البعض، والإحاطة بجميع المعلومات المتعلقة بهذه السلعة" /

محمد صلاح شنوانى، 1996، ص 157/.

حاول الباحثون في مجال التسويق إعطاء تعريف آخر مرتبطة أكثر بمفهوم الطلب، أو الجمهور المستهلك للسلعة أو الخدمة، فقد عرفت الجمعية الأمريكية للتسيويق، السوق على أنها "مجموع طلب المستهلكين المحتملين، لسلعة أو خدمة معينة" [عبد الفتاح 1990 . ص-91].

بينما اقترح J.LENDREVIE ET D.LINDON ، تعريفين للسوق:

الأول، يحصر السوق في أنها : "عبارة عن معطيات في شكل أرقام حول مبيعات سلعة أو خدمة معينة

أما الثاني، فهذا أوسع و يعتبر السوق " مجموعة الجماهير التي يمكنها التأثير على نشاط المؤسسة، و تتمثل هذه الجماهير في الأشخاص، المؤسسات و المنشآت " / LENDREVIE ET .1997 . p36 / LINDON

- و عادة ما يفرق الباحثون بين عدد من الأسواق، معتمدين في ذلك على معايير مختلفة، نذكر منها الحجم، عدد المشترين، الطلب الفعلي و المرتقب.

التقسيم حسب الحجم: تقسم الأسواق إلى:

أ. أسواق كبيرة: تفاصيل بالمليارات أو عشرات المليارات من الوحدات النقدية.

ب. أسواق صغيرة: تفاصيل بالملايين أو عشرات الملايين من الوحدات النقدية.

ال التقسيم حسب عدد المشترين: تقسم الأسواق إلى:

أ. أسواق تتعامل مع عدد كبير من المشترين، سوق المنتجات واسعة الاستهلاك.

ب. أسواق تتعامل مع عدد قليل من المستهلكين.

- ال التقسيم حسب الطلب الفعلي و المرتقب: تقسم الأسواق إلى : [المرجع السابق ص- 40]
- أ. سوق فعلي أو حقيقي: يقاس من خلال الحجم الفعلي لمبيعات سلع أو خدمات معينة خلال فترة زمنية معينة.
 - ب. سوق مرتفع أو محتمل: عبارة عن تقدير الحجم الأعظم الذي يمكن أن تصل إليه المبيعات في آفاق زمنية محددة و تحت افتراضات محددة.

2-3 المؤسسات الموجهة بالسوق

المؤسسة الموجهة بالسوق هي تلك المؤسسة التي تكون كل أنشطتها في كل أجزائها الوظيفية موجهة بهدف واحد وهو الحصول على رضا المستهلك ، ولذا فإن أنشطة البحث و التطوير و الأنشطة المالية و أنشطة إدارة الموارد البشرية، و أنشطة الإنتاج في مثل هذه المؤسسات تعتبر أن رسالتها الأولى و الأساسية هي العمل على إشباع الحاجات و الرغبات الحالية، و المتوقعة للمستهلكين و يكون دور النشاط التسويقي في هذه الحالة هو القيام بتزويد المؤسسة بذلك المعلومات التسويقية التي تربط بين المؤسسة و المستهلك و ذلك من خلال نتائج الدراسات و البحوث.

فالمعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال البحوث يمكن نشرها في كل أجزاء المؤسسة ، و التي يمكن أن تستخدم تلك المعلومات في تنفيذ مهامها و التي تتحدد في ضوء استجابتها لاحتياجات و رغبات المستهلك .

كذلك فإن النشاط التسويقي يكون مسؤولاً عن الالتزام ببرنامج تسويقي معين قبل المستهلكين، و مثل هذا البرنامج يتم تبنيه و تطويره كنتيجة للمدخلات من كل الأجزاء الوظيفية بالمنظمة، و ليس فقط من مدخلات الوظيفة التسويقية و قد تبدو ببساطة شديدة تلك المؤسسة الموجهة بالسوق مثل تلك المؤسسة التي تبنيت المفهوم التسويقي فعلى الرغم من أن المفهومين متربطان إلا أن المؤسسات الموجهة بالسوق تذهب بعد من تلك المؤسسات الموجهة بالتسويق، فهدف المؤسسات الأولى هو تلبية مستهلكين ذوي ولاء لها و خلق علاقات دائمة معهم تتجاوز مجرد سلسلة الصفقات المستقلة على عمليات المبادرات الفردية فيما بينها، و الشركات العملاقة الناجحة هي تلك التي توجه كل أنشطتها الداخلية بالسوق و ليس مجرد التوجّه بالتسويق .

و بالتالي يمكن الخروج بدورين أساسيين للتسويق في المؤسسة هما : غالب نعيمة 2001 ص 9 - التحليل الدائم لاحتياجات السوق و تطوير تصور المنتجات الموجهة لمجموعات من المشترين الخواص، تكون هذه المنتجات ذات جودة تميزها عن المنافسة تضمن الميزة التفاضلية الدائمة للمنتج ؛

-تنظيم و إعداد استراتيجيات البيع و الاتصال بهدف التعريف بالخصائص المميزة للمنتج و إعطائها قيمة بغرض جلب المشترين المحتملين مع تخفيض تكلفة البحث عن الزبائن .

II. أدوات تحليل و دراسة البيئة التسويقية :

شهدت الكتابات و الدراسات التنظيمية و الإدارية، تطورا سريعا و نمو واسعا خلال السنوات القليلة الماضية و استعانت الكثير من إسهامات العلوم الطبيعية خاصة مفهوم الأنظمة و قامت بتطبيقه على دراسة المؤسسات و عمليات الإدارة السائدة فيها.

و لا توجد هذه المؤسسات في فراغ، و ذلك لأنها تعد نسقا فرعيا لنسق أكبر و اشمل هو البيئة، و بمقتضى هذا التصور تخضع المؤسسة لمؤثرات بيئية عديدة تتخذ إشكال مختلفة، و مستويات متباينة ، في ذات الوقت الذي تمارس فيه المؤسسة تأثيرا من نوع آخر على البيئة.

و منه هناك علاقات توافق مشتركة بين المؤسسات وقطاعات المجتمع المختلفة، بحيث يمكن القول أنه يرتكز على مفهوم التداخل بين الأفاق الاجتماعية و الذي مؤداه أن الواقع الاجتماعي يتآلف من أفاق اجتماعية شديدة التداخل و التعقيد ، و سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى العناصر التالية:

1 - البيئة التسويقية و مكوناتها

2 - أدوات تحليل و دراسة السوق

1- البيئة التسويقية و مكوناتها:**1-1 تعريف البيئة :**

تعد البيئة إطار عاما يحيط بالإنسان، و يمارس فيه نشاطاته الاجتماعية و الإنتاجية بتأثير متعاظم من متغيرات هذا الإطار، و يمكن إبراد التعريف التالي للبيئة و الذي ينسجم مع المجال التسويقي: " تلك العوامل ذات التأثير على كافة المؤسسات في مجتمع معين و التي تشتمل على الأنظمة المجتمعية التي تتفاعل معها المؤسسة و تتحرك و تنشط في إطارها [حجازي، 2005، ص332]

كما يمكن تعريف البيئة على أنها: [طارق طه، 2002، ص193]

" كافة الكيانات أو المتغيرات المحيطة بالمؤسسة و التي يحتمل أن تؤثر على أدائها بصورة مباشرة أو غير مباشرة و لا تخضع نسبيا لسيطرتها "

- و يتضح لنا من خلال التعريف المقترن ، أن المتغيرات البيئية، تحدد و بدرجة كبيرة الوسائل و الأساليب و السياسات التي ينبغي على المؤسسة إتباعها في التعامل و التكيف معها، لأنها لا تخضع تماما لسيطرتها، و في نفس الوقت تؤثر بصورة ملحوظة على أدائها.
- و سوف تتضح البيئة التسويقية من خلال العناصر التالية:

1-1-1 البيئة الاقتصادية:

تعتبر البيئة الاقتصادية إحدى العناصر الهامة التي تؤثر و تتأثر بالجهاز التسويقي للمؤسسات لذا فإنه من الضروري أن يتعرف المسؤولون عن النشاط التسويقي على الخصائص و العناصر الأساسية لهذه البيئة، و فيما يلي ملخص لها نظرا لتأثيرها الحيوي على طريقة إنفاق المستهلكين .

[حجازي، 2005، ص ص 333 335]

أ- الدخل الحقيقي و نموه:

يعمل كل فرد و يتحصل على دخل معين و يتأثر هذا الدخل بالاقطاعات الضريبية و غيرها و معدلات التضخم السائدة في البلد و عليه ما يتبقى للفرد هو الذي يمثل إمكاناته الداخلية التي يستطيع أن يوزعها على إشباع حاجاته الأساسية و الكمالية. و هناك تباينات بين دخول الأفراد، تبعا لاختلاف طبقات المجتمع الاجتماعية.

ب- التضخم:

ينشأ التضخم من التوسيع والزيادة في كمية النقود الموجودة في المجتمع مع بقاء كميات السلع والخدمات على حالها، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع والخدمات بسبب توفر كميات أكثر من النقد بين أيدي المشترين.

و عليه فمعدلات التضخم عندما ترتفع و تستمر تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بصفة عامة.

ج- الادخار والمديونية (الافتراض):

تظهر المدخرات في أشكال متعددة: حسابات ادخارية بالمصارف، شراء أسهم و سندات، و عقارات ، وثائق التأمين و غير ذلك من الأصول و الممتلكات.

و تكون المدخرات وفقا للدخول المتاحة فإذا كانت هذه الأخيرة كبيرة فالمتوقع أن تتزايد المدخرات و العكس صحيح، و عليه فحجم المدخرات مؤشر لرجل التسويق خاصة في السلع المعمرة، كما تتيح التسهيلات الإئتمانية (افتراض، شراء بأجل) الفرص للمشتري لاقتناء بعض السلع لم تكن في مقدوره، الأمر الذي يزيد من فرص زيادة الطلب المبني على زيادة الدخل بفضل الائتمان، و لكن حتى لا يتقى التضخم، تتدخل الحكومات و تضع تشريعات تنظم عمليات الائتمان و البيع بالتقسيط.

د- تغيير أنماط الإنفاق :

تتعرض دخول الأفراد للزيادة فعلى وحدات التسويق الانتباه للتغير في الدخول، و الذي يعقبه - بالضرورة- تغيير في النمط الانفاقي المستهلك.

و لقد اثبتت الأبحاث الاجتماعية و الاقتصادية أن أفراد الطبقة العاملة كلما تزايدت دخولهم، يميلون إلى تقليل نسبة ما ينفق على الطعام بينما تزداد النسبة للملابس و التعليم و الاستجمام و الادخار و حتى إذا ظلت نسبة ما ينفق على الطعام كما هي، فإن الميل هنا يكون ناحية الجودة المرتفعة للأطعمة.

و الجدير بالذكر، أنه إذا كان هناك زيادة في الدخول، يمكن أيضا أن يكون النقص فيها وارد، و عليه يتغير النمط الإنفاقي إلى أسوء و إن كان التركيز سيكون على كل ما يشبع الحاجات الأولية

1-2 البيئة الاجتماعية:

تتشابك العوامل السكانية مع العوامل الاجتماعية، و قد يكون من الصعب وضع الحدود الفاصلة بينهما، لأنها تتناول النمو السكاني و الأعمار، و المهن، و العادات و التقاليد و الأنماط الاستهلاكية و الأسرية و نوضحها فيما يلى:

أ- النمو السكاني:

تزايد أعداد السكان دائما في بلدان العالم المختلفة لأسباب متعددة، ومعنى ذلك تزايد الحاجات الإنسانية التي تتطلب الإشباع، و طالما تعادلت القوى الشرائية مع هذا التزايد، فإن هناك مزيدا من

السلع و الخدمات، و انتعاش و رواجاً للمؤسسات الاقتصادية و العكس هو الصحيح فالركود و الكساد و إفلاس المؤسسات.

و بلا شك فإن المتابعة الدقيقة لأعداد السكان و مدى تزايدها، يساعد جهاز التسويق في معرفة السلع و الخدمات التي يمكنها إشباع حاجات السكان.

ب - حركة المواليد:

تتأرجح حركة المواليد بين الدول النامية و المتقدمة، و كلما زادت هذه الحركة كلما وفرت معاني متعددة لجهاز التسويقي ، و منها أن إنفاق الأسرة في معظمها يتوجه على هؤلاء المواليد، أما في الدول المتقدمة ، تتراجع حركة المواليد و عليه فالحاجة للسلع و الخدمات تكون من نمط آخر.

ج - الفئات العمرية:

يمكن تقسيم السكان وفقاً لأعمارهم: أطفال و مراهقين، شباب، كهول، شيوخ، و هذا التقسيم له معناه عند تحديد الاحتياجات و الرغبات التي تتناسب مع كل عمر.

د - الهجرة الداخلية:

ينتقل السكان من منطقة إلى أخرى بفعل انتعاش الحركات الصناعية و الإنسانية و ذلك للبحث عن فرصة العمل الأرقى و الأفضل و تعمل أجهزة التسويق على الاستفادة من ذلك ، و خلق حاجات جديدة لهؤلاء المهاجرين.

هـ - الطبقة الاجتماعية:

ينتمي المجتمع في مجموعة من الطبقات، تم الاتفاق على أنها ثلاثة، الطبقة العليا، و الطبقة الوسطى و الطبقة الدنيا و لكل طبقة من هذه الطبقات سلوكيات متميزة . و ينبغي على جهاز التسويق أن يعي هذه التمايزات و يقدم لكل طبقة ما تتطلع إليه.

و - انتشار التعليم:

في المجتمعات العصرية ينشر التعليم و تتعدد مؤسساته، و عليه يحل الطابع الموضوعي و المعايير الموضوعية، محل الطابع الشخصي و المعايير الذاتية ، كما يلعب العقل الدور الأكبر و تتحلى جانبًا

أساليب الإغراء العاطفية، بعد أن كانت مسيطرة، و هنا على جهاز التسويق أن يركز على وسائل الإقناع العقلي، من خلال الشرح و التفسير الموضوعي و المنطقي.

ي- النمط الأسري:

تتمت رغبة المجتمعات حالياً إلى تغيير الأنماط القديمة و التي كانت الأسر فيها من أحجام كبيرة إلى أسر صغيرة و بلا شك لعبت المتغيرات الاقتصادية دوراً فاعلاً في ذلك و الذي أدى بدوره إلى النتائج التالية:

- الزواج المتأخر: فالشباب نازمته فترات طويلة حتى يتتوفر لديهم إمكانيات الزواج.
- انخفاض أعداد المواليد: تميل معدلات المواليد حالياً إلى انخفاض نسبي في الدول النامية، و إن كان في حالة انخفاض حقيقية في دول أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و من ثم انخفاض مبيعات مستلزمات الأطفال نسبياً.
- الزوجات العاملات: تزايدت أعداد الزوجات العاملات حالياً، بفعل المتغيرات الاقتصادية و أصبح دخل المرأة العاملة من المقومات الأساسية لدخل الأسرة و بالتالي بات له تأثير ملحوظ على الأنماط الشرائية، بحيث يمكن أن يتوجه الإنفاق إلى منتجات ذات مستوى راق من الجودة.

1-1-3 البيئة التكنولوجية:

إن التغير السريع في التكنولوجيا قد أصبح عاماً هاماً في تحفيظ التسويق فيجب على رجال التسويق ليس فقط متابعة التغير و التطور التكنولوجي بل يجب عليهم أيضاً دراسة الآثار طويلة الأجل لهذا التقدم التكنولوجي و أخذها في الاعتبار عند وضع خططهم التسويقية، و يمكن تعريف التكنولوجيا بأنها تطبيق العلم على حل المشكلات العملية و تسخير سبل الحياة، و وبالتالي عندما نتحدث عن الظروف التكنولوجية كإحدى عناصر البيئة العامة للمؤسسات، فإننا نقصد بذلك مستوى تطبيق العلم و المعرفة العلمية المتاح في بيئه المؤسسة و المستخدم في إنتاج السلع و الخدمات ، و يعتبر البعض أن التصور التكنولوجي يعد من أهم العوامل التي أسهمت في زيادة حرکية و عدم استقرار البيئة الحالية.

1-1-1 البيئة القانونية:

إن متطلبات الإدارة الرشيدة للنشاط التسويقي ، إمام المسؤولين في إدارة التسويق بالنوادي السياسية و القانونية التي تؤثر على السلوك التسويقي، و مما لا شك فيه أن هناك سياسات حكومية و قوانين تحدد أو تضع الإطار العام لتصرفات التسويق، في تصميم المنتجات، تسعيرها، توزيعها و ترويجها. إن عدم

توافر المعرفة التامة للمسؤولين عن شؤون التسويق بالنواحي القانونية المختلفة، يؤدي إلى تصرفات غير قانونية و بالتالي المساءلة و خلق سمعة غير طيبة للمؤسسة لدى المستهلكين من جهة و المجتمع من ناحية أخرى.

مما سبق يتأكّد لنا أن البيئة مجموعة من القيود، التي تؤطر سلوكيات المؤسسة و تحدد نماذج و سبل التصرف، لأنها بمنأى عن رقابتها، لذلك على المؤسسة أن تتكيف و تستجيب مقتضيَة الفرصة، نائمة بنفسها عن التهديدات التي قد تعرّضها.

و التكيف يشير إلى مدى الانسجام و التلاؤم مع الظروف و الشروط التي تجد المؤسسة نفسها منخمة فيها و يشير إلى هذا التكيف عدد من المؤشرات منها:

- * إمكانية الاستمرار في توفير و تلبية احتياجات الأداء؛

- * إكتشاف الفرص و التهديدات في الأجلين القصير و الطويل؛

- * إقتناص الفرص و اجتناب التهديدات؛

- * الحصول على ولاء المستهلكين و استمراره؛

- * القدرة على استخدام التطوير و الانسجام مع متطلباته؛

- * تزايد أرقام الأعمال، و من ثم زيادة الأرباح.

2- أدوات تحليل و دراسة السوق :

2-1 تحليل المنافسة :

ساعد تحليل و تقييم الموقف التافسي في تحسين فرص المؤسسة في تصميم الاستراتيجيات التي تمكّنها من استغلال الفرص المتاحة في البيئة. و التعرف على أحوال و ظروف المنافسة يمكن المؤسسة من إعداد التبيّنات الدقيقة للمبيعات و الأرباح و معدلات النمو في الأجلين القريب و البعيد.

2-1-1 أنواع المنافسة :

تقسم المنافسة إلى أربعة أنواع: [العاشي، 2004، ص ص 91-90]

أ- الاحتكار:

حيث تعمل مؤسسة واحدة في السوق و لا تعمل أمامها أية قوة منافسة أخرى و تحظر الكثير من البلدان عملية الاحتكار حماية لمستهلكيها، و ذلك فيما عدا بعض المرافق التي تديرها الدولة.

ب- احتكار القلة:

يسسيطر على السوق عدد قليل من الشركات في صناعة أو مجال معين، و ما يمكن ملاحظته في احتكار القلة هو أثرها على خطة التسويق المتمثل في كون الأسعار يتم تحديدها من طرف الشركة القائدة في السوق، و بالتالي ليس للمؤسسات التي تعمل في ظل احتكار القلة، الحرية في تسعير المنتوج، وإنما تلجأ إلى استخدام عناصر المزيج التسويقي الأخرى في خلق ميزة نسبية لمنتجاتها.

ج- المنافسة الاحتكارية:

تتميز بوجود تشكيلة كبيرة من المنتج و عدد كبير من البائعين الذين يحاول كل منهم تمييز سلعته لتكون مختلفة و مميزة عن السلع المنافسة الأخرى. و مهمة التسويق هي خلق صورة متميزة للسلعة أو بمعنى آخر للإسم التجاري أو العلامة التجارية للسلعة في ذهن المستهلك و إن تم ذلك فالمؤسسة تستطيع رفع سعر منتوجها.

د - المنافسة الكاملة:

يعني ذلك وجود عدد كبير من المؤسسات المنتجة تتنافس فيما بينها ، تحيط بها نفس الظروف كما ان المنتجات التي ينتجونها متشابهة تمام، و مهمة رجل التسويق محدودة للغاية لأن قوى العرض و الطلب من يتحكم بتحديد الأسعار و الدور الرئيسي لرجل التسويق هو إيجاد شبكة كبيرة من الموزعين لتوزيع منتجاتهم بأسعار تنافسية.

- و احتمالا فإن مدير التسويق لابد أن يكون مدركا لنوع المنافسة التي يعمل في مجالها حيث أن ذلك سوف يؤثر على تحفيظ المزيج التسويقي.

2-1-2 شدة المنافسة :

تحتفل شدة المنافسة من قطاع إلى آخر، فهناك قطاعات توصف فيها المنافسة بالشدة و الكثافة و قطاعات أخرى توصف فيها المنافسة بالضعف و المحدودية .

و أهم العوامل المحددة لشدة المنافسة [إسماعيل السيد، 1993، ص 89]

- عدد المؤسسات الموجودة في السوق؛
- سهولة أو صعوبة دخول المؤسسات إلى السوق؛
- عدم القدرة على خلق تميز في منتجات و خدمات المؤسسة؛
- اختلاف الاتجاهات و الآراء بين المؤسسات في الصناعة الواحدة.

2-3 العوامل المؤثرة على درجة المنافسة في السوق:

إن كثافة المنافسة في نشاط معين ليست مجرد صدفة أو تحرك عشوائي ينسب إلى حسن الحظ أو سوء الحظ و لكنها تمتد إلى عدد من العناصر نمثلها في الشكل التالي:

الشكل (2.1) العوامل المؤثرة على درجة المنافسة في السوق



المصدر : DUBOIS, 1998, P183

وفي ما يلي عرض مختصر للقوى الخمس التي تمثل العوامل المؤثرة على درجة المنافسة في السوق :

[DUBOIS , 1998 , p 184]

أ- المنافسة بين المنتجين الحاليين:

وتتوقف هذه المنافسة على عدة اعتبارات أهمها عدد هؤلاء المنتجين، مدى التنوع في المنتجات وخدمات المعروضة ، مدى وجود تكاليف ثابتة مرتفعة مدى وجود عوائق للخروج ، وبصفة عامة كلما زاد عدد المنافسين المباشرين كلما ارتفعت درجة كثافة المنافسة خاصة إذا ما كان هناك اختلاف بينهم في الأهداف و الاستراتيجيات، و بالمثل فانه عندما تنخفض درجة التنويع في المنتجات المنافسة، فإن المنافسة السعرية تكون مرتفعة و تميل الربحية إلى الانخفاض .

ب- تهديدات المنافسين المحتملين:

يتوقف دخول المنافسين المحتملين إلى سوق النشاط على عدة اعتبارات أهمها الحجم وطبيعة عوائق دخول للسوق، وتتضمن تلك العوائق ما يلي :

حجم رأس المال المطلوب، اقتصadiات الحجم، قنوات التوزيع و تنويع المنتجات .

ج- تهديدات المنتجات البديلة:

تتمثل المنتجات البديلة في مجموعات المنافسين و الدين تم تحديدهم على أنهم يمتلكون مصدر للمنافسين أقل حدة من المنافسين المباشرين، إلا أن تأثيرهم على معدل نمو السوق وعلى معدلات الربحية ما زال قائما.

د- القوة التفاوضية للزبائن:

عندما يمتلك الزبون قوة تفاوضية نسبياً بالمقارنة بالبائع أو المنتج فإنه يمكن أن يرغّم الأخير على تخفيض السعر أو الزيادة نطاق أو كثافة الخدمات الأمر الذي يؤثر على معدلات الربحية المحققة، وترتفع القوة التفاوضية للزبون في الحالات التالية:

- عندما تمثل مشترياته نسبة كبيرة من حجم أعمال البائع.
- وجود عدد كبير من البائعيين أو المنتجين قياساً على عدد المشترين .
- عند وجود إمكانية لتكامل الخلفي.

هـ- القوة التفاوضية للموردين:

يمكن للموردين أن يمارسوا ضغطاً على المنتجين في مجال ما، من خلال تهديدهم برفع الأسعار أو خفض جودة السلعة، و عليه فإن الموردين الذين يتمتعون بموقف قوي في علاقاتهم بمجموعة

المنتجين، يمكن أن يساعدوا على تقليص أرباح تلك النشاطات إذا لم يكن لديهم المقدرة على استرداد الزيادة في التكلفة من الزبائن المباشرين و يتمتع الموردون بقوة تفاوضية في الحالات التالية:

- عندما يسيطر على مصادر التوريد عدد محدود من المؤسسات؛
- ضعف أو محدودية المنتجات البديلة؛
- عندما تنسد منتجات المؤسسات الموردة بالتنوع أو المقدرة على التحول إلى مجالات إنتاجية أخرى؛
- عندما تستطيع مجموعة الموردين أن تمارس تهديد اإلمكانية التكامل الرأسي للأمام .

2-2 دراسة السوق :

تقسيم السوق إلى قطاعات يمثل أحد الخطوات الرئيسية لدراسةه وتحليله هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى ، فإن تقسيم السوق إلى قطاعات يساعد على حسن توجيهه و تركيز الجهود التسويقية و تصميم السياسات و البرامج الملائمة لكل قطاع على حدة طبقا لخصائصه و أهميته النسبية و درجة المنافسة فيه...و غيرها من الاعتبارات و الجوانب الأخرى لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف.

2-2-1 مفهوم تقسيم السوق:

و هو منهج أو فلسفة لتوجيه السلعة أو الخدمة نحو مجموعة مستهدفة من المستهلكين و ليس للمجتمع ككل و تكون هذه المجموعة المستهدفة متجانسة بدرجة كبيرة.

- إن المفهوم التسويقي يرتكز على المستهلك أي السوق، لذلك فإن المعرفة الجيدة و الدقيقة و المعمقة و المستمرة للسوق و تطوراته ضرورة حتمية بالنسبة للمؤسسة لأن كل ذلك يمكنها من:

[349، ص2002]

* التنبؤ بتوجهات الطلب؛

* أقلمة استراتيجياتها و نشاطاتها مع طبيعة السوق و مقاطعاته المختلفة؛

* توجيه مواردها و إمكانياتها المالية،المادية و البشرية بصفة عقلانية و رشيدة مما يساعدها على الفعالية.

2-2-2 أسس تقسيم السوق:

إن المنهاج التسويقي للمؤسسة يتمثل في جعلها تتعرف أكثر فأكثر على سوقها حتى تتمكن من تكييف سلطتها و سياستها لإنشاء أو تطوير زبائنهما، غير أن هذا السوق لا يمثل مجتمعا منسجما فهو ينكون من عدد كبير من المجموعات المختلفة السلوكية الاستهلاكية و هنا يفترض على المؤسسة تقسيم سوقها، و نجدها تعتمد في ذلك إلى المراحل التالية:

- اختيار المعايير و طريقة التقسيم؛

- تحديد خصائص كل فرع أو قسم ؛
- اختيار فرع أو قسم أو بعض الأقسام من السوق؛
- تحديد سياسة تسويقية لكل قسم تم اختياره.

3-2-2 معايير تقسيم السوق:

إن المعايير المستعملة تكتسي أهمية بالغة لأنها تمكن من تجزئة المجتمع الكلي الممثل للزبائن المرتقبين وتقسير طبيعة وفائدة كل جزء من الأجزاء المحصل عليها، هذه المؤشرات كثيرة و مختلفة و عادة نجدها متمثلة في جوانب ثلاثة: معايير ديمografية، جغرافية و اجتماعية، اقتصادية.

و تفصيل هذه الأصناف أدى إلى إيجاد معايير أكثر دقة و متعددة و هي متمثلة في : [نصيب رجم، 85، ص 2004]

- * معايير ديمografية، جغرافية و اجتماعية، ثقافية؛
- * معايير الشخصية و نمط العيش ؛
- * معايير السلوكيات تجاه المنتوج المعتربر؛
- * معايير نفسانية تجاه المنتوج المعتربر .

3-2 السلوك الشرائي للمستهلكين :**3-2-1 تعريف سلوك المستهلك :**

يعرف اصطلاح سلوك المستهلك بأنه سلوك المستهلكين الخاص بالبحث عن شراء و استخدام و تقييم السلع و الخدمات و الأفكار التي يعتقد المستهلكون أنها سوف تشبع رغباتهم [العاشي، 2004، ص 195] إن دراسة سلوك المستهلك هي دراسة لكيفية قيام الأفراد باتخاذ قرارات مواردهم المتاحة من الأموال و الوقت و المجهود لشراء ما يشبع رغباتهم و يشمل هذا دراسة ما يلي:

- ما هي العلامات أو السلع التي يقومون بشرائها؟
- لماذا يقومون بشراء سلعة معينة؟
- كيف يقومون بشرائها؟
- متى يشترونها؟
- أين يقومون بالشراء؟
- مدى تكرار شراء السلعة؟

3-2-2 أهمية دراسة سلوك المستهلك :

من خلال تعرضنا لتجزئة السوق أوضحنا أنه من الصعب على أي منتج أن يقوم بتسويق سلعة يمكنها إشباع رغبات جميع المستهلكين.

ولذلك فإنه من الأفضل أن تقوم المؤسسة بتجزئة السوق و التخصص في سلعة أو عدد قليل من السلع تشبع رغبات معينة لقطاع أو قطاعات قليلة من السوق و هذا التخصص يتطلب دراسة و معرفة القطاعات المستهدفة من المستهلكين و اهتماماتهم و كيف يمكن التأثير عليهم.

- كذلك فإن دراسة سلوك المستهلك ذات أهمية بالنسبة للمؤسسات الخدمية أيضا، حيث يستلزم عملها ضرورة دراسة و فهم الخصائص الديمغرافية لتخطيط احتياجاتها، فالمؤسسات الخيرية يجب أن تعرف على القطاعات من المجتمع التي سوف تخدمها، و عموما فإن أي مؤسسة تسعى للحصول على تأييد أو مساندة الجماهير يلزمها دراسة سلوك هذه الجماهير، كذلك فإن دراسة سلوك المستهلك يفيدها نحن كمستهلكين ، حيث أن معرفة لماذا نشتري ما نقوم بشرائه (أي المؤثرات على قراراتنا الشرائية) من الممكن أن تساعدنا على اتخاذ قرارات شرائية حكيمة. و دراسة السلوك الانساني تؤدي إلى ما يلي :

بو خاوية و بن يعقوب 2001 ص 7

- تحقيق الفهم الواضح لهذا السلوك ؟
- التفسير الدقيق لحقيقة هذا السلوك و أسبابه ؟

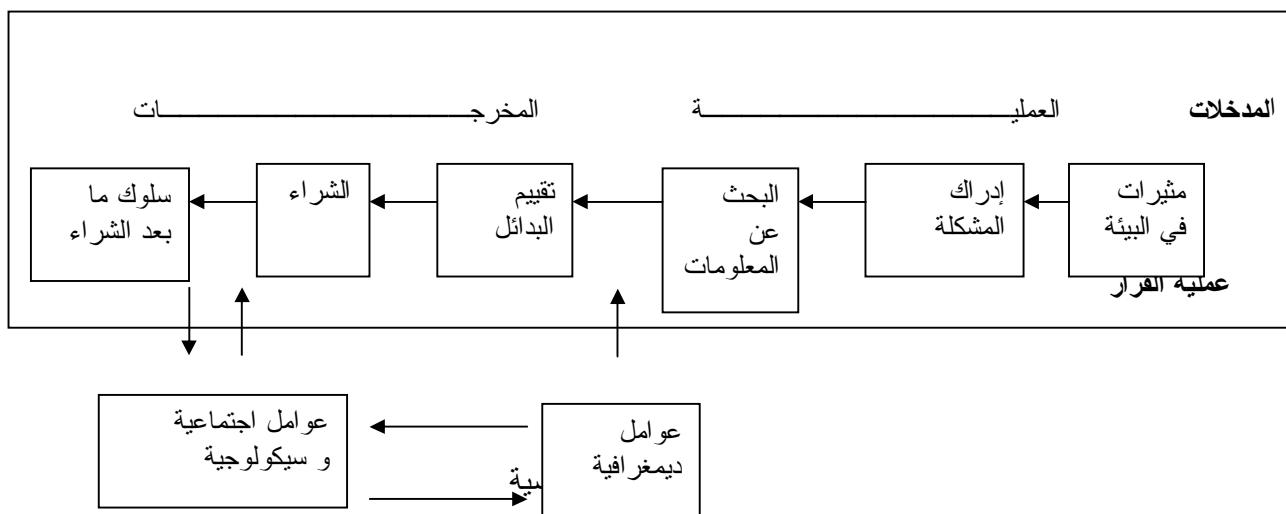
- زيادة القدرة على التنبؤ بهذا السلوك في المستقبل ؛
- زيادة إمكانية التجاوب مع هذا السلوك و تحقيق الأهداف المرجوة ؛
- ضمان تحقيق الانسجام الاقتصادي الأمثل لموارد المؤسسة المادية والبشرية .

2-3-2 كيف يقوم المستهلك باتخاذ القرارات الشرائية:

إن الشراء عملية ديناميكية تتكون من مجموعة من الخطوات والتأثيرات التي يمر خلالها المستهلك لاتخاذ القرار، و لقد قام الباحثون في مجال سلوك المستهلك باقتراح عدة نظريات لفسير عملية اتخاذ القرارات الشرائية و معظم هذه النظريات تقوم على أساس اعتبار الشراء عملية حل لمشكلة، تختلف في صعوباتها وفقا لنوع المنتج، فعلى سبيل المثال يقوم الأفراد بتخصيص وقت و مجهود كبيرين عند شراء سيارة بالمقارنة بشراء أي سلعة من السلع الغذائية مثل الخضر أو الفواكه، و عموما سواء كانت السلعة مرتفعة الثمن و شراؤها غير متكرر أو منخفضة السعر و شراؤها متكرر فإنها تشمل شكلا من أشكال حل المشاكل

- و سنقوم هنا بعرض و مناقشة إحدى النظريات الخاصة بعملية اتخاذ المستهلك للقرارات الشرائية باختصار، هذه النظرية تقوم على أساس أن عملية الشراء تشمل ثلاثة مراحل هي المدخلات و عملية اتخاذ القرار ثم المخرجات كما هو موضح بالشكل:

شكل رقم (1-3) عملية اتخاذ القرارات الشرائية و المؤثرات التي تتضمنها.



المصدر: العاصي، 2004، ص 196.

و بالنضر إلى الشكل السابق نجد أنه يتكون من:

أولاً: المدخلات

ت تكون المدخلات من كل الحقائق التي ليس للمستهلك سيطرة عليها و التي تؤثر على قرار الشراء، فأي عنصر من عناصر المزيج التسويقي لمؤسسة ما (مثل الإعلان في الجرائد أو الإعلان عن تخفيضات أو افتتاح محل جديد) قد يؤدي بالشخص إلى التفكير في الشراء كذلك هناك مدخلات أخرى تؤثر على الشراء و هي تلك المؤثرات الاجتماعية أو الحضارية على المستهلك مثل تعليق أو رأي أحد الأصدقاء الأعزاء للمستهلك في منتج معين (باعتبار هذا الصديق ذو رأي سديد و يثق به المستهلك).

ثانياً: عملية اتخاذ القرار

تؤثر المدخلات على المستهلك حيث يبدأ في إدراك مشكلة معينة إى حاجة غير مشبعة، و لنضرب مثلاً لمشكلة افتراضية، افتراض أنك بعد حضورك لحفل في منزل صديقك قررت أن تقوم بعمل حفلة و أنك تعرف أن الحفل يحتاج إلى موسيقى و أنه ليس لديك جهاز (استريو) (إدراك المشكلة) و لذا فأنك بدأت التفكير في شرائه و عليه فأنك سوف تبدأ في جمع المعلومات عن أنواع المختلفة لأجهزة استريو في ضوء المعلومات التي قمت بتجميعها و ليكون التقييم أكثر دقة فقد تقوم بالاستعانة بأراء أفراد الأسرة أو الأصدقاء

و عليه تقوم بتقييم البدائل و المعايير التي يستخدمها المستهلكون في التقييم تختلف من منتج لآخر، فعلى سبيل المثال في حالة أجهزة الاستريو فان المعايير التي قد تستخدم في التقييم هي جودة الصوت و شكل الجهاز و شهرة الماركة و التكلفة، و لقرير أي المعايير يجب إعطاؤها وزنا أكبر فقد يعتمد المستهلك على اتجاهاته السابقة، فعلى سبيل المثال، يفضل المستهلك أن يدفع تكلفة اكبر للسلع التي من الممكن أن تعيش لفترة أطول كذلك فان عناصر شخصية الفرد قد تؤثر على التقييم.

و في نهاية مرحلة التقييم تكون قد كونت رأياً و اتجاهها معينا نحو مشاركة معينة و تكون مستعداً للشراء.

ثالثاً: المخرجات

و تمثل المخرجات نوعين: الشراء الفعلي و سلوك ما بعد الشراء

في حالة شراء منتج جديد من الأطعمة قد يلجاً رجل التسويق إلى تشجيع المشتري على الشراء بإرسال عينات مجانية مثلاً، أما في حالة السلع المعمرة (تلفزيون، ثلاجة....) فان الشراء يمثل تضحيه بمبلغ كبير و هذا هو سبب شعور الأفراد بالقلق حول قرار الشراء لذلك قد يلجاً المستهلك

للأصدقاء للتأكد من اتخاذ القرارات الصحيح، وأحياناً قد يعتمد المستهلك على حكمه الشخصي في تقييم المنتج الذي تم شراؤه (و هذه هي مرحلة ما بعد الشراء)

4-2 بحوث التسويق

جاءت وظيفة "بحوث التسويق" في خدمة الأنشطة والوظائف المشاكل التسويقية المختلفة، سواء قبل أو عند إنتاج السلع و الخدمات أو أثناء مراحل انتقالها من المنتج إلى المستهلك أو بعد بيعها وفي خدمة المنتج والتاجر وال وسيط والمستهلك، ثم في خدمة المجتمع و تقدمه وازدهاره اقتصاديا وعلميا. وقد بدأت بحوث التسويق كوظيفة إدارية عام 1911 عندما تم تعيين أول مدير للبحوث التجارية بإحدى دور الصحف في الولايات المتحدة الأمريكية [الأزهري، 1993، ص 28]

1-4-2 تعريف بحوث التسويق:

تعددت تعاريف بحوث التسويق من حيث منشئها وكذلك النظرة إليها ويمكن ذكر منها: [الأزهري، 1993، ص 28-29]

بحوث التسويق هي: جمع و تسجيل و تحليل البيانات المتعلقة بمشاكل انتقال السلع و الخدمات من المنتج إلى المستهلك الأخير. وأنها جمع و تسجيل و تحليل كافة المعلومات و الحقائق عن المشاكل المرتبطة بتحويل و بيع السلع و الخدمات من المنتج إلى المستهلك.

و أنها البحث المنظم الموضوعي و التعمق لدراسة المشاكل التسويقية و الوصول إلى الحقائق المتعلقة بها.

كما تعرف بحوث التسويق أيضا بأنها تطبيق الطريقة العلمية أو المنهج العلمي للبحث في معالجة المشاكل التسويقية.

2-4-2 وظائف بحوث التسويق:

تعتبر بحوث التسويق المصدر الأساسي لتدفق المعلومات بالمؤسسة و تعود الأسباب الرئيسية وراء زيادة الاهتمام ببحوث التسويق على الأسباب التالية:

- زيادة حدة المنافسة
- ضرورة التعرف على اتجاهات، أذواق و كذا رغبات المستهلكين و الأخذ بالاعتبار كل ما يتوصل إليه من نتائج في وضع الخطط الخاصة بالتعامل.
- تحديد الوضع التنافسي للمؤسسة و معرفة الظروف المحيطة بها داخليا و خارجيا.
- التخطيط الاستراتيجي و ما يتطلبه من تدفق مستمر، دقيق و مناسب للمعلومات.

حيث تعتبر بحوث التسويق المصدر الرئيسي لخطيط مختلف جوانب النشاط التسويقي، و الرقابة عليه، و هي تنطلق في الأساس من خلال الإجابة على الأسئلة الرئيسية التالية:

[كينير و تايلور، 1983، ص48]

- ❖ من ينتج ؟ المؤسسة في حد ذاتها ؟
- ❖ ماذا ينتج ؟ نوع المنتجات و الخدمات؟
- ❖ متى تنتج ؟ بعد الزمني ؟
- ❖ كيف تنتج ؟ وسائل الإنتاج؟
- ❖ أين نسوق ؟ الأسواق ؟
- ❖ كيف يتم التسويق؟ التوزيع و الترويج ؟
- ❖ لماذا؟ الرغبات و الحاجات المراد إشباعها؟

و من خلال ما سبق من الأسئلة تتجسد وظائف بحوث التسويق في النقاط التالية: [كينير و تايلور، 1983، ص49]

- القيام بتشخيص المشاكل التي تعاني منها المؤسسة؛
- تزويد مديري التسويق بالمعلومات الازمة لاتخاذ القرارات ؛
- تحديد العوامل التي تعرقل إقبال المستهلك على المنتج أو الخدمة ؛
- استغلال الفرص الحالية، و التنبؤ بالفرص المستقبلية؛
- محاولة تكيف الاستراتيجيات و الظروف الجديدة .

3-4-2 تقسيمات بحوث التسويق:

نتيجة للتطورات الحاصلة في مجال التقنية و دقة الوسائل المستخدمة في ميدان البحث يمكن تقسيمها إلى: [أبو قحف، 2002، ص190]

- أ - البحوث التجريبية؛
- ب - البحوث الاستطلاعية؛
- ج - البحوث التقييمية؛
- د - البحوث الوصفية.

و هناك تقسيم آخر أوجده الباحث الحديثة يختص في وظائف و منتجات المؤسسة، على النحو التالي:

- أ - بحوث الإشهار: تهتم بالآليات الإعلان من حيث التكلفة ، الدعامة و النجاعة؛
- ب - بحوث المنتوج: من حيث الإبداع و الخصائص الضمنية و الشكلية؛

- ج- بحوث السوق: تهتم بتقسيم السوق؛
- د - بحوث النشاط: تهتم بقياس الخطة البيعية الحالية و مدى نجاحها في تحقيق العائد المنشغ لمواصلة العمل.

III: ردود أفعال و استجابات المؤسسة :

ما تتوي المؤسسة تحقيقه فيما يتعلق بحصة السوق و الحجم، يسمى "هدف التسويق" و الأسلوب الذي ستتبّعه المؤسسة لتحقيق أهدافها يسمى (الإستراتيجية) . فالإستراتيجية إذن هي الطريق المؤدي إلى تحقيق غايات و أهداف محددة، شريطة أن يتم وصف الوسائل التي سيتم الوصول بواسطتها إلى هذه الأهداف، و الجدول الزمني لذلك، و توظيف الموارد المتاحة لهذا الغرض ، و الإستراتيجية لا تقوم برسم خطوط السير الفردية التي تتبعها الأنشطة المترتبة على ذلك أو التي جاءت نتيجة لهذه العملية.

و هناك فرق واضح بين الإستراتيجية و بين التطبيق المفصل أو التكتيكات فإستراتيجية التسويق تعكس رأي المؤسسة فيما يتعلق بالتوظيف الأمثل لمهاراتها و إمكانياتها في السوق، و لا مناص إلا أن تكون واسعة النطاق و الإطار، أما الخطة التي تتولد منها فستركز على أعمال و التوفيق بجانب احتواها على الإسهام المفضل الذي يتوقع من كل إدارة في المنشأة أن تقدمه.

و سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى مختلف ردود أفعال و استجابات المؤسسة و المتمثلة في وضع استراتيجيات تسويقية من جهة، و تبني سياسات تسويقية من جهة أخرى و من خلال العنصرين التاليين:

- 1 الاستراتيجيات التسويقية
- 2 المزيج التسويقي

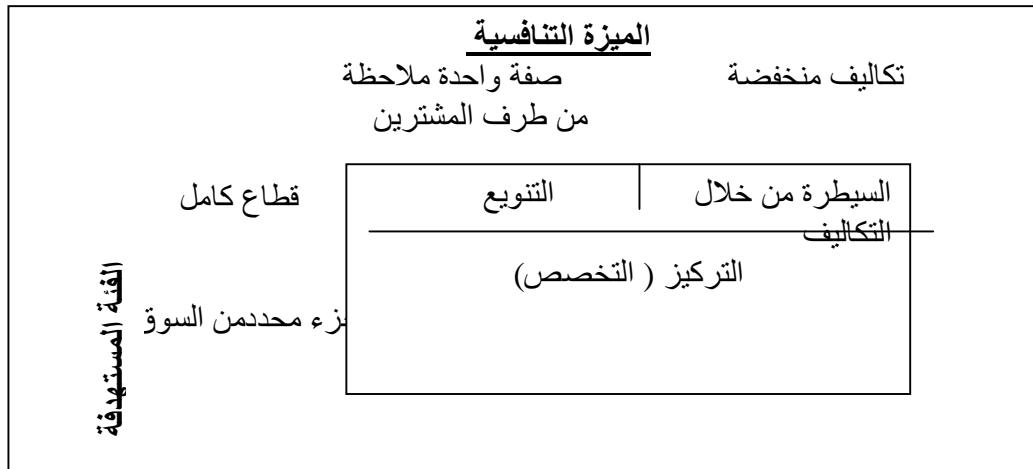
1- الاستراتيجيات التسويقية في المؤسسة:

تعرف إستراتيجية المؤسسة بالإستراتيجية الأولية و التي تمثل أول رد فعل يسمح بالتعرف على ميادين و قطاعات الأنشطة و ضمان التسخير الجيد للموارد ضمن الثانية (منتوجات /أسواق) أو ذو الأبعاد الثلاثة (منتوج /سوق /تكنولوجيا) التي تسمح بتحديد جيد للسوق ذو المرجعية الجغرافية المحددة و هو ما يمثل حقل المعركة التنافسية و النظرة التي تتبنّاها . [كربالي بغداد 2001، ص 5]

و هناك مجموعة من الاستراتيجيات التسويقية التي يعتمد عليها رجال التسويق في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة.

1-1 إستراتيجيات التطوير الأساسية :

يعتبر porter أن هناك ثلات استراتيجيات أساسية ممكنة، و ذلك للتصدي للمنافسة، و حسب الفئة المستهدفة: كل الأسواق أو جزء منه فقط و حسب الميزة التنافسية التي تتمتع بها المؤسسة. و الشكل الموالي يشرح ذلك



1996

المصدر 319

و من خلال الشكل يمكن اپراد الاستراتيجيات التالية:

1-1-1 إستراتيجية السيطرة من خلال التكاليف:

تستهدف هذه الإستراتيجية جعل التكلفة التي تتحملها المؤسسة أقل من منافسيها ، و يتم ذلك من خلال التحسين المستمر للكفاءة والأداء و الحصول على موارد أولية منخفضة الثمن و عمالة رخيصة، وفن تقني متقدم و من ثم تحقيق هامش ربحية أعلى، و بالتالي فهذه الإستراتيجية تتطلب رقابة صارمة على أوجه الإنفاق المختلفة للمؤسسة و رقابة على الأداء، حتى لا يطغى عامل التكلفة على الاعتبارات الأخرى كالجودة مثلا.

1-1-2 إستراتيجية التنويع:

و ذلك من خلال تصميم مجموعة من الاختلافات التي تميز المؤسسة و المنتجات التي تقدمها عن منتجات المؤسسات المنافسة.

و هناك ثلات أبعاد رئيسية يمكن للمؤسسات أن تتبع من خلالها:

- تنويع إنتاجي؛
- تنويع بشرى؛

- تنويع ذهني.

1-1-3 إستراتيجية التركيز:

تقوم المؤسسة وفقاً لهذه الإستراتيجية التركيز على قطاع أو قطاعات سوقية معينة بدلاً من خدمة كافة القطاعات، بحيث يمكنها إشباع احتياجات ورغبات ذلك القطاع المستهدف بصورة أفضل من منافسيها وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية من خلال التخصص.

1-2 استراتيجيات النمو

تعتبر العدد من المؤسسات استراتيجيات النمو ضرورة حيوية لاستمرار بقائها في الأجل الطويل حيث تستهدف تلك الاستراتيجيات زيادة أو تمديد الحجم الحالي لعمليات وأنشطة المؤسسة وتوجد ثلاثة بدائل إستراتيجية للنمو نذكر منها فيما يلي: [طارق طه، 2002، ص ص 407 409]

1-2-1 إستراتيجيات النمو المركز: (المكثف)

تركز المؤسسة من خلال نظم معلوماتها على البحث عن الفرص ووسائل معينة داخل نفس مجموعة الأعمال التي تمارس فيها أنشطتها وتطوي إستراتيجية التركيز على بدائل إستراتيجية هي:

1-2-1-1 إستراتيجية اختراق السوق:

وتسعى المؤسسة من خلال هذه الإستراتيجية إلى زيادة حجم مبيعاتها من منتجاتها الحالية المقدمة في نفس السوق الذي تعمل به.

1-2-1-2 إستراتيجية تطوير المنتوج:

وفقاً لهذه الإستراتيجية تقوم المؤسسات بالتخفيض لزيادة حجم مبيعاتها من خلال تقديم منتجات جديدة تماماً، أو تطوير منتجاتها الحالية ومحاولة تسويقها في سوقها الحالي.

1-2-1-3 إستراتيجية تطوير السوق:

وذلك من خلال قيام المؤسسة بالتخفيض لزيادة حجم مبيعاتها من خلال تسويق منتجاتها الحالية في أسواق جديدة عليها.

2-2-1 إستراتيجية التكامل:

تسعى المؤسسة من خلال هذه الاستراتيجيات إلى تكامل مجالات أعمالها أو أنشطتها الحالية، عن طريق استخدام نظم معلوماتها في البحث عن فرص جديدة لكنها مرتبطة بذلك المجالات، بغرض تخفيض التكاليف وزيادة الربح. و تتمثل البدائل الإستراتيجية فيما يلي:

1-2-2-1 إستراتيجية التكامل الأفقي:

و تتمثل في تحطيم المؤسسة لملكية بعض المؤسسات المنافسة لها، أو زيادة السيطرة عليها.

1-2-2-2 إستراتيجية التكامل الرأسي الأمامي:

و تتمثل في تحطيم المؤسسة لملاك وحدات يمتن من خلالها تقديم منتجاتها إلى العملاء، كقيام إحدى المؤسسات بشراء مؤسسة توزيع تعمل كمنفذ لبيع منتجاتها.

1-2-2-3 إستراتيجية التكامل الرأسي الخلفي:

تسعى المؤسسة إلى امتلاك مصادر التوريد الازمة لأنشطتها.

1-2-3 إستراتيجية التنويع:

تسعى المؤسسات إلى تنويع مجالات أعمالها بالبحث عن فرص أعمال جديدة غير مرتبطة بالمجالات التي تعمل فيها حالياً، و تشمل البدائل الإستراتيجية التالية:

1-3-2-1 إستراتيجية التنويع المركز:

و ذلك من خلال قيام المؤسسة بإضافة منتجات جديدة تستخدم نفس التسهيلات التسويقية و الفن التقني المتوافر لديها و تقديم تلك المنتجات إلى قطاعات جديدة من الزبائن.

1-3-2-2 إستراتيجية التنويع الأفقي:

و تتمثل في قيام المؤسسة بالتخفيط لتقديم منتجات جديدة إلى نفس قطاعات الزبائن الذين تقوم بخدمتهم و يعني ذلك أن المؤسسة تقوم بتوسيع مزيج منتجاتها أفقيا، من خلال استحداث منتجات جديدة تضاف إلى هذا المزيج.

1-3-2-3 إستراتيجية التنويع المختلط:

تقوم المؤسسة بالتخفيط للدخول في مجالات أعمال جديدة، من خلال تقديم منتجات لا ترتبط بالفن التقني و لا بالتسهيلات المستخدمة في تقديم منتجاتها الحالية، و خدمة قطاعات جديدة من العملاء تحتاج إلى سياسات تسويقية مختلفة.

2- المزيج التسويقي :

إن الأنشطة التي يقوم فيها مدير التسويق باتخاذ قراراته تقع في أربع مجموعات رئيسية و هي، المنتوج، السعر، التوزيع، و الاتصال، وقد عرفت هذه المجموعات باسم 4 p.s و كل مجموعة من المجموعات الأربع تمثل مجالا يحتوي على العديد من القرارات المرتبطة بها و التي ينبغي على مدير التسويق أن يتذمّرها

1-2 إعداد المزيج التسويقي

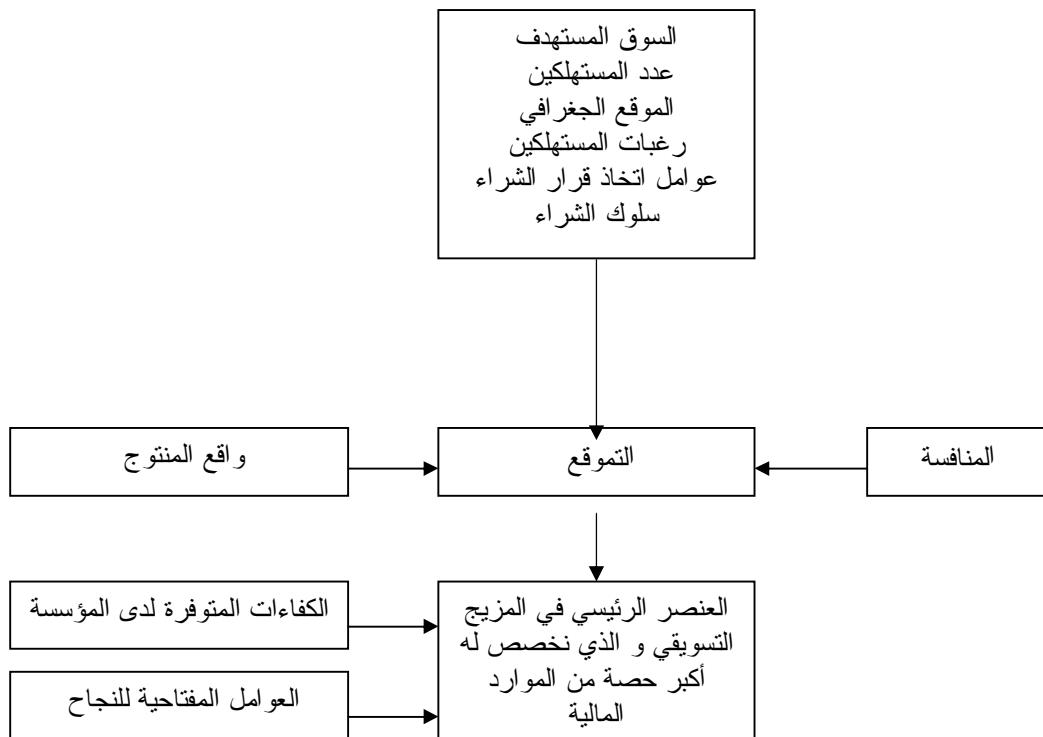
بعد تحديد الوسائل التي تستطيع بواسطتها ممارسة نشاطاتها في السوق، تقوم المؤسسة بالاختيار المناسب وذلك بإتباع ثلات خطوات متتالية: [chirouse, 1995, p80]

- تحديد الأهمية النسبية لكل وسيلة نشاط و ذلك من الناحية المالية ؟
- وضع الخطوط العريضة لمختلف السياسات التسويقية: سياسة المنتوج، سياسة السعر، سياسة التوزيع، سياسة الاتصال، أي تحديد الأهداف الرئيسية ؟
- التوقع الكمي و النوعي بتأثير المزيج التسويقي المفترض.

و تختلف تركيبة المزيج التسويقي من العناصر الأربع السابقة الذكر حسب المعطيات و الكفاءات الموجودة لدى المؤسسة، وكذا العوامل المفتاحية للنجاح (المعطيات الخاصة بالسوق المستهدف، التمويغ

الملازم..) و يمكن للمؤسسة الاستفادة من تجاربها السابقة، النظريات التسويقية، النجاح، الفشل، والمزيج التسويقي الذي يختاره المنافسون....

الشكل (١-٥) : العوامل المؤثرة في إعداد المزيج التسويقي



المصدر: chirouse, 1995, p81

جدول رقم(1-3) : الاستراتيجيات و نماذج عن المزيج التسويقي الذي يضم عنصر رئيسي و المختار بدلاًلة الكفاءة المميزة و الضرورية للنجاح.

الكفاءة المميزة و عامل النجاح	أهم عنصر ضمن المزيج التسويقي
البحث و التكنولوجيا التمويع و تجزئة السوق وجود قطاعات سوقية ذات مردودية عالية	1/ المنتوج: - إستراتيجية التطوير - إستراتيجية التخصص
التفوق من خلال التكاليف مرنة الطلب تبعاً للسعر	2/ السعر: - إستراتيجية تخفيض الأسعار أو اخترار السوق
مراقبة الشبكات المهارة (le savoir faire) و الميزانية الضخمة الموجهة للتسبيير و تنشيط الشبكات و ضمان رضا أفراد الشبكة	3/ التنويع: - إستراتيجية الشبكات stratégie de réseau)
تخصيص ميزانية ضخمة للاشهار و ترقية المبيعات الموجهة للمستهلكين . الحساسية للعلامات التجارية و العروض الترقوية اختيار قوة مجال بيع ذات كفاءة عالية مختصة في البيع للوسطاء التجاريين (تجار جملة) ميزانية ضخمة لترقية المبيعات الموجهة للموزعين .	4/ الاتصال: la stratégie سحب السوق (pull) la stratégie الدفع (push)

المصدر: chirouse, 1995,p82

2-2 عناصر المزيج التسويقي

يقصد بمصطلح "متغير" العنصر الذي يأخذ قيمًا مختلفة في أوقات مختلفة، لأنّ تغيير المؤسسة ميزانيتها الإعلانية مثلاً ويقصد بالمتغير المستقل السبب المفترض للمتغير التابع أي الأثر المفترض ، إن المتغيرات المستقلة تصنف على أنها المتغيرات التي يمكن لقسم التسويق في المؤسسة أن يتحكم فيها، وهذه المتغيرات التي يمكن التحكم فيها تم تحديدها على أنها مكونات المزيج التسويقي للمنتوج و هي: المنتوج، السعر، التوزيع و الترويج [Knibbier و Taylor, 1993، ص 36] .

2-2-1 سياسة المنتجات: تتحل مكانة أولى و هامة ضمن المزيج التسويقي، و هي تهتم بالمنتوج من حيث تصميمه، تغليفه بما يتوافق مع ما يحتاجه المستهلك، و نتيجة للأهمية القصوى

التي يكتسبها المنتوج، فقد أضحت قدرته على إرضاء المستهلك أكثر أهمية من الحملات الإشهارية، فالمنتج عندما يكون ملائماً للسوق وموافقاً لحاجة المستهلك، يصبح من الضروري تقليص المبالغ المنفقة على الإشهار، لأن المستهلكين يتداولون فيما بينهم البيانات عن هذا المنتوج ونفعيته وجودته، وما تجدر الإشارة إليه فعلاً هو أن المنتوج الناجح يوفر للمؤسسة مرونة أكبر و استقلالية في وضع بقية السياسات المعروفة كسياسة السعر ، التوزيع، الاتصال.

و سوف نتعرض لهذا العنصر (سياسة المنتجات) بالتفصيل في العنصر ١٧ من الفصل (٠١).

2-2-2 سياسة السعر : يعتبر السعر، بسياسته و قراراته من أكثر العناصر المكونة للمزيج التسويقي حساسية بالنسبة للإدارة و يرجع هذا إلى عدة أسباب من أهمها التأثير على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها مثلا: [عبد المحسن، ص 232]

- الحصول على حصة معينة من السوق؛
- القدرة على مواجهة المنافسة أو تحقيق ميزة تنافسية؛
- تحديد كمية الإنتاج أو تحطيم الطاقة الإنتاجية لتحقيق التوازن بين السعر و كمية الإنتاج؛
- القدرة على الاحتفاظ بالأسعار عند مستوى معين في كل مراحل دورة الأعمال (كсад، ازدهار،....) أو في حالات التضخم في أسعار عوامل الإنتاج.

فنجد أن سياسة الأسعار، قد تكون غير مرونة بشكل يتلاءم مع المتغيرات المتعددة التي قد تحدث في التسويق، فالسعر غالباً ما يحدد في معزل عن بقية العناصر التسويقية الأخرى الأمر الذي يتعارض مع المبادئ العملية للتسويق و التي ترتكز على ضرورة تكامل أوجه النشاط التسويقي لتحديد الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها.

2-2-2-1 تعريف السعر: يمكن تعريفه كما يلي: [أبو قحف، 2002، ص 606]
"السعر هو القيمة المحددة للمنافع التي يحصل عليها الفرد من السلع و الخدمات"

و يعرف كذلك بأنه:

"المقابل أو المبلغ النقدي المدفوع للحصول على كمية معينة من السلع و الخدمات"
أو هو: " مقدار التضحيه المادية و المعنوية التي يتحملها الفرد في سبيل الحصول على السلعة أو الخدمة"
إذن فالسعر عبارة عن قيمة المنافع التي يحصل عليها الفرد من المنتوج أو الخدمة.

2-2-2-2 العوامل المؤثرة في تحديد الأسعار: يمكن تقسيمها إلى نوعين: [عبد الفتاح، 1990، ص

461]

أ- العوامل الخارجية: من أهمها:

- الطلب: و الذي يتتأثر بعدد و حجم المنافسين و الأسعار التي يحددونها و قدرات و رغبات المستهلكين.
- المنافسة: يجب على المؤسسة ملاحظة و تتبع أسعار المنافسة و معرفة ردود أفعالهم
- التدخل الحكومي: تتدخل بعض الدول (خاصة النامية) في تسعير بعض السلع و على المؤسسة الالتزام بهذه الأسعار و الخضوع لها.
- الظروف الاقتصادية: فحساسية السوق بالنسبة للسعر يجب أن تحدد بعدها عوامل و ظروف سائدة في السوق كالكساد و الرواج و القدرة الشرائية و انطلاقاً من هذه العوامل تتوصل المؤسسة لوضع استراتيجيات تسعيرية خاصة.
- الموردون و الموزعون: إن رفع أسعار المواد الأولية أو خفضها من طرف الموردين يؤثر إيجابياً أو سلباً على سعر المنتوج، كذلك بالنسبة للموزعين، فإن عملية المساومة على رفع هامش أرباحهم يؤثر على حجم و أرباح المؤسسة.

ت- العوامل الداخلية: من أهمها

- التكاليف: يتم تحديد السعر بناء على التكلفة حيث أن تخفيضها إلى أدنى حد من شأنه أن يزيد في المبيعات.
- مميزات المنتوج: حيث أنه كلما كان مميزة عن باقي المنتجات المنافسة كلما كانت المؤسسة حررة في تحديد السعر.
- المزيج التسويقي: يعتبر السعر عاملاً مكملاً لسياسة التسويق فعندما ترفع المؤسسة أسعارها، لا بد أن تخلق ما يبرر ذلك و تبدأ في حملة إعلامية مكثفة.

3-2-2-3 طرق تحديد الأسعار: هناك عدة طرق لتحديد أسعار المنتجات نخص بالذكر منها: [أبو قحف، 2002 ص 435-436]

أ- التسعير بالتكلفة زائد هامش الربح:

و تعتبر من أبسط الطرق و أكثرها شيوعاً و وفقاً لهذه الطريقة يتحدد السعر كالتالي:

$$\text{السعر} = \text{التكاليف الكلية} + \text{هامش الربح}$$

و تستند هذه الطريقة إلى منطق كون السعر في هذه الحالة يضمن للمؤسسة تغطية التكاليف الكلية وبالتالي البقاء في السوق.

ب- التسعير في ضوء معدل عائد مخطط على رأس المال:

و وفقاً لهذه الطريقة فإن السعر يتحدد في ضوء معدل العائد المستهدف على رأس المال، أي أن هذه الطريقة تربط هامش الربح بمعدل العائد المخطط على رأس المال المستثمر، و لتحديد السعر في هذه الحالة يجب أولاً حساب نسبة الإضافة ثم جمعها على متوسط التكلفة للوحدة و ذلك على النحو التالي:

$$\frac{\text{رأس المال المستثمر}}{\text{نسبة الإضافة}} = \frac{\text{التكلفة الكلية}}{\text{معدل العائد المخطط على الاستثمار}}$$

ج- التسعير بالانقياد:

يستخدم هذا الأسلوب في حالة وجود إحدى المؤسسات القائدة في السوق، بمعنى أن المؤسسة ما تأخذ زمام المبادرة في تحديد سعر معين للسلعة و ما على باقي المؤسسات إلا أن تقبل هذا السعر الذي يتم تحديده، و يرجع السبب في ذلك إلى رغبة المؤسسات في تجنب مخاطر المنافسة،

د- التسعير على أساس التجربة و الخطأ:

تعتمد هذه الطريقة على التجريب، و تستخدم هذه الطريقة في تحديد الأسعار الخاصة بالمنتجات الجديدة، و يمكن أيضاً استخدامها عند غزو سوق جديد حيث تكون درجة المنافسة منخفضة أو في حالة عدم توافر بيانات و معلومات كافية عن طبيعة المستهلك و خصائصه المختلفة في السوق الجديد.

3-2-2 سياسة التوزيع: يشتمل التوزيع نقل المنتجات في جميع مراحل تضييعها بدءاً بنقل المواد الخام من مصادرها إلى المنتجين حتى تصل السلع إلى المستهلك و من هذا المنطق فإنه يمكن النظر إلى التوزيع على أنه يضيف قيمة أو يزيد القدرة على الإشباع للمواد الخام بنقلها إلى المصنعين ثم إلى الوسطاء و أخيراً تنقل السلع تامة الصنع إلى المستهلك النهائي.

2-2-3 تعريف التوزيع: "التوزيع هو إيصال المنتجات إلى المكان المناسب، بالكمية الكافية و بالاختيار المطلوب و في الوقت المناسب و مع الخدمات الضرورية لبيعها و استهلاكها و صيانتها" [landrevie et lindon, 1997, p 227]

و يمكن تعريفه أيضاً على أنه: "جميع العمليات التي يقوم بها المنتج انطلاقاً من إنتاج المنتوج إلى أن يصل إلى المستهلك الصناعي في الوقت و المكان المناسبين، تحت المواصفات و الكميات الطلوبة من طرف المستهلكين أو المستعملين الصناعيين" [landrevie et lindon, 1997, p 227]

2-3-2 قنوات التوزيع:

يمكن تعريفها بأنها "الطريق الذي تأخذ السلعة لكي تصل من المنتج إلى المستعمل الصناعي أو المستهلك النهائي"

و بالتمعن في هذا التعريف نلاحظ بأن قنوات التوزيع عبارة عن مستهلك يمثله عدد من الوسطاء يتخلون عملية إيصال السلعة من المنتج إلى المستهلك النهائي أو المستعمل الصناعي و قنوات التوزيع هذه يمكن أن تأخذ عدة أنواع.

وتوجد مجموعتان من قنوات التوزيع، المجموعة الأولى تختص في توزيع المنتجات الصناعية و المجموعة الثانية تختص في توزيع المنتجات الاستهلاكية و هذه الأخيرة تضم خمسة قنوات ذكرها فيما يلي:

أ- المنتج - المستهلك:

و هي من أقصر قنوات التوزيع و لا يتدخل فيها غير وسيط

ب- المنتج - تاجر التجزئة - المستهلك:

و نجد هذه القناة عادة في حالة وجود تجار تجزئة يعيدون المنتج للمستهلك النهائي

ج- المنتج - تاجر الجملة - تاجر التجزئة - المستهلك:

و هذه القناة تمثل المستهلك التقليدي لتوزيع المنتجات الاستهلاكية و يستخدمها بصفة خاصة صغار تجار التجزئة.

د- المنتج - وسيط وكيل - تاجر التجزئة - المستهلك:

و هذه القناة تكون عندما تمثل المؤسسة للتعامل أو استخدام وسيط أو وكيل منتج أو وسيط بيع أو سمسار أو غيرهم من وسطاء الوكلاء بدلاً من استعمال تاجر أو تاجر الجملة.

هـ- المنتج - وسيط وكيل - تاجر الجملة - تاجر التجزئة - المستهلك:

و هذه القناة تعتبر من أطول مسالك التوزيع.

2-3-3 العوامل المؤثرة في اختيار قنوات التوزيع:

إن اختيار قنوات التوزيع لا يتم بصورة عشوائية، بل بناءً على دراسات تحليلية للسوق، كالوسطاء و المنافسين و حتى لظروف المؤسسة.

و يعتبر اختيار قنوات التوزيع من أهم القرارات التي يتخذها المسؤولون على المؤسسة و إدارة التوزيع خصوصاً، لأن أهداف الربح و النمو و استمرارية المؤسسة نفسها يتوقف على هذا الاختيار الذي تؤثر فيه جملة من العوامل ذكر منها:

أ- العوامل المتعلقة بالسوق:

حسب هذا العامل فإن المؤسسة تلجأ إلى التوزيع المباشر في حالة العدد الصغير نسبياً من العملاء، و في حالة تركز هؤلاء العملاء في مناطق جغرافية محددة أو عند التعامل مع محلات التجزئة الكبيرة التي تطلب بكميات كبيرة و لكن عندما يكون السوق كبيراً فإن ذلك يتطلب عدداً من الوسطاء.

ب - العوامل المتعلقة بالمنتج:

يتم اختيار قنوات التوزيع تبعاً لهذا العامل، بناءً على الخصائص التي يحملها المنتوج نفسه فقد يكون سريعاً التلف و هذا يتطلب قنوات توزيع أسرع، كما أن قيمة بيع الوحدة الواحدة من المنتوج تلعب دوراً في اختيار قناة التوزيع، لأنه في حالة ارتفاع تكلفتها فإن هذا يتطلب قنوات توزيع قصيرة.

ج - العوامل المتعلقة بالوسطاء:

تبعاً لهذا العامل فإن كل مؤسسة تعمل على اختيار الوسيط الذي يقوم بالخدمات التسويقية و التي تعجز هي عن تقديمها، آخذة بعين الاعتبار المركز المالي للوسطاء، و على المؤسسة اختيار كل وسيط بنفس العناية التي تبحث بها عن العملاء المحتملين لمنتجاتها، و ذلك لأن الوسطاء ما هم إلا نوع آخر من العملاء في علاقتهم بالمؤسسة.

د - العوامل المتعلقة بالمنافسين:

وفقاً لهذا العامل فإن اختيار قنوات التوزيع يتم بناءً على مراقبة و تتبع قرارات المنافسين المتعلقة بقنوات التوزيع، وخاصة في حالة ما إذا كان منتوج المؤسسة نمطي و ينافس بقية المنتجات المنافسة.

ه - العوامل المتعلقة بالمؤسسة:

يجب الأخذ بعين الاعتبار خصائص المؤسسة، و قيودها عند اختيارها لقنوات التوزيع و من بين هذه الخصائص الأهداف التجارية للمؤسسة و الخبرة التجارية و الوضعية المالية، و الموارد البشرية للمؤسسة.

4-2-2 سياسة الاتصال:

يعتبر مصطلح الاتصال المصطلح الرئيسي الذي يمثل النشاط الأساسي الذي تدرج تحته كافة أوجه النشاط الإعلامي و الدعائي و الإشهار، فهو العملية الرئيسية التي يمكن أن تتطوّر بداخلها عمليات فرعية

أو أوجه نشاط متعددة قد تختلف من حيث أهدافها و لكن تتفق جميعا فيما بينها في أنها عملية اتصال بالجماهير، و من هذه الأنشطة ذكر : الإعلان، البيع الشخصي، تشويط المبيعات، العلاقات العامة و الدعاية.

1-4-2-2 أهمية الاتصال:

يلعب الاتصال دورا هاما و أساسيا في المجتمع الحديث، و سنقوم بعرض أهميته على مستوى كل من الاقتصاد و المجتمع [العاشي، 2000 ، ص 397]

أ/ الأهمية الاقتصادية للاتصال:

تعكس الأهمية الاقتصادية للاتصال في الآتي:

- يعتبر مجالا هاما من مجالات العمل و التوظيف؛
- يؤدي الاتصال إلى زيادة المبيعات من سلعة معينة مما يسمح بتحقيق و فرات الحجم الكبير في الإنتاج و يعكس أثر ذلك على تخفيض تكاليف الإنتاج و وبالتالي تخفيض سعر السلعة مما يجعلها متوافرة لفئة كبيرة من المستهلكين؛
- يعتبر الاتصال نوعا من الإضافة إلى لمعلومات المستهلكين و هذا يمثل جانبا تعليميا للاتصال.
-

ب/ الأهمية الاجتماعية للاتصال:

لقد أصبح الاتصال عامل هاما في الحملات الموجهة إلى تحقيق أهداف ذات صبغة اجتماعية مثل تشجيع الإقلاع عن التدخين و تنظيم الأسرة، و الحفاظ على الوزن مع اللياقة البدنية، و محاربة تقسي المخدرات و الإلحاد و يقوم الاتصال في ذلك دور إعلامي و تعليمي يجعل منه وظيفة غالية في الأهمية في المجتمعات الحديثة.

2-4-2-2 المزيج الاتصالي:

يتكون المزيج الاتصالي من مجموعة من المتغيرات، تتفاعل مع بعضها لتحقيق أهداف معينة للمؤسسة، و يحاول مدير التسويق من خلال المزيج الاتصالي تحقيق مزيج أمثل من مختلف العناصر الترويجية لتحقيق أهداف الاتصال.

و يتكون المزيج الاتصالي من البيع الشخصي و البيع الغير شخصي و يقصد بذلك ما إذا كان الاتصال بالجماهير مباشرة أو غير مباشرة. و يمكن إدراج الجدول الموالي كملخص عن مزايا و عيوب بعض عناصر المزيج الترويجي

الجدول رقم (1- 4) مزايا و عيوب بعض عناصر المزيج الاتصالي

العيوب	المزايا	التكلفة	شخصي أو غير شخصي	نوع النشاط الاتصالي
قد ينطوي على الإسراف أو ضياع أكبر، لا يمكن من توضيح و شرح المنتج كاملاً، يصعب قياس نتائجه، يصعب إنتهاء صفقة الإعلان.	يفضل حينما يكون الهدف الوصول إلى جماهير كبيرة يسمح للمؤسسة بالإبداع و الابتكار في التعبير عن نفسها، كما أنه تحت سيطرة المؤسسة.	منخفضة نسبياً لكل شخص يصله الإعلان	غير شخصي	الإعلان
أكثر عناصر المزيج الاتصالي تكلفة نسبياً قد يصعب على الحصول على الحصو على بائعين مؤهلين	يكون عرض و شرح المنتج أكثر مرونة و يمكن من الحصول على استجابة مباشرة و سريعة.	مرتفعة نسبياً لنكاليف الزيارة الواحدة	شخصي	البيع الشخصي
من السهل على المنافسين تقليده	يذبح و يستحوذ على الانتبا و تأثيره سريع	قد يكون مكافأ	غير شخصي	ترقية المبيعات
	درجة تصدق الجماهير المعلومات بهذه الطريقة عالية	تكليف منخفضة نسبياً	غير شخصي	العلاقات العامة

المصدر: العاصي، 2004 ص 383

- سياسة المنتجات :

تتبأ المنتجات في أي مؤسسة مكانة جوهرية في العملية التسويقية و لكي تكون هذه العملية أكثر فاعلية، لا بد من وجود منتوج جيد يمكن الاعتماد عليه و الثقة فيه من قبل المستهلك، و يواجه المسؤولون الرئيسيون (الإدارة العليا، البحث و تطوير الإنتاج) مع رجال التسويق العديد من القرارات و التحديات المتنوعة في مجال صياغة و تصميم سياسة المنتجات و هدف الجميع هو تحقيق التوافق بين المنتجات و احتياجات المستهلك حيث أن نجاح أي مؤسسة في المنافسة يتوقف على مدى فاعليتها في تحقيق هذا الهدف.

فالمنتوج الناجح قد يكون قادرا على خلق درجة أعلى من الحماس بين رجال البيع و هو أمر حيوي للمؤسسة، كما أنه يوفر للمؤسسة مرونة أكبر و استقلالا في التسويق و الترويج و التغليف. و تتطوّي سياسة المنتجات على العديد من الجوانب و المشاكل، سناحول الإلمام بها، و ذلك من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

1 - ماهية سياسة المنتجات و مكانتها في المزيج التسويقي؛**2 - العناصر الأساسية في سياسة المنتجات.****1 - ماهية سياسة المنتجات و مكانتها في المزيج التسويقي:**

لفهم الجوانب المتعلقة بسياسة المنتجات و تبيان أهميتها لا بد من الإحاطة بالجوانب الأساسية التي تمثل المنتوج بداية من تعريفه.

1-1 تعريف المنتوج

يعتبر المنتوج من أهم عناصر المزيج التسويقي خاصة و أن عناصر المزيج الأخرى تعتمد بشكل أساسي على وجود سلعة معينة لتجهيز مجمل النشاطات لتسويقه و يمكن تعريفها:

- على أنها شيء يحمل خصائص وصفات ملموسة و غير ملموسة يمكن عرضها في السوق

لجذب الانتباه و يمكن لهذا الشيء تلبية حاجات و رغبات إنسانية و قد تكون مادية أو خدمية

[أبو قحف، 2002، ص 143]

- و يعرف كذلك على أنه: تلك المجموعة من العوامل المادية، الشكلية، الرمزية، التي تم تركيبها

و تصميمها لإشباع حاجات و رغبات المستهلكين المستهدفين [عيادات، 2004، ص 135]

- و يرى kotler المنتوج على أنه " أي شيء يمكن تقديمها للسوق بغرض الاستهلاك أو الاستخدام أو الحيازة أو الإشباع لحاجة معينة أو رغبة معينة" / kotler et duBois, 1997,

[p412]

لذلك نجد أن المستهلك يفضل أسماء تجارية معينة، لأنها يبني تقديره على عدة عوامل منها تاريخ و شهرة المؤسسة المنتجة، تصميم المنتوج، تغليفه، خدمات ما بعد البيع، و على هذا فهو يستمد من شرائه للمنتج منافع أخرى بجانب المنافع الملموسة.

2-1 تعريف المنتوج في المنظور التسويقي

من خلال المفهوم التقليدي للصناعة نجد أن المنتوج كان هو المحور الرئيسي لنشاط المؤسسات، أما المنطق التسويقي فقد غير من مكانته و ثقله و قد قال peter drucker: "ليس ما يفكر فيه مسؤولوا المؤسسة هو الأولى بالاهتمام لكن أهم شيء هو ما يفكر المستهلك في شرائه و هو المفهوم الحقيقي الذي نخصه للمنتوج" [Landrevie et Lindon, 1997,p228]

- و من هنا وجدت فلسفة جديدة يوضع المنتوج من خلالها حسب احتياجات الزبون و بالنسبة لـ drucker فالمنتجات توضع عفوياً من خلال منفعتها الوظيفية و محتواها الرمزي.

1-2-1 المحتوى الرمزي للمنتوج :

هو الصورة الذهنية لدى المستهلكين ترتبط بالقيمة المعطاة بغض النظر عن الشكل الملموس للمنتجات، فإن المعنى الرمزي، أي التصور الذهني الذي يربط المستهلك بالمنتوج هو الحافز الأساسي في عملية الشراء.

ثم أن خصائص الصورة الذهنية من خلال العلامة، و التوظيف من شأنها أن يجعل من المنتوج أداة اتصال مميزة.

1-2-2 المفهوم التسويقي للمنتوج:

ما نسميه بالمفهوم التسويقي للمنتوج هو ذلك التصور الذهني لما حصل عليه المستهلك و هذه الفكرة تأخذ بعين الاعتبار آراء المستهلكين و ليس المنتجين و هذا ما يوضحه الجدول أسفله للمفهوم التسويقي للمنتوج.

و في نفس الإطار لا بد من التفريق بين مفهومين هما مفهوم المشتري و مفهوم المستعمل فنفس المنتوج قد يراه المشتري و المستعمل من زاويتين مختلفتين ففي مثل النقل الجوي فالمشترون هم شركات الطيران و اتخاذ قرار الشراء بالنسبة لهم يتعلق بتكلفة الشراء و سهولة صيانتها و ديمومتها ... إلخ ، أما المستعملون فقد لا ينظرون لنفس المنتوج من نفس زاوية المشترين لأنهم يركزون على ضمان الأمان من خلال التقنيات الحديثة المستعملة.

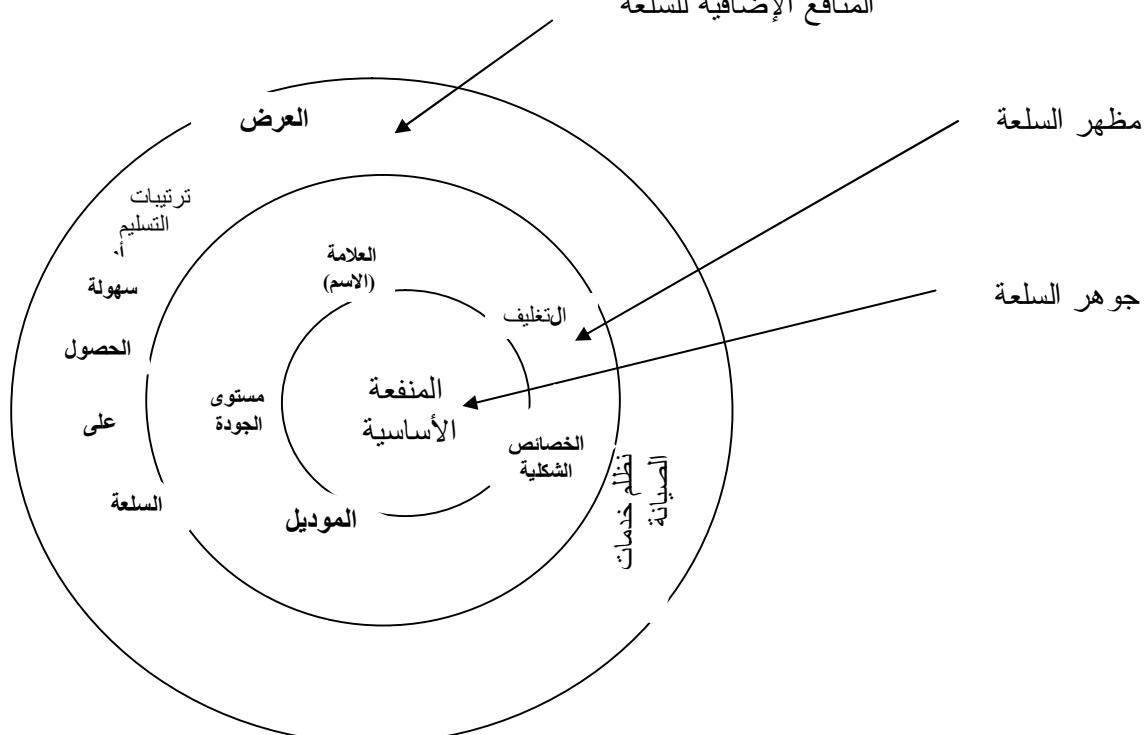
3-1 مستويات المنتوج

لأي منتج ثالث مستويات أساسية، كما أنها تدرج من مجرد إشباعها للحاجات الرئيسية للمستهلك إلى إشباع الحاجات الأخرى غير الأساسية، و يمكن توضيح المستويات و التدرج في الإشباع باختصار كالتالي:

أ/ المستويات: حيث تتطوّي أي سلعة على المستويات الموضحة بالشكل رقم (١-٦) الآتي حيث يجب ملاحظة أن:

شكل رقم (١-٦) مستويات السلعة.

المنافع الإضافية للسلعة



المصدر: أبو قحف، 2002، ص 23

- الجوهر: يرتبط بما يشتري المستهلك بالضبط، فمثلاً عندما تقوم بشراء كاميرا فأنت لا تشتري الصندوق في حد ذاته و لكنك تشتري أمل أو سعادة، هذا يعني أن رجل التسويق يبيع منفعة حقيقة وليس النواحي المظهرية للسلعة ذاتها.

- المظهر: وهو الجانب المادي أو الظاهر أمام المستهلك، و له خمس خصائص: مستوى الجودة، الموديل، الاسم، العلامة و الغلاف الخارجي.

- المنافع الإضافية: و تتمثل في الخدمات المقدمة بعد البيع للسلع المعمرة أو الضمانات ... و غيرها.

ب/ التدرج : يجب أن نعرف بأن أي سلعة تتدرج في مستويات الإشباع التي تتحققها للحاجات المختلفة، أي من الحاجات الأساسية إلى الحاجات الأخرى الفرعية الممكن إشباعها من السلعة.

4-1 خط المنتجات

يمكن تعريف خط المنتجات بأنه مجموعة من المنتجات التي يوجد ارتباط فيما بينها سواء على مستوى الهدف السوفي أي أنها تابع لنفس المجموعة من المستهلكين أو المشترين الصناعيين أو على مستوى منافذ التوزيع أي أنه تم توزيعها بنفس المنافذ أو تسعيها بنفس الأساليب أي أن هناك تشابه في عناصر المزيج التسويقي المصاحب لتقديمها فالمالبس مثلاً تكون خطأ عاماً من المنتجات ولكن في محل الملابس الخاصة بالرجال خط منتجات و ملابس النساء خط منتجات آخر الخ [الصون و السيد، 1993، ص 226]

5-1 مزيج المنتجات

إن إجمالي المنتجات المصنوعة من قبل المؤسسة تشكل المزيج المنتوجي أو ما يعرف بتشكيلية المنتجات، وقد يحدث أن نجد نفس المؤسسة منتجات مختلفة عن بعضها و من هنا وجب جمعها بشكل متجانس و مرتبط ببعضه البعض .

5-1-1 تعريف مزيج المنتجات (التشكيلية):

يمكن أن نعرف التشكيلية على أنها مجموع ما يقدمه المشروع من خطوط منتجات [المرجع السابق، ص 206] كما يمكن تعريفه " من خلال نفس التكنولوجيا التي تنتهي لها المنتجات أو حتى من نفس السوق، تتضمن التشكيلية عدداً متوسطاً من المنتجات أو الخدمات التي تستطيع أن تجمع في خطوط إنتاجية عديدة [عبيدات، 2004، ص 114].

5-1-2 خصائص المزيج المنتوجي:

بصفة عامة يتصرف هذا المزيج بالخصائص التالية:

- أ- الاتساع: و يعني عدد الخطوط للمنتج الموجودة داخل الشركة، فبعض الشركات يقتصر إنتاجها على خط منتجات واحد مثل الصابون للوجه بينما تقوم شركات أخرى بإضافة عدد خطوط مثل معجون الحلاقة و معجون الشعر و الغسول....الخ
- ب- العمق: و يشير إلى عدد المنتجات التي تقدمها الشركة داخل كل خط فالرجوع للمثال السابق فيمكن للشركة أن تقوم بتقديم كريم الحلاقة الرغوة و كريم للجلد العادي و آخر للجلد الحساس....الخ
- ت- الارتباط: و يعني درجة الاتساق و الارتباط بين خطوط المنتج و الأساس الذي يمكن استخدامه في تحديد درجة الارتباط هو بواعث الاستعمال أو طرق التوزيع أو متطلبات الإنتاجالخ

و يوضح المثال السابق أن هناك درجة ارتباط عالية بين المنتجات التي تقدمها الشركة و ذلك لأن تسويقها يتم على أساس بواعث شراء واحدة و يتم توزيعها من خلال منافذ توزيع متشابهة كما أن إنتاجها يتطلب خبرات و متطلبات متشابهة و يمكن القول أن مزيج المنتجات بأبعاده الثلاثة يحقق أهدافاً تسويقية معينة فزيادة درجة الاتساع تمكن الشركة من تحقيق سمعة طيبة و تقديم منتجات تدور حول احتياجات المستهلك، بينما يحقق العمق للشركة الوصول إلى قطاعات سوقية جديدة و تلبية الاحتياجات المتباينة للمستهلك، و أخيراً كلما زاد الارتباط بين هذا المزيج كلما أمكن تحقيق اسم للشركة و تدعيم ذلك الاسم في مجال معين. و مفاهيم العمق و الاتساع و الارتباط تتعلق بالمنتجات الفردية و خطوط الإنتاج و مزيج المنتجات (التشكيلة) ككل، و الشكل الآتي يوضح ذلك:

شكل رقم (7-1) مزيج المنتجات

خط منتجات رقم 1	1a	1 B	1 c				
خط منتجات رقم 2	2 a						
خط منتجات رقم 3	3 a	3 B	3 c	3 d	3e		
خط منتجات رقم 4	4 a	4 B	4 c				

الاتساع

عدد المنتجات 4

العمق المتوسط 3

و تعتبر أبعاد المزيج عوامل مترابطة حيث إن تغيير أحدها يغير الآخر. المصادر: Landrevie et lindon.1997.p265 . من سياسة المؤسسة على مستوى خط المنتجات اي اتخاذ قرار بشان الخطوط التي تتحذف او تضاف او تدمج معاً إما

بتغير العمق فتهدف المؤسسة إلى احتواء أكبر عدد من المستهلكين من خلال اتخاذ قرار يتعلق بالمنتجات الفردية التي تضاف أو تحذف من خطوط المنتجات، أما إذا ركزت المؤسسة على تقوية التناقض في تشيكلة منتجاتها فذلك يعني أنها تهدف إلى إكتساب سمعة جيدة في مجال منافسيها لأن الاتساق يتعلق بالقرارات الخاصة بالمزيج المنتوجي لكل من حيث الأسواق التي تنشط فيها المؤسسة وكيفية الاتصال بالنسبة لكل خط منتجات أو المنتجات الفردية.

6-1 أهمية سياسة المنتجات

يعتبر المنتوج المكون الرئيسي لإستراتيجية المزيج التسويقي المعتمد في المؤسسة الإنتاجية التي غالبا ما تثير حافظة منتجات، لكل منها دوره المنوط به و الذي لابد لا يكون على حساب بقية المنتجات وهو بالضبط دور سياسة المنتجات الذي سنحاول تبيانه انطلاقا من سياسة المنتجات التي تتمثل في مجموعة قواعد ، تحكم من جهة تصميم و بعث المنتجات في الأسواق، و من جهة أخرى إلغاء المنتجات و الخدمات الفاشلة، فسياسة المنتجات تعنى بوضع تصاميم للمنتجات التي تستجيب لحاجات الزبائن من جهة و لأغراض المؤسسة من جهة أخرى، و كذلك تعمل هذه السياسة على تحسينها في أفضل كيفية تضمن بها البقاء في ظل المنافسة، و من هنا تظهر لنا أهميتها متمثلة في عنصرين أساسين:]

[lindon, 1997,p220

أولا: أنه من الصعب جدا إن لم نقل من المستحيل القيام بتسويق جيد لمنتج رديء لا يتماشى مع رغبات و أذواق المستهلكين فالمنتوج السيئ المرفوق بجهود اشهارية و ترويجية كبيرة لن تكون بالفعالية المطلوبة و لن تدوم طويلا.

ثانيا: سياسة المنتوج مكلفة للغاية بالمقارنة مع باقي مكونات الإستراتيجية التسويقية، و من ثم فإن الأخطاء التي يمكن أن تقع على مستوى هذه السياسة تكون مكلفة جدا و يصعب تصحيحها، و يمكن الإشارة أيضا إلى أن أهمية سياسة المنتجات تكمن أيضا في دورها و المتمثل في:

- إعطاء مكانة للمنتوجات الخاصة بالمؤسسة داخل السوق الذي تتوارد فيه و بالتالي تموقع المنتجات في ذهنيات الزبائن و إقناعهم بها؛

- دراسة مختلف النماذج الموجودة على مستوى المنتوج قصد تعديلها بما يرضي الزبائن و وبالتالي الاقتصاد على مستوى التكاليف؛

- التكيف مع حاجات و رغبات المستهلكين و ذلك عن طريق التحسين المستمر في المنتجات؛
- الحصول على حصة سوقية معتبرة مقارنة بالمنافسة لكسب أكبر عدد من الزبائن.

2- العناصر الأساسية في سياسة المنتجات

إن تحديد المكونات الرئيسية لسياسة المنتجات مرتبط أساساً بإتحاد مجموعة من القرارات المناسبة تتعلق بما يلي:

- المميزات الذاتية للمنتج؛
- دورة حياة المنتج؛
- تغليف المنتج؛
- بيانات المنتج؛
- تمييز المنتج؛
- تموير المنتج.

و سنعرض هذه المكونات فيما يلي:

2-1 تحديد المميزات الذاتية للمنتج

2-1-2 تعريفه: "إن ما نسميه بالمميزات الذاتية للمنتج أو الخدمة هو كل المواصفات الحقيقة والملاحظة الموضوعية" و يمكن ذكرها كما يلي: [Landrevie et Lindon, 1997, p232]

- **الميزة الأولى:** "تركيبة المنتج" و هي الصفات التقنية للمكونات فإذا أخذنا صناعة السيارات و نموذجها يمكن وضعها على أساس عدد الأماكن، الحجم، المادة المستخدمة في صنع الهيكل.
- **الميزة الثانية:** "كفاءة المنتج" و تقدر كفاءة المنتج عن طريق الملاحظة الموضوعية من طرف المستهلكين أثناء استصلاحهم للمنتج و استعمالهم له فنجاعة المنتج طبيعياً مرتبطة بتركيبة المنتج مثلاً كفاءة منتجات كيماوية من خلال درجة نقاهة هذه المنتجات من الشوائب.
- **الميزة الثالثة:** "التلاؤمية" و يمكن اعتباره من خلال المظهر الخارجي أو تصميمه أو تغليفه فالتلاؤمية تهتم دائماً بالشكل و الديكور الخاص بالتصميم و الغلاف الخارجي .

و يمكن القول أن المميزات الذاتية تحددها المؤسسة حين تطرح منتوجاً و هي قابلة للتتعديل من حين لآخر و على العموم فإن الوصف الموضوعي لا يتطابق مع الصورة التي يتصورها المستهلكون حيث أن هذه الصورة تتوقف على المحتوى الرمزي الذي يربطه المستهلكون بالمنتج، و بعبارة أخرى فان المميزات الذاتية تعبر عن الوظائف التقنية أكثر من التسويقية كما أن هذه الخصائص تساهم في ترسيخ صورة المنتج في أذهان المستهلكين و بالتالي فإن لها أهمية كبيرة.

2-2 دورة حياة المنتوج

تعتبر دورة حياة المنتوج من المفاهيم الهامة في التسويق، حيث أن لهذا المفهوم أهمية وفائدة للمنتوجات الجديدة و الحالية على حد سواء" فكل منتوج دورة حياة، و هي الفترة الزمنية التي يقضيها في السوق منذ تقديمها كمنتوج جديد إلى مرحلة تدهور مبيعاته في السوق، إلى الحد الذي تقرر الإداره حذفه من خط منتجاتها"

و على العموم فإنه يمكن التمييز بين أربعة مراحل أساسية يمر بها المنتوج خلال دورة حياته في السوق و هي: مرحلة التقديم، مرحلة النمو، مرحلة النضج، مرحلة التدهور و هو التقسيم المعتمد من طرف أغلب الباحثين.

لكن تجدر الإشارة إلى أن هناك من يضيف بعض المراحل الأخرى، و هي مرحلة البحث و التطوير و مرحلة التشبع.

و يجب على المؤسسة أن تعرف المرحلة التي وصلت إليها منتجاتها، حيث يساعد ذلك في:

- التنبؤ بمباعات منتجاتها المطروحة و المتداولة في الأسواق؛
- تحديد الإستراتيجية الوظيفية المناسبة (إستراتيجية هجوم أو دفاع)؛
- وضع المزيج التسويقي المناسب و الخاص بكل مرحلة.

2-2-1 مراحل دورة حياة المنتوج:

أ- مرحلة الإطلاق أو التقديم:

تبدأ هذه المرحلة عندما يخضع المنتوج الجديد للبيع أول مرة، و يتطلب إطلاق المنتوج سواء كان ذلك في سوق واحدة، أو في عدة أسواق وقتاً كبيراً " و مرحلة الإطلاق تبدأ عندما يدخل منتوج جديد في السوق جديد"

- مميزاتها:

- انخفاض في حجم المبيعات و بالتالي الأرباح؛
- ارتفاع تكلفة الوحدة و المبررة بارتفاع تكلفة البحث و الإنتاج، الاتصال، التوزيع، و التي لم يتم اهلاكها بعد؛

- قلة عدد الزبائن؛

- انخفاض حدة المنافسة.

- الهدف التسويقي:

دور التسويق هو التعريف بالمنتوج و التشجيع على تجريبه

ب- مرحلة النمو:

و هي مرحلة حرجة يتضح فيها فشل أو نجاح المنتوج

- مميزاتها:

نمو متغير للمبيعات، و سياسة الترويج تأتي بثمارها.

بقاء تكلفة الوحدة مرتفعا، بسبب مصاريف الاتصال المرتفعة و عدم اهتمام مصاريف الإنتاج.

ارتفاع المنافسة المباشرة من طرف المؤسسات الأخرى التي تقدم منتجات مشابهة.

تحقيق أرباح متزايدة، لكن احتمال تحقيق خسارة أحيانا.

الهدف التسويقي:

تركز المؤسسة جهودها على تنمية حصتها السوقية، فمن المهم السعي لجذب حصص سوقية جديدة لتمكن من رفع مبيعاتها مستقبلا و ذلك مع المحافظة على صورة و مكانة العلامة التجارية للمؤسسة عند زبائنها الأولياء

ج- مرحلة النضج:

على المؤسسة في هذه المرحلة المحافظة على تحقيق الأرباح لأطول فترة ممكنة و ذلك من خلال محاولة توجيه دفة الطلب لصالحها عن طريق القيام بحملات ترويج ضخمة مع التركيز على المزايا النسبية للعلامة التجارية .

مميزاتها:

- ارتفاع شديد في حدة المنافسة؛

- ارتفاع الميزانية المخصصة للترويج و خاصة الاتصال؛

- الامتلاك التام لمصاريف الإنتاج، البحث، التوزيع، مما يترتب عنه انخفاض تكلفة الوحدة؛

- زبائن المؤسسة الأولياء ينتظرون، المنتجات البديلة؛

- الأرباح في أقصى درجة لها.

الهدف التسويقي:

من المهم أن تقوم المؤسسة برفع أرباحها و ذلك مع المحافظة على حصتها السوقية، لذلك على المؤسسة السعي للحصول على زبائن المنافسين و التمكن من الحصول على حصص سوقية جديدة.

د- مرحلة الانحدار:

ينقاد المنتوج، و تكون المؤسسة على وشك سحبه من السوق، و بعد التأكد من أن انخفاض المبيعات غير راجع لظروف اقتصادية أو ضعف المزيج التسويقي و إنما إلى تغيير في نمط الاستهلاك عند الزبائن ، تواجه المؤسسة قرار سحب المنتوج من السوق وما يستلزمها ذلك من دراسة وافية تأخذ في الاعتبار

العديد من العوامل مثل تأثير حذف المنتوج على مبيعاتها من المنتجات الأخرى و مدى تأثر سمعة المؤسسة و غير ذلك .

مميزاتها: - تدهور المبيعات؛

-انخفاض تكلفة الوحدة؛

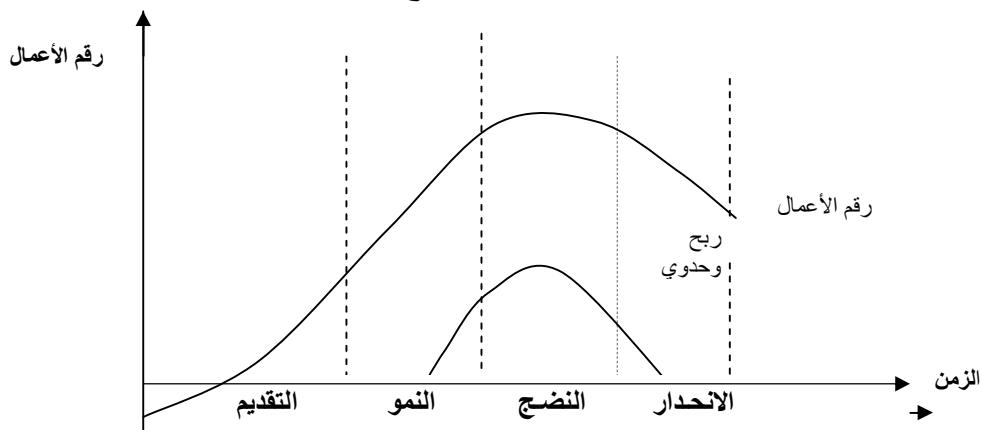
-زيان المؤسسة قدامي مستهدفون ضمن حصص سوقية معينة؛

-منافسة متخصصة جدا و التي تقوم بالانسحاب تدريجيا إلى أسواق أخرى ، منتجات أخرى ، قطاعات سوقية أخرى؛

-الأرباح في انخفاض مستمر.

الهدف التسويقي: تسعى المؤسسة إلى تخفيض النفقات إلى أدنى مستوياتها و كذا الإبقاء على منافذ توزيع رئيسية لتصريف هذا المنتوج.

شكل (1-8) منحنى دورة حياة المنتوج:



المصدر: Meyer et orsoni, 2001, P141

اعتبارات هامة لدورة حياة المنتوج:

1. تختلف طول الفترة الزمنية التي تأخذها كل مرحلة من منتوج لأخر و ذلك حسب طبيعة

المنتج، و طبيعة السوق و اتساعه، و درجة التطور التكنولوجي و الاقتصادي؛

2. بعض المنتجات في مرحلة التقهر تجد استعمالات أخرى في مجالات أخرى و بذلك تدفع دورة حياتها من جديد؛

3. في الحالة العامة فإن معظم المنتجات تمر بهذه المراحل الأربع السابقة الذكر ، لكن هناك

منتجات لا تعرف نظورا سريعا منذ البداية، و بذلك لا يعرف صعوبات مرحلة التقديم و

البعض الآخر يعرف فشلا ذريعا بعد إطلاقه الغير الموفق؛

4. بعض المنتجات تمر بمرحلة انحدار طويلة، و البعض الآخر تكون جد سريعة كمنتجات الموضة مثلا.

3-2 تغليف المنتوج

يمثل الغلاف أحد العناصر أو المكونات المادية الشكلية للسلعة، و الغلاف يعتبر من أكثر العناصر فعالية في التأثير على المستهلك فهو يساعد في تشكيل إدراك و تصور المستهلك عن السلعة ، كما أنه يمثل أحد أنواع الجاذبيات البيعية فالغلاف يلعب دوراً رئيسياً في تسويق السلعة حيث يؤثر بدرجة كبيرة على قرار الشراء خاصة لسلع مثل المستحضرات الطبية و أدوات التجميل ... و فضلاً عن هذا فالغلاف له وظائف أخرى لا نقل أهمية عن هذه .

3-3-1 تعريف التغليف: يمكن أن يعرف التغليف على انه "إجمالي العناصر المادية المرفقة بالمنتج و التي تباع معه بغرض تسهيل حمايته، نقله، الاحتفاظ به بالإضافة إلى عرضه في الرفوف للتعريف به و لتسهيل استعماله من قبل المستهلكين" [lindrevue et lindon, 1997, p236]

- و من العوامل التي أدت إلى الاهتمام بعملية تغليف المنتوج ذكر ما يلي: [هاني حرب، ص156]
أ/ القيام بمهام رجل البيع خاصة في منافذ توزيع السلع الاستهلاكية و انتشار أسلوب الخدمة الذاتية في انتقاء السلع المطلوبة كما هو الحال في متاجر "السوبر ماركت".

ب/ التغير في رغبات المستهلكين في الحصول على سلع ذات مميزات فنية جيدة من حيث الشكل و اللون و الحجم ... إلخ، و ذلك نظراً لزيادة الدخول و بالتالي زيادة القدرة الشرائية لدى المستهلكين.

ج/ نتيجة التطور التكنولوجي الملفت فإن الإمكانيات المتاحة كبيرة جداً و كافية لإنتاج سلع ذات مواصفات جيدة و بالتالي تغليف السلعة بتكلفة منخفضة.

3-3-2 وظائف التغليف:

إن وظائف التغليف كثيرة منها التقنية و منها الاتصالية و عموماً يمكن جمعها في ثلاثة وظائف أساسية هي: [صلاح الشنواني، 1996، ص 286]

- **وقاية المنتوج:** و هي من أهم وظائف الغلاف ، حيث يساعد الغلاف على حماية المنتوج ضد التلف أو التبديد أو التلوث، كما يساعد على سهولة حمل و نقل و مناولة المنتوج.

- **ترويج المنتوج:** يلعب الغلاف الجذاب دوراً كبيراً في التأثير على المستهلك في تحديد اختياراته، بالإضافة إلى إمكانية استخدام خصائص الغلاف (العبوة) من حيث سهولة الاستعمال و إمكانية استخدام العبوة بعد استهلاك المنتوج كذلك يبرز دور التغليف في تمكين المنتوج و إيجاد اختلافات نفسية لدى المستهلك.

- **تسهيل عملية البيع و الاستهلاك:** و يظهر هذا من خلال حجم الغلاف، فالحجم المطلوب يختلف من منتوج لآخر، و من مستهلك لآخر، كذلك هذه الوظيفة تسهل عملية المناولة من المنتج إلى المستهلك بما في ذلك عمليات النقل.

4-2 بيانات المنتوج

بعد إعداد المنتوج و وضعه في الغلاف المناسب، يصبح من الضروري وضع جميع البيانات التي يهم المستهلك الإحاطة بها، وقد توضع هذه البيانات على الغلاف كما قد تثبت على ورقة منفصلة، توضع مع السلعة داخل الغلاف و قد ازدادت أهمية وضع البيانات على المنتجات بعد أن تعددت أنواعها في السوق للدرجة التي جعلت المستهلك لا يستطيع المقارنة بينها إلا إذا توفرت لديهم المعلومات الضرورية عنها.

وفي هذا الإطار يمكن ذكر أهم البيانات التي يجب الاهتمام بإظهارها و هي:

- الأغراض التي يمكن للمنتج أن يؤديها؛
- المواد التي يتكون منها المنتوج؛
- موصفات المنتوج من حيث الحجم، الوزن، العدد و القياس؛
- طريقة المحافظة على المنتوج و العناية به؛
- اسم المؤسسة المنتجة أو الموزع و عنوانه؛
- تاريخ الصنع و انتهاء صلاحية الاستهلاك؛
- توصيات و نصائح خاصة من المؤسسة المنتجة أو الموزع عن بعض الاستعمالات أو الأغراض التي للمنتج أن يؤديها.

4-2-1 مزايا اثبات بيانات المنتوج:

نورد فيما يلي المزايا الرئيسية التي يمكن تحقيقها عن طريق بيانات المنتوج [صلاح الشوناني، ص

294]

1- المساعدة في عملية البيع في محلات تجارة التجزئة، فهي تزود المستهلك بالحقائق التي يعتمد عليها في اتخاذ قرار الشراء؛

2- تقليل البيانات من حالات البضاعة المردودة بسبب عدم تمكن المشتري من الحصول على ما يحتاج إليه من معلومات التي تمكنه من اتخاذ القرار السليم بالشراء، مما يجنب كلا من الموزع و المستهلك الكثير من المشاكل و الصعوبات.

3- التزام كل من المنتج و الموزع بإثبات الحقائق على السلع المعروضة للبيع يؤدي إلى حماية مصلحة المستهلك ، كما يعمل أيضا على حماية المنتج و الموزع من أي وسائل غير مشروعة على شكل اثبات بيانات غير صحيحة أو مضللة.

5-2 تمييز المنتجات

تقوم المؤسسات بتمييز منتجاتها حتى تكسبها شخصية مغايرة لمثيلتها و تختلف سياسات التمييز من مؤسسة إلى أخرى، فقد تستخدم مؤسسة عدة أدوات لتمييز منتجاتها أو تستخدم أداة واحدة، وقد تبيع بعض المؤسسات منتجاتها بواسطة أداة تمييز الموزع، وهناك مؤسسات تجد من صالحها عدم تمييز منتجاتها.

- و يمكن تعريف التمييز بأنه "استخدام أداة يعبر عنها اسم أو مصطلح أو رمز أو تصميم أو خليط منها لتمييز المنتوج عن المنتجات الأخرى [حجازي، 2005، ص 112] و هناك فرق بين الاسم التجاري و العلامة التجارية و الماركة التجارية، و الشعار، نوضحها فيما يلي:

أ/ الاسم التجاري:

و يتتألف من كلمات أو حروف أو أرقام يمكن التلفظ بها و من الممكن أن يكون اسم صاحب المؤسسة مثل فورد، هيلتون أو يكون على هيئة أسماء مبتكرة مثل: لوكس، كوكا كولا.أو حروف مثل: I L M أو أرقام مثل 555 أو أرقام و حروف مثل C11

ب/ العلامة التجارية:

تأخذ شكل ، رمز أو صورة أو تصميم فريد، و يمكن التعرف عليها بالمشاهدة و ليس بالنطق، و قد يأخذ الاسم التجاري شكل العلامة التجارية و ذلك عندما يوضح على شكل أو رسم أو تكوين زخرفي معين .

ج/ الماركة التجارية:

يعبر عنها بأي اسم تجاري أو علامة تجارية يصبح لها حماية قانونية و لا يجوز لمؤسسة أخرى بعد ذلك استخدامها.

د/ الشعار التجاري:

يتكون الشعار من كلمة أو جملة تستخدمها المؤسسة لمنتجاتها.

- و يحقق الكثير من المنافع بالنسبة للمنتج حيث يساعد على الترويج و الإعلان و يتعرف المستهلك على المنتوج، كما تؤدي إلى سوق دائمة و مستقرة و بالتالي تقليل النفقات و من ثم تحفيض السعر. و من ناحية المستهلك فإن أداة التمييز تساعده على معرفة المنتوج الملائم للإشباع.

- و يتأثر قرار تمييز المنتجات بحجم السوق و طبيعته فمثلا المنتجات التي تباع لعدد صغير من المستهلكين، يمكن للموزع أن يعطي أداة تمييزية و التمييز يحتاج إلى استثمار مبالغ كبيرة على الإعلان و إلى سمعة جيدة للمؤسسة، و خبرة تسويقية للنجاح، و إذا لم تتوفر هذه العوامل الثلاثة فيجب ترك عملية التمييز للوسطاء.

5-2 تموّق المنتوج

التموّق في المفهوم التسويقي هو إعطاء موقع (مكان) خاص بالمنتج في ذهن المستهلك، بطريقة تجعله قادرًا على ملاحظة هذا المنتوج وسط عدد من المنتجات المنافسة [chironz, 1995, p56]

- و السبب الرئيسي الذي يجعل من المهم القيام بموقعه للمنتج هو تشبع الأسواق و بطئ نموها، إضافة إلى تعدد المنتجات المقلدة، الإشهار المكثف و كذا وجود المنافسة السعرية، مما يفسر تطور إستراتيجية موقعة المنتوج.

- و تعتبر موقعة المنتوج امتدادا طبيعيا لتطبيق سياسة تجزئة السوق بمعنى أنه بمجرد تعريف السوق المستهدفة و تحديد خصائصها بشكل واضح و مفهوم فان مدير التسويق يقوم باتخاذ القرار الخاص بتحديد موقعة للمنتج بالشكل الذي يؤدي إلى إشباع المنتج لحاجات و رغبات هذه السوق المستهدفة، و إذا حدث لسبب أو لآخر تغيير في السوق المستهدفة فقد يتلزم ذلك إعادة تصميم المنتوج و تعديل موقعه ليواكب الحاجات و الاهتمامات الجديدة في السوق.

1-5-2 مراحل عملية موقعة المنتوج:

لقيام بموقعة المنتوج يجب إتباع الخطوات الستة التالية: [المراجع السابق، ص ص 59، 58]

أولاً: التعرف على المنافسة:

من المهم قبل محاولة التعرف على الفئة المستهدفة من المستهلكين أن تقوم المؤسسة بالتعرف على مختلف حالات الشراء، و ذلك لمعرفة ما يمكن للمستهلك تذكره من علامات تجارية موجودة في السوق، حسب ظروف الشراء التي يمر بها.

أ/ حالات الشراء:

يمكنا تحديد مختلف حالات الشراء و استعمالات المنتوج، بمساعدة دراسة نوعية هذه الدراسة تمكنا من تحديد مكان الشراء (مطعم مكتب منزل...) ، الزمان (صباح مساء مناسبة خاصة،....) و الحالة الاجتماعية (مستهلك، أعزب، متزوج) و بمساعدة هذه العناصر (مكان زمان حالة اجتماعية....) يمكننا إعداد مصفوفة تسهل من عملية اختيارنا للحالات التي يتكرر فيها الشراء بنسبة أكبر.

ب/ الفئة المستهدفة:

باستخدام تقنيات نوعية، تقوم المؤسسة بتحديد العلامات التجارية التي يتذكرها المستهلكون في كل حالة من حالات الشراء بعدها تقوم بتحليل للفئة المستهدفة من المستهلكين و ذلك في كل حالة شراء مما يسمح بمعرفة مختلف الفئات التي يمكن استهدافها و كذلك التعرف على المجالات التي تغطيها المنافسة.

ثانياً: الأعتقادات المعبرة:

تكون ميولات المستهلكين المحتملين معبرة عن رغبة في الشراء اذا توفرت فيها العناصر التالية:

- يجب أن تكون الموصفات مهمة بالنسبة للمستهلك؛
- هذه الصفة المهمة يجب أن تكون مميزة و يمكن ملاحظتها؛
- هذه الصفة المهمة و المميزة يجب أن تكون سهلة التذكر من طرف المستهلك لحظة اتخاذه قرار الشراء.

ثالثاً: تحليل لميولات و رغبات المستهلكين

إذا أردنا إعداد إستراتيجية ت موقع ن لا نكتفي بمعرفة مكانة علامتنا التجارية وسط العلامات المنافسة، بل يجب تخطي ذلك إلى معرفة ما إذا كان ذلك يتاسب مع ما ترغبه مجموعة معتبرة من الأفراد إي التأكيد من وجود فراغ يمكننا شغله (*creneau poideur*)

رابعاً: اختيار التموقع المناسب

يتم اختيار الإستراتيجية المتبعة اعتماداً على معايير من أهمها:

- الأهمية الكمية لعدد المستهلكين الذين لم يتم إشباع رغباتهم بعد بواسطة العلامات الموجودة؛
- مدى توافق التموقع المقصود مع باقي المنتوجات من نفس التشكيلة و مع تموقع صورة و سمعة العلامة التجارية و ذلك لتقادي تنافس نفس منتجات التشكيلة؛
- إمكانية تطبيق إستراتيجية التموقع، من حيث الميزانية و التعديلات التقنية للمنتوج....

خامساً: تطبيق التموقع

بمجرد اختيار الجزء المستهدف و التموقع المناسب تقوم المؤسسة بتحديد الأهداف و الميزانية التسويقية و تحديد المزيج التسويقي .

سادساً: مراقبة التموضع

يعتبر التموضع عنصراً في ذهن المستهلكين فالعلامة سوف تتموقع وسط عدد كبير من العلامات التجارية من نفس المجال، يجب أن يتم اعتبارها الأرقى أو الأكثر شعبية، الأكثر صلابة أو الأكثر هشاشة، الأعلى ثمناً أو الأنساب من حيث السعر المنخفض

- وللتتأكد من مدى تطابق التموضع المراد الوصول إليه و التموضع الحاصل، يكفي المؤسسة القيام بدراسة لصورة العلامة التجارية بمساعدة تقنيات دراسة نوعية و كمية، إذا لم تكن للمؤسسة الإمكانيات الكافية للقيام بذلك، يجب عليها على الأقل مراقبة مبيعاتها.

الفصل الثاني

أساليب تطوير المنتجات

- المتطلبات التسويقية و تطوير المنتجات.
- مدخل إلى عملية التطوير.
- الأسلوب التقني لتطوير المنتجات.
- الأساليب التسويقية لتطوير المنتجات.

تمهيد:

إن المبرر الاقتصادي والاجتماعي لتطوير المنتجات يعتمد على قدرتها على إشباع حاجات ورغبات المستهلكين الحاليين والمحتملين وبذلك تتمكن هذه المنتجات من مقابلة مسؤولياتها التي وجدت من أجلها، لذلك من الضروري دراسة المعايير الخاصة لصناعة وتقديم هذه المنتجات، بما في ذلك إعداد وخطيط الاستراتيجيات الخاصة بالمنتجات وكل ما يضمه ذلك من قرارات هامة وجوبية بالنسبة لكل منتوج على حدا ومن ثم اعتماد الإستراتيجية الملائمة له، لأن المؤسسة بشكل عام، لا تدير منتجًا وحيداً، أو حتى تشكيلة منتجات وحيدة، وإنما مجموعة من المنتجات أو التشكيلات التي تشكل حقيقة منتجاتها وكل منتوج مطور وضع خاص وذلك للأسباب التالية: [حسين علي، 2000، ص 167]

- الطور الذي يمر به المنتوج من دورة حياته؛
- الوضع التناصي؛
- مواصفات القطاع؛
- أفاق تطور القطاع.

لذلك لا بد من تحليل أوضاع جميع المنتجات (باعتبار كل منها أو كل مجموعة منها وحدة عمل إستراتيجية) و مقارنة أوضاعها بالنسبة لبعضها البعض وبالنسبة للمنتجات المنافس و تكتسب المنتجات الجديدة ضمن هذه الحقيقة أهمية خاصة وذلك نابع من حقيقتين رئيسيتين.

أولهما : ضرورة محافظة المؤسسات على مركزها، حصتها السوقية و الصمود بوجه المنافسة بل و تحقيق سبق مقارنة بها و ذلك من خلال التطوير التقني باستغلال التطور التكنولوجي المستمر

ثانيهما: أن الأغلبية الساحقة من المؤسسات تتبنى عملية التطوير ولكن ليس بالمجيء بمنتوج أصلي لأول مرة، بل أن عملية التطوير تختص تعديل و تحسين منتوج موجود أصلاً و ذلك قصد إشباع ما استجد من تغيرات في أذواق المستهلكين أو المستخدمين المستهدفين. [عيادات، 2005، ص 127] لكن على المؤسسة المعنية بالتطوير، أن لا تكون مندفعة في تطوير المنتوج و تقديمها لأن ذلك قد يعرضها لمخاطر كبيرة في حالة عدم معرفتها و تقديرها الدقيق لتفصيل هذا المنتوج و مدى تقبل المستهلكين لمواصفاته و سعره و عناصره الأخرى. و للتفصيل في كل ما سبق نتناول ذلك من خلال النقاط التالية:

- I المتطلبات التسويقية و تطوير المنتجات الجديدة؛
- II مدخل إلى عملية التطوير؛
- III الاسلوب التقني لتطوير المنتجات الجديدة؛
- VI الأساليب التسويقية لتطوير المنتجات الجديدة.

I: المتطلبات التسويقية و تطوير المنتجات الجديدة :

بعد تبني إستراتيجية التطوير من قبل إدارات المؤسسات المعنية بالتطوير تجاوباً منطقياً مع مقوله أنه إذا أرادت المؤسسات الاستمرار في أعمالها لا بد لها من تطوير وتجديد كفاءاتها الإدارية، الإنتاجية والتسويقية بما يشبع حاجات المستهلكين الحاليين أو المتوقعين.

كما بعد ذلك استجابة مباشرة لركائز المفهوم الحديث للتسويق، الذي يرتكز أساساً على تلبية حاجات ورغبات المستهلكين وأذواقهم المتعددة من وقت لآخر.

و سنحاول التطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالمنتج الجديد و كذا مستويات تطوير المنتجات الجديدة وذلك بعد التطرق إلى عملية التخطيط لإستراتيجية المنتج و القرارات الخاصة بها بالإضافة إلى استراتيجيات المنتج المختلفة التي يوسع المؤسسة تبيتها.

1 - التخطيط لإستراتيجية المنتج :

تستوجب عملية التخطيط لإستراتيجية المنتج المرور عبر استخلاص النتائج من دراسة الوضعية الحالية، تحليل ردود أفعال الزبائن اتجاه كل منتج يباع في الأسواق في الوقت الراهن و معرفة مكانة كل منتج بالنسبة للمؤسسة من الناحية المالية و التسويقية.

و بالتالي فالمؤسسة تقوم بالدراسة الدقيقة لما يلي: [burk wood 2005 pp 131-140]

- فئة الزبائن المستهدفين لكل منتج أو خدمة؛
- الحاجات المشبعة من خلال كل منتج و القيمة المضافة؛
- أسعار، حجم المبيعات، الحصص السوقية، رقم الأعمال و كذا الأرباح لكل واحد من المنتجات؛
- مدة حياة كل منتج و كفاءته عبر الزمن ، و ذلك بدلالة القطاع السوفي، منافذ التوزيع و الموقع الجغرافي؛
- تأثير مبيعات المؤسسة على بعضها البعض؛
- قوة و ضعف كل منتج تنافسياً؛
- الفرص التي يمتلكها كل منتج (أولاً يمتلكها) ؛
- التهديدات التي تواجه كل منتج؛
- الوضعية التنافسية لكل منتج ؛
- توجهات و ميول المستهلكين بالنسبة للمنتجات المنافسة.

و من شأن هذا التحليل تمكين المسؤولين عن التسويق من تحديد قيمة كل منتج بالنسبة للسوق و بالنسبة للمؤسسة أيضاً، و لتسهيل ذلك يمكن إعداد جدول نبرز من خلاله توافق كل منتج مع سوقه المستهدف

مع إبراز الحاجة التي يشبعها و القيمة التي يمثلها من وجهة نظر الزبون و المؤسسة و الشكل الموالي يمثل نموذج مبسط لمحتوى هذا النوع من جداول التحليل مع العلم أن العدد الحقيقي للسطور و الأعمدة هو تابع للإستراتيجية المنتهجة لاستهداف التسويق و عرض منتوج المؤسسة المعنية.

جدول رقم (2-1): توافق المنتجات مع أسواقها المستهدفة

فئة الزبائن C (وصف مختصر)	فئة الزبائن B (وصف مختصر)	فئة الزبائن A (وصف مختصر)	
حاجة الزبون القيمة المحققة للزبون القيمة المحققة للمؤسسة	حاجة الزبون القيمة المحققة للزبون القيمة المحققة للمؤسسة	حاجة الزبون القيمة المحققة للزبون القيمة المحققة للمؤسسة	منتج 1 (تحديد)
حاجة الزبون القيمة المحققة للزبون القيمة المحققة للمؤسسة	حاجة الزبون القيمة المحققة للزبون القيمة المحققة للمؤسسة	حاجة الزبون القيمة المحققة للزبون القيمة المحققة للمؤسسة	منتج 2 (تحديد)
حاجة الزبون القيمة المحققة للزبون القيمة المحققة للمؤسسة	حاجة الزبون القيمة المحققة للزبون القيمة المحققة للمؤسسة	حاجة الزبون القيمة المحققة للزبون القيمة المحققة للمؤسسة	منتج 3 (تحديد)

المصدر : burk wood 2005 p 141

أما الخطوة الموالية فتتمثل في تحديد الأهداف الخاصة بالإستراتيجية المنتوج و التي نحاول تحقيقها بواسطة قرارات تمس تسيير كل من تشكيلة المنتجات دورة حياة المنتجات، تطوير المنتجات الجديدة، خصائص كل منتوج من ناحية النوعية و الكفاءة، صفات و مزايا المنتوج، الشكل ، الغلاف و العلامة

1- القرارات الخاصة بتشكيل المنتجات:

التحضير لإستراتيجية المنتوج تستدعي القيام بخيارات تخص تسيير تشكيلة المنتجات المقدمة من طرف المؤسسة: مدى اتساعها عمقها... و المخطط التسويقي يمكنه تغطية إحدى أو كل العمليات التالية: [المرجع السابق، ص 141]

- إدماج منتجات جديدة ضمن تشكيلة منتجات المؤسسة (توسيع تشكيلة المنتجات)
- إدماج عدة أنواع من المنتجات ضمن تشكيلة المؤسسة (تعزيز التشكيلة)
- إدماج منتجات جديدة تحت اسم نفس العلامة التجارية.
- حذف منتوج من منتجات التشكيلة.
- حذف أو إضافة تشكيلة منتجات.

كل خيار من خيارات السابقة يمكننا من تحسين طريقة إشباعنا لاحتياجات الزبائن في القطاعات السوقية المستهدفة، و كذا طريقة استغلال الفرص و أبعاد التهديدات، الاستغلال الأمثل للموارد و تحقيق الأهداف في أقرب الآجال.

و في الوقت الذي يتم فيه التخطيط لهذه الجزئية من إستراتيجية المنتوج، يجب مراعاة أن المؤسسة تحافظ على الموارد المتاحة، و الانتباه إلى الطريقة التي من المفترض أن يتحقق من خلالها كل منتوج و كل تشكيلة منتجات أهداف المؤسسة و الاستعداد لحذف المنتجات أو التشكيلة التي لا تحقق النتائج المرجوة .

2- القرارات المتعلقة بدورة حياة المنتوج

إن تحليل وضعية مكانة كل منتوج من دورة حياته، مرفاً بتطبيق فعال للإستراتيجية التسويقية في تسيير هذه الدورة، تسمح بالإعداد الأسهل لاستغلال التقلبات المنتظرة ، أين يوجد المنتوج بالنسبة لدورة حياته (في أي مرحلة من مراحل دورة حياة المنتوج) ؟ بأي سرعة يمر عبر المراحل المختلفة؟ و ماذا على رجل التسويق عمله لتحسين تقدمه؟ و الاستفادة من أعلى العائدات خلال كل مرحلة من هذه المراحل؟

3- القرارات المتعلقة بتطوير منتجات جديدة:

بعد اكتشاف فرص واعدة خلال الخطوات الأولى للتخطيط، و بعد تحليل دورة حياة المنتجات الحالية، يمكن للمسؤولين عن التسويق أن يقرروا تحسين تشكيلة المنتجات، و ذلك بتطوير منتجات جديدة موجهة إلى الفئة المستهدفة من الزبائن، بعض المنتجات قد تكون جديدة تماماً بالنسبة للمؤسسة و أخرى قد تسمح بتوسيع تشكيلة منتجات المؤسسة الموجودة أصلاً.

و مهما يكن القرار (تحسين أو منتوج جديد) فان هدف رجل التسويق هو الوصول إلى التركيبة المثلثة (النوعية، الكفاءة، الموصفات، المزايا، الشكل، الغلاف ، العلامة، التمييز) و يعمل على جعل منتجه في موقع تنافسي قوي، جذاب و نافع و ذلك من وجها نظر الزبون و كذا ذو مردودية بالنسبة للمؤسسة.

4-1 القرارات المتعلقة بالنوعية والكفاءة:

قد يختلف مفهوم النوعية من فرد لأخر و عادة تعرف بدلالة مدى قدرتها على إشباع حاجات الزبائن، لكن ما بجدر ذكره هو أن المستهلكين و الزبائن الصناعيين وحدهم من يحكم على مستوى النوعية المرغوبة و ما هم مستعدون لدفعه للحصول عليها، فالقرارات المتعلقة بنوعية المنتجات تكون مرتبطة بوضوح بأسعارها و باستراتيجيات المزيج التسويقي الأخرى.

5-1 القرارات المتعلقة بالموصفات والمزايا :

لا يقوم الزبائن بشراء المنتجات من أجل موصفاتها الوظيفية فقط و إنما من أجل المزايا التي يجب أن توفرها لهم هذه المنتجات.

و يمكن القول أن كل قطاع سوقي (فئة مستهدفة من الزبائن) له حاجات و رغبات مختلفة، و من خلال المثال المولاي و الخاص بالمؤسسة michelin المتمثل في قيام المؤسسة بعملية التوفيق بين موصفات و مزايا منتجاتها مع حاجات عدة قطاعات سوقية، و بذلك تمكن من التميز عن منافسيها.

جدول رقم (2-2) : مزايا المنتجات المرافقه للقطاعات السوقية

مزايا و موصفات	زبائن و حاجات
نظام مبتكر للتسيير الذكي للضغط و الذي يراقب و يضبط أوتوماتيكيا ضغط العجلات و ذلك حسب ظروف القيادة	<ul style="list-style-type: none"> • مالك لوسيلة نقل لكل المسالك يرغب في ضبط ضغط عجلاته حسب المسالك الذي يقود مركبته عليه.
عجلات تتميز بالعمق و الاتساع لضمان التمسك الأمثل بالأرض	<ul style="list-style-type: none"> • المزارع عليه التنقل عبر الحقول بجراره و القيادة على أسطح وعرة
عجلات خاصة، تعطي أهمية للسرعة و تحسين القدرة على التحكم في المركبة	<ul style="list-style-type: none"> • السائق المحترف و الذي يبحث عن أداء في نفس مستوى طموحاته

المصدر: burk wood 2005 p 143

و بإعداد مصفوفة مشابهة، نتمكن من الملاحظة السهلة لاحتياجات كل قطاع سوقي مستهدف و من ثم التعرف على المزايا و الموصفات الكفيلة بإشباعها.

6- القرارات المتعلقة بالشكل (التصميم) :

إن قرارات الشراء تتأثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتصميم المنتوج و الذي قد يؤثر على المحيط الطبيعي و كذا على كفاءات المنتوج، يجب إذن التأكد كما هو الحال في النقاط السابقة من إستراتيجية المنتوج بان التصميم منسجم مع الأهداف التسويقية، المالية و الاجتماعية للمؤسسة و يتلاءم مع القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي .

7- القرارات المتعلقة بالغلاف :

للتعبئة و التغليف أهمية متغيرة، فهي عادية بالنسبة لبعض المنتجات و كبيرة بالنسبة لمنتجات أخرى مثل العطور.

و يمكن أن تلجا المؤسسة إلى اعتماد سياسة في تعبئة هادفة إلى التوسيع في تشكيلة منتجاتها بغية تلبية حاجات شرائح مختلفة من السوق ، كما تعتمد المؤسسة على الغلاف كوسيلة ترويج من خلال المظهر الأنثيق و الألوان التي تشده الانتباه و توضيح محتويات أو موصفات المنتوج مع اسم المؤسسة و عنوانها

2 : استراتيجيات المنتوج :

بمساعدة نتائج التخطيط لإستراتيجية المنتوج ، يمكن الاختيار بين الاستراتيجيات التالية و ذلك لكل منتوج من منتجات التشكيلية: [lambin, 1996, p 123]

- إستراتيجية حذف منتجات رديئة؛
- إستراتيجية تطوير أو تحسين المنتجات التي لا ترضي المؤسسة و لا ترضي السوق؛
- إستراتيجية تطوير منتجات جديدة؛
- إستراتيجية تقليد المنتجات المنافسة.

1-2 إستراتيجية حذف المنتجات الرديئة : [الصميدعي، 2000، ص 108]

إن قرار حذف المنتجات الرديئة و التي تتصرف في الغالب بعجزها عن تحقيق المستوى المطلوب من الإشباع للمستهلكين، و أنها منتجات غير مرحبة بشكل عام، يمتلك نفس الأهمية التي يمتلكها قرار إضافة المنتج الجديد عندما تتغير الظروف السوقية، أما المنتوج الذي تخترقه المنافسة و يكون فاقدا لكثير

من مسببات الجذب السوقى سوف يؤدي إلى نتيجة هي ليست انخفاض حصته من الربحية فحسب، بل ارتفاع تكاليف دورات الإنتاج و إلى استزاف الكثير من وقت و انتباه المؤسسة و رأسمالها و إن الإبقاء على هذه المنتجات و عدم استبعادها، سيحمل المؤسسة بالإضافة إلى التكاليف المباشرة، تكاليف فرصيه عالية مما يؤدي إلى تصدع ربحية المؤسسة و ازيداد مشاكلها المستقبلية و بالتالي تعتبر تلك المنتجات عائقاً كبيراً في طريق زيادة أرباحها و قدرتها على تحقيق التكيف اللازم مع الحاجات و الرغبات لمستهلكيها و التغيرات البيئية الأخرى الازمة.

2-2 إستراتيجية تعديل أو تحسين المنتجات التي لم تعد ترضي المؤسسة و السوق :

إن تحسين المنتوج يكون لغرض إعادة الحيوية له إما بتطوير صفات جديدة أو عرضة في أسواق جديدة.

فالمؤسسة التي تواجه منافسة قوية عليها تعديل و تحسين منتجاتها لجعلها أكثر استجابة لرغبات الزبائن المستهلكين المحتملين و كل المتعاملين معها لتحقيق هذه المنتجات مردودية أحسن للمؤسسة.

و للتوصل إلى ذلك فان الوسائل الأكثر استعمالاً هي: [Iambin, 1996, p 124]

- تسويق أمامي / قبلى marketing amont
- تحليل القيمة
- حلقات الجودة
- اليقظة التقنية la veille technologique

فإذا تغيرت مكانة المنتوج بسبب تطور أدوات المستهلكين أو بسبب المنتجات المنافسة يتم الاستعانة بوسائل أخرى من بينها.

- تقنيات نوعية (اجتماعات، لقاءات) مع عينات تمثل المستهلكين
- سبر الآراء متبع بتحليل لقياس و معرفة ميول الزبائن و ما ينتظرون من خصائص المنتوج
- المعايرة التافيسية le benchmarking

3-2 إستراتيجية تقليد المنتجات المنافسة :

قد تكون إستراتيجية التقليد مربحة و ذلك عندما تأتي في بداية حياة المنتوج، فهي تسمح باقتصاد المؤسسة المقلدة في الاستثمارات الموجهة للبحث و التطوير و بالتالي فهو يناسب المؤسسات ذات الإمكانيات المحدودة.

و منذ سنوات السبعينات أوضح Theodore Levitt الدور الأساسي للتقليد كإستراتيجية للتطوير و رکز على النقاط الثلاث التالية: [Dubois, 1998, p340]

1- إن تقيد المؤسسة بإنتاج منتوج معين يجعلها رهينة لدوره حياته، لذلك يرى Levitt أن تختار المؤسسة نشاط معين كالتأليف، التسخين، الإنارة،... و تقوم بنشاطات التجديد أو التقليد من خلال هذا النشاط.

2- قد يكون تقليد منتوج معين عبارة عن تجديد و ذلك إذا تم جمع عدد من المزايا المتوفرة في منتجات منافسة، و ذلك ضمن منتوج جديد.

3- تعتبر سرعة الدخول إلى السوق ، المعيار الحاسم في نجاح إستراتيجية التقليد و للتمكن المؤسسة من تحقيق ذلك، يجب أن تتمتع أولاً بمرنة كبيرة و التي تكسب بتطوير الهيكل التنظيمية تحصيل المعلومات و القرار الإنتاجي.

4- إستراتيجية تطوير منتجات جديدة :

و تتمثل هذه الإستراتيجية في قيام المؤسسة بإضافة منتوج جديد إلى تشكيلة منتجاتها بشكل يختلف عن منتجاتها القائمة أو له علاقة بخط المنتوج الحالي، إلا أنها لم تقم بإنتاجه من قبل.

و من أهم الأسباب لإضافة منتوج جديد، يمكن ذكر ما يلي: [صميدعي، 2000، ص 205]

- الطلب الحقيقي من قبل زبائن المؤسسة بما فيهم الموزعون لتقديم منتوج جديد.

- الارتباط من ناحية التكاليف ، أي وجود تكاليف مشتركة تمكن المؤسسة من إضافة منتجات جديدة دون تحمل أعباء مالية كبيرة .

- مجارة المنافسة و الصمود أمامها.

3- مفاهيم عامة حول المنتوج الجديد :

تعتبر المفاهيم الإدارية و الاقتصادية فكرة و ممارسة من الأمور الأولية الواجب تحديدها لإرساء الأرضية المناسبة لإدارة المنتجات الجديدة ذلك انه لا يمكن أن تتحرك عملية التطوير السلعي أو الخدمي في غياب المفاهيم الصحيحة و الواضحة التي في تقدير الخطوات اللاحقة للعملية التطويرية كما ان هذا الوضوح يعتبر العامل المساعد في تقدير ردود أفعال كل من طرفى المعادلة المستهلكين و المنافسين نحو ما يجري تطويره و بشكل عام تمكن إبراد هذه المفاهيم على الشكل التالي:

- التوافق مع أهداف المؤسسة إذ من المهم أن يتواافق مفهوم المنتوج الجديد مع أهداف المؤسسة و بما يعزز صورتها و ذاتيتها؛

- الإمكانيات التقنية أيضا لا بد أن تتوفر التقنية المناسبة داخل المؤسسة لتطوير المنتوج الجديد؛

- كما تعتبر المشروعية القانونية من الأمور الأساسية للسير بخطوات التطوير للفكرة أو الأفكار الجديدة؛

- تحديد مقدار الطلب المتوقع على المنتوج الجديد في حالة طرحه في الأسواق بالإضافة إلى تقدير نسبة النمو في الطلب عليه و من سنة لأخرى؟
- كما أن تتوفر الأموال اللازمة لتمويل تطوير الفكرة الجديدة للمنتوج من الأمور المحددة لاستمرارية العمل بعملية التطوير في الوقت الراهن أو المستقبل.
- يعتبر التوافق مع النشاطات و الفعاليات التسويقية من المعايير التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار للسير بعملية التطوير، ذلك أن التشابه الكبير في الأنشطة التسويقية التي تتطلبها عملية التطوير للمنتوج الجديد يؤثر على تكاليف تطويره و إنتاجه و تسويقه فيما بعد، لذا لا بد من إجراء تقييم موضوعي لتكلفة أية جهود تسويقية جديدة و مطلوبة للمنتوج الجديد

3-1-تعريف المنتوج الجديد:

إن المنتوج الجديد مفهوم يشوبه شيء من الغموض، فبعض الكتاب يرى أن المنتجات الجديدة تقتصر على المنتجات التي تطرح في السوق لأول مرة بينما يرى البعض الآخر أنها تمثل كل لمنتجات التي تختلف عن ما هو موجود نتيجة التعديل الجزئي في الشكل أو اللون أو بعض الإضافات أو البدائل عن السلع القديمة التي تلبي نفس الحاجة [lindon et lendrevie ,1997 ,p272]

لكن من الضروري قبل أن نتعرض إلى التعريف المختلفة التي وردت للمنتوج الجديد، لا بد أن نرفع للبس عن التداخل الحاصل بين مفهوم ابتكار المنتجات، تجديد المنتجات و تطوير المنتجات الجديدة فالأول، أي ابتكار المنتجات يخص المجال العلمي و نتائجه تسمح بإثراء المعرفة الإنسانية، و هدفه الحصول على منتجات أصلية تماماً.

أما تجديد المنتجات ، فهي تلك العملية التي تهتم بإضافة ما (تقنية أو تسويقية) للعملية الإنتاجية ذاتها، و بالتالي فهي غاية و نتيجة يتم التوصل إليها بينما تطوير المنتجات الجديدة ن فهو مجال اهتمام التسويق، الذي يهدف إلى بيعها و تسويقها، حيث تمثل نتيجة تم التوصل إليها.

و قد عرف كل من london et landrevie المنتجات الجديدة على أنها:

المنتجات المختلفة تقنياً عن المنتجات الموجودة، و درجات الاختلاف تتفاوت حسب إدراك الأفراد له، أي أن المنتوج الجديد هو الذي يرى و يلاحظ على انه كذلك من طرف المستعمل [lindon et landrevie,1997 p 273

و هذا المفهوم المتعلق بالمستهلك يتواافق تماماً مع المنطق التسويقي.

و يعرف chirouz y المنتوج الجديد على انه نتاج عملية التطوير، أي نتيجة إدماج عنصر جديد من مجال عمل معين قد يكون تقنياً، تسويقياً أو غيره، و ذلك بطريقة تسمح بتحسين أداء المنتوج و الخدمات المقدمة للمستهلك من خلاله و ندرج مجالات الإدماج فيما يلي: [y, chirouz, 1995, pp 124-125

- 1 / الموصفات التقنية؛
- 2 / الموصفات الوظيفية؛
- 3 / الموصفات النفسية؛
- 4 / موصفات التقاديم؛
- 5 / الموصفات المرافقه.

3-2- أسباب تطوير المنتجات:

أصبحت عملية تطوير المنتجات الجديدة من المكونات الأساسية لأي إستراتيجية إدارية و تسويقية للمؤسسات المعاصرة، و ينظر إلى مبررات التطوير من خلال العناصر التالية:

3-2-1- أسباب السوق:

- اكتشاف الفرص كما و نوعا و تطويرها، مما يؤدي الى تقديم سلع معدلة أو جديدة يمكن استغلالها في اشباع حاجات المستهلكين الحاليين و المرتقبين (المحتلون) ذلك أن اتباع التطوير كجزء من منهج عمل المؤسسات المعاصرة سيؤدي الى تحديث و بناء خطط و استراتيجيات المؤسسات بالشكل الذي يسهل التعرف فيه على اية فرص متاحة، و يمكن استغلالها لتطوير أو تعديل أية منتجات و بما ينسجم و المتغيرات البيئية المحيطة [عبيدات، 20014، ص14]

- التواصل المستمر مع المساهمين ، الموردين و المستهلكين، فعملية التطوير تؤدي إلى التواصل المستمر مع المساهمين (تحويل الاموال و استثمارها حسب المستجدات البيئية) و الموردين الذين يهمهم تقديم مواد أو سلع نصف مصنعة جديدة أو غيرها من وقت لآخر باعتبار انهم من الجهات المؤثرة على ادوات و متطلبات المستهلكين أو المستخدمين .

كما ان عملية التطوير تفيد المستهلكين و من مختلف الشرائح في سد احتياجاتهم و اشباع اذواقهم الشرائية و بما يتفق مع امكاناتهم المالية.

- رغبة المؤسسة في دخول اسواق جديدة.

3-2-2- أسباب المردودية :

بما ان الهدف الرئيسي لاي مؤسسة هو العمل على اشباع رغبات المستهلكين و بعدها تحقيق هامش ربح يساعدها على الاستمرار و البقاء و اعادة الاستثمار فهي تسهر على الاهتمام بالعناصر التالين:

[nepveu nivelle, 1967, p10]

- المحافظة على حجم المبيعات، و ما يتطلبه ذلك من ادارة جيدة لمنتجات المؤسسة و التي يكون بعضها في مرحلة النمو و الآخر في مرحلة النضج و هكذا ؟
- السهر على استمرار و استقرار و نمو المبيعات و الارباح.

3-2-3 أسباب ديناميكية :

- يعتبر تبني استراتيجية التطوير من قبل المؤسسات المعنية بالتطوير، تجاوباً منطقياً مع مقوله انه اذا ارادت المؤسسات الاستقرار في اعمالها لا بد لها من تجديد و تطوير كفاءتها الادارية، الانتاجية و التسويقية و بما يصبح حاجات المستهلكين او المستخدمين الحالين أو المتوقعين و هو الامر الذي يؤدي بالنتيجة المنطقية إلى تطوير مواز في الموارد المالية و البشرية المتاحة لهذه المؤسسات ، و هكذا فان تطوير الموارد بتنوعها البشرية و المادية يستعمل على تطوير كفاءات و مقدرات و اساليب عمل هذه المؤسسات و بما يضمن تقديم الجديد و الممكن و المقبول من المستهلكين النهائيين و تحت مختلف الظروف البيئية [عبيدات، 2004،ص 14]

- تكوين صورة ذهنية جديدة لدى الجماهير تجاه المؤسسة و سمعتها و مكانتها .
- مواجهة مرحلة الانحدار ل المنتجات الحالية [nepveu nivelle, 1967, p11]

3-2-3 أسباب تقنية :

- التقدم التكنولوجي المستمر و سابق المؤسسات المتنافسة في ايجاد ميزة تفضيلية لمنتجاتها و محاولتها تحقيق ذلك عن طريق تقديم منتجات جديدة أو تحسين منتجات موجودة [chirouz, 1997, p 124]

- بما ان التطوير التكنولوجي المستمر في مختلف المجالات يحتم على المؤسسات ضرورة اللحاق بما يجري من تطورات و ابداعات، و تجدر الاشارة الى ان مدى أو درجة التطور أو التطوير الممكن لهذا القطاع أو ذاك تختلف باختلاف مجموعة العوامل الحاكمة المؤثرة على عملية التطوير كالعوامل التنظيمية و الجغرافية و المالية و غيرها [عبيدات، 2004،ص 15]

3-3 أهمية تطوير المنتجات :

غالباً ما تكون المنتجات الجديدة إما مبتكرة أو مطورة و هذا الاتجاه قد يصبح فلسفة من وجهة نظر مفاهيم التسويق، وقد ميز peter drucker بين مفهومين، [الصرن، 2002، ص76] و ذلك عندما قال أن أي عمل يحتوي على وظيفتين رئيسيتين هما:

- | | |
|------------|---------------------|
| marketing | - التسويق |
| innovation | - التطوير و التجديد |

و على هذا فان السلع الجديدة تشكل عاملا رئيسيا للنمو في المؤسسة، وقد تم التوصل في هذا المجال الى حقيقة اساسية من قبل booz allen, hamilton هي ان اغلب مجالات النمو في الصناعات تعود الى [السلع الجديدة] القرن، 2002، ص 76]

- و يفسر عدد المنتجات الجديدة المسوقة كل سنة بالأهمية الكبيرة التي نولتها المؤسسات للتطوير والتحديث لمنتجاتها بصفة مستمرة.

و في هذا الخصوص فان سرعة تزايد كل من العرض و الطلب يمكن توقعه من جهة، لكنه يعتبر فخا قد تقع فيه المؤسسة من جهة أخرى، ذلك أن المؤسسات انطلاقا من قناعاتها بالتزايد افلمنتسارع لطلبات السوق فهي في تطوير دائم لما تعرضه و بذلك فهي تعمم تزايد الطلب و المنتجات الجديدة تشكل وسيلة لإعادة بعث الطلب في الأسواق المشبعة كذلك فان هذه العملية تسمح للمؤسسة بتجديد زبائنها و جعلهم أوفياء و ذلك بمنحهم منتجات اكثر تطورا و كفاءة [manceaux, 2005,p 163]

4 تنظيم عملية تطوير المنتجات :

بغية مواجهة الأخطار المتامية التي المؤسسات وكذا التحكم في التكاليف المرتبطة بعملية التطوير، فان المؤسسات تخلت عن النموذج الكلاسيكي للتنظيم و الذي تقوم المؤسسة وفقه بكل الخطوات الازمة لإعداد وتطوير منتوج جديد وذلك باعتمادها على التعاون وربط علاقات مع المؤسسات اخرى، و ذلك بهدف القاص التكاليف و الحصول على كفاءات هامة لا تتوفر عليها المؤسسة المعينة بالتطوير. و قد يقوم هذا التعاون على التكنولوجيا، البحث و التطوير، التصنيع و تسويق المنتوج و عادة ما تكون عملية التعاون منظمة رأسيا او اماميا مع مؤسسات من نفس القطاع، كأن يقوم المورد بالاشتراك في صياغة و تحديد مفهوم المنتوج الجديد و بانتاج بعض مكوناته.

- و التعاون مع الشركاء ، يسمح للمؤسسة المطورة بأن تهتم ببعض الخطوات فقط من عملية التطوير فبعض المؤسسات تركز على عملية التسويق للمنتج و هو ما اصطلاح على تسميته :

[le nayard et manceau,2005,p89] andrew et sirkin () من طرف les orckestratateurs حيث ، و وفقا لهذا التوجه فان المؤسسات لا تحتاج لاستثمارات ضخمة و ذلك لاعتمادها على اصول و كفاءات شركائها.

لكن من الشروط الضرورية لتبني هذا المنهج هي: [المرجع السابق، ص 89]

- أن تكون العلامة التجارية معروفة؛

- المعرفة الجيدة للزبائن، و تطلعاتهم و اماليهم؛

- الاتصال بالسرعة؛

- التيسير الجيد للعلاقات مع الشركاء؛

- حماية المؤسسة من خطر التقليد و القرصنة .
اضافة الى ذلك ، فإنه ليس سهلا على المؤسسة التركيز على النشاطات التي تتقنها و تحقق القيمة من خلالها، مع احساسها بالمسؤولية عن نجاح المنتوج الجديد .

و وضعية المؤسسة في هذه الحالة تتلائم مع الاسواق المتصفة بتكنولوجيا دائمة التطور ، بالنسبة للمنتجات القابلة للاحال (التبديل) منافسة حادة مرتبطة بالظهور الدائم للمنتوجات الجديدة و كذا باستقرار وضع الموردين

- وقد تقوم المؤسسة المطورة بالتعاون مع شركاء من أجل تطوير منتوج جديد و ذلك بان يهتم هذا الشريك بصياغة و اعداد مفهوم و تصور للمنتوج الجديد و من ثم التخلی عنه لصالح المؤسسة المطورة بمقابل معين .

و قد اصطلاح على تسمية هذه الطريقة من طرف كل من andrew et sirkin بطريقه: de(bailleu) و نفس المرجع السابق، ص[90] licence)

و هي شائعة الاستعمال في النشاطات المتعلقة بالเทคโนโลยجيا الحيوية و تكنولوجيا المعلومات و التي تتميز بالتغير التكنولوجي السريع و بالمخاطر الكبيرة و تلجم المؤسسات الى هذا النوع من التعاون عندما لا تكون عملية التطوير ضمن أولوياتها الإستراتيجية أو بدخولها سوقا جديدا لا تعرفه و قد تلجم اليه مؤسسات اخرى لعدم امتلاكها للاستثمارات اللازمة .

و من شروط نجاح هذه المقاربة ما يلي:

- القدرة على التسيير الجيد لبراءات الاختراع؛

- القدرة الكبيرة على التفاوض و التأثير في المتعاملين معها؛

- بحث و تطوير ممتاز .

و تتلاءم هذه الطريقة مع القطاعات التي تتمتع بحماية لملكية الفكرية و كذا لما لا تكون للعلامة التجارية قيمة كبيرة .

و عليه فان المؤسسات التي تتوى القيام بمشروع لتطوير منتوج معين، عليها أولا تحديد و معرفة في أي سياق من المفيد لها التكفل بذلك، و هذا بالرجوع إلى أولوياتها الإستراتيجية، كفاءاتها الخاصة، وسائلها المالية، الجهد التضارفي (synergie) الذي مكناها تحقيقه مع نشاطاتها القائمة، قيمة العلامة التجارية و كذا نماذج التسويق .

٤-١ العوامل الواجب اخذها بعين الاعتبار عند تكوين الفرق المكلفة بالتطوير:

بهدف تقوية فعالية الفريق المكلف بتطوير المنتجات الجديدة، من الضروري الاهتمام بصفة خاصة باختيار رئيس المشروع، هذا الاخير ترجع اليه مهمة تدعيم عملية الاتصال في الفريق، الحرص على توفير جو ملائم للعمل (في الفريق) وضع اهداف معينة يسعى الفريق لتحقيقها، اعداد الاستراتيجيات اللازمة لذلك و ضمان العلاقة و الارتباط الدائمين بباقي المؤسسة، و خاصة مع المديرية العامة. و ما تجدر الاشارة اليه هو انه كلما كان المشروع صعبا و معقدا كلما احتاج لخبرة كبيرة للمسؤول عنه. أما اذا كان المشروع يخص تطويرا جزريا تكون نتائجه منتوج جديد تماما فانه من شأن عنصر الشباب أن يسرع العملية.

و من العوامل التنظيمية الأخرى التي تدعم كفاءة فرق التطوير ذكر ما يلي:

- تحديد اهداف واضحة مع تحديد الزمن اللازم من العملية لكل مرحلة ؛
- وضع نظام للمكافآت ، المبني على التقدير الرمزي و ليس فقط المالي و المتضمن كل مراحل العملية التطويرية أي عدم اقتصاره على النتائج النهائية التي لا يمكن معرفتها الا في نهاية المشروع؛
- اعتماد نظام يتمتع بالاستقلالية لضمان استقرار الفريق، و ان كان ذلك صعب التحقيق بسبب ضرورة تغيير الكفاءات بتغيير مراحل التطوير؛
- نوعية وحدة الاتصال بين افراد الفريق الواحد و ضرورة الحل الفوري للمشاكل و الالتباسات التي لا يمكن تجنبها.

* ان اختلاف التخصصات و الوظائف الخاصة بأعضاء الفريق الواحد، تنتج عن ضرورة ادماج عدة وسائل في عملية التطوير، لكن ذلك يخلق مجموعة من الصعوبات منها:

- ترابط و تماسك أقل بين اعضاء الفريق الواحد؛
- اسلوب اتصال مختلف بين الاعضاء الفريق الواحد؛
- افاق غير متجانسة (في المدى القصير بالنسبة للتسويق و الانتاج، المدى الطويل بالنسبة للبحث و التطوير)؛
- توجهات اجتماعية مختلفة.

ان التوافق و التناغم الجيدين بين اعضاء الفريق الواحد من الشروط الاساسية للنشاط لأن ذلك يسمح لهم بالتحاور و العمل الجماعي و العمل على استعمال المعلومات المحصلة عن المستهلكين والمنافسين و المجال التقني، و ذلك في اطار ما يخدم المشروع و بالتالي يرفع من كفاءة الفريق.

كما أن تحفيز الفريق يعتبر من العوامل المفتاحية، وقد يكون ذلك عن طرق الاهتمام بما بعد العمل لعناصر الفريق (تقاعد مثلا) في مشاريع التطوير، و ذلك بهدف تحفيز العمال أو العناصر الذين يعملون حاليا في مشاريع التطوير.

II - مدخل إلى عملية التطوير:

إن مسار التغير الاقتصادي والاجتماعي ، السوقي والتكنولوجي و التطبيق الأكثر أهمية لهذا التغيير المتتسارع بالنسبة لإدارة التسويق يتمثل في تقصير دورات حياة المنتوج ، كما يحدد ببساطة أن المنتوج الناجح يبق ناجحا لفترات قصيرة من الزمن، و ما يساعد على ذلك أيضا، و هو مسار التغير نفسه الذي يتمثل في السلوك التناصفي العدائي المتزايد، إذ تصنع المنتجات الجديدة الناجحة بسرعة و تحسن عن طريق المنافسين لكي تحافظ على موقعها التناصفي في الأسواق.

زيادة على ذلك، فان العامل الإضافي الذي يفيد في أهمية عملية التطوير هو الخطر المصاحب و المترافق مع تطوير المنتوج الجديدة، و ببساطة فإن الحصة الكبيرة للمنتوج الجديد قد تقшел في السوق، مع الأخذ بعين الاعتبار العديد من التغيرات الممكنة التي تشكل المنتوج الجديد و التي تشكل أيضا تقديرات الفشل الخاصة بمعدلات فشل السلعة الجديدة التي قد تتتنوع بشكل كبير، و المعدلات المحتملة للفشل تتحدد مع التكاليف العالية و الاستثمارات المطلوبة لتطوير المنتجات الجديدة، و إن وضع هذا المجال الهام قد يكون خطرا بالنسبة للأعمال و بالتالي تحتاج إلى إدارة خاصة و متابعة دقيقة لكل مراحلها.

1- طبيعة و مصدر عملية تطوير المنتجات:

يختلف مصدر و طبيعة المنتجات الجديدة باختلاف درجة التطوير، فمفهوم التطوير خاضع لمعاييرين أساسين هما:

أ/ الحداة: و المقصود بالحداة كون المنتوج متواجد منذ فترة زمنية قصيرة.

ب/ الاختلاف عن المنتجات الموجودة : و هو المعيار الذي يسمح بالتعرف على المنتوج الجديد وسط المنتجات الأقل حداة، و قد تبني مواصفات التمييز و التعرف على المنتج الجديد على عدة عناصر كالเทคโนโลยيا، الكفاءة، التصميم، التكيف.

أو قد يكون ذلك من خلال العناصر المرتبطة بالعلامة التجارية و بصورة المؤسسة المنتجة، كما قد يكون المنتوج جديدا دون الحاجة إلى تغيير اسمه.

و من هذا المنطلق يمكن التمييز بين المصادر الثلاثة التالية لتطوير المنتجات الجديدة:

- تطوير تقني أو تسويقي؟

- تطوير ناتج عن المخابر أو ناتج عن السوق؟

- تطوير نجم عن أبحاث أساسية أو عن أبحاث تطبيقية (ميدانية).

1-1 التطوير التقني أو التسويقي:

1-1-1 التطوير التقني:

و يعتمد على تغيير الموصفات الملمسة للمنتج سواء كان ذلك على مستوى عملية التصنيع، استعمال مدخلات جديدة، مادة أولية جديدة، تكييف جديد.... و ينتج هذا النوع من التطوير عن توضيف للعلوم الدقيقة في العملية الانتاجية فهي ناتجة عن المخابر أو عن مصلحة البحث و التطوير.

فالتطور التكنولوجي المستمر في مختلف المجالات السلعية و الخدمية يحتم على المؤسسات ضرورة اللحاق بما يجري من تطورات و ابداعات في هذا المجال أو ذاك فاتباع استراتيجيات و سياسات هادفة لابتكار أفكار يجري تحويلها إلى سلع أو خدمات جديدة أو معدلة يعتبر من الامور الطبيعية الدالة على استمرارية التفكير الصحيح في الادارات الخاصة بالمؤسسات المعنية.

و تجدر الاشارة هنا الى ان اغلبية هذه المنتجات التي تحتاج لتقنيات متقدمة، ترافقها حاجة إلى رؤوس اموال كبيرة..

1-1-2 التطوير التسويقي :

يرتبط هذا النوع من التطوير أساساً على العوامل التنظيمية، التوزيع والاتصال، و التي تدرج تحت اطار العملية التسويقية للمنتج أو للخدمة كتقديم منتج بطريقة جديدة، اعتماد طريقة جديدة، للتوزيع، دعامة اشهارية جديدة، الاعتماد على الثانية (وظيفة جديدة/ تقديم جديد) طريقة تسديد جديدة بأسلوب بيع جديد ...

و منه فالتطوير التسويقي يعتمد على كل النشاطات المرتبطة بمسار المنتج، من المصنع إلى المستهلك النهائي، تعتمد بشكل أساسي على الإبداع، المهارة و الخيال أكثر من اعتمادها على الموارد المالية، لكن ذلك لا ينفي حاجة بعض عمليات التطوير التسويقي إلى موارد مالية معتبرة.

إن التفريقي بين هذين النوعين من التطوير يعتبر أحياناً صعباً و غير واضح بمعنى أنه قد ينجم تطوير تقني أحياناً عن تطوير تسويقي، كما حدث في مجال تكنولوجيا معالجة المعلومات التي سمح بتطوير بطاقات الذاكرة التي أحدثت تغيرات جذرية في أنماط التسديد و البيع.

و العكس صحيح ، فبعض التغييرات التنظيمية تشجع التطوير التقني كتعظيم الخدمة الحرة في مجال التوزيع، ينتج عنه تطوير نظام للتوزيع الآوتوماتيكي كذلك الشبكات البنكية بالحاسوب .

و تجدر الإشارة إلى أن المبالغة في التطوير التقني و كذا التسويقي قد يقود المؤسسة إلى مخاطرة كثيرة و ذلك لاحتياج هذه العملية إلى إيجاد و تطوير مصادر جديدة و مهارات إدارية جديدة أيضاً و لهذا السبب نجد أن سجل تاريخ التجارة حافل بالمنشآت التي أفلست عند دخولها في مجالات ليس لها خبرة أو كفاءة

كافية فيها، الوضع نفسه ينطبق على المنشآت التي نوّعت مجالات اعمالها خلال فترات و طفرات النمو الاقتصادي، حيث أنها خرجت بعد ذلك من هذه المجالات لأنها لم تتفق أصلاً مع مقدرة المنشأة و كفاءاتها وقد وضع "أنسوف" مخططاً يعكس درجات التجديد في التقنيات و درجات التجديد في الأسواق و الشكل الموالي يشرح ذلك: [مالكولم، 2000، ص 191]

شكل رقم (2-1) درجات التجديد في التقنيات و الأسواق

تجديد متزايد في الجوانب التقنية					
الموقع الحالي					
					موقع لا صلة له بإمكانيات المنشأة

المصدر: مالكولم، 2000، ص 191

و هذا الشكل يعرض بوضوح كيف أن أي حركة ينبغي أن تبقى المنشأة في وضع قريب و بقدر الامكان من مواضعها الراهنة بدلاً من ان ينأى بها بعيداً إلى موقع لا صلة لها به، ماعدا في الحالات الاستثنائية و غير الاعتيادية.

2-1 تطوير ناتج عن المخابر أو عن السوق:

و في هذا الاطار يمكن التفريق بين نوعين من المنتجات:

- منتوج ناتج عن ملاحظة مباشرة للحاجات ، أو ما يعبر عنه بمنتج مسحوب بالطلب.
- منتوج نابع عن بحوث و دراسات و يعبر عنه بمنتج مدفوع بالمخبر بالتقنولوجيا .

و قد افضت الابحاث الاوروبية و الامريكية في هذا المجال و التي ضمت عدداً كبيراً من القطاعات الصناعية، الى النتائج التالية:

- حوالي 60 إلى 80% من المنتجات المطورة الناجحة هي نابعة من السوق مقابل 20 إلى 40% نابعة من المخابر [mbin, 1996 P345]

- المنتجات المطورة المعتمدة على التحليل المباشر للحاجات تتخض عادةً عن كفاءات أفضل. و من هنا يتتأكد لنا أن استراتيجية التطوير التي تعتمد منذ البداية على تحليل لاحتياجات السوق و من ثم المرور إلى المخابر، أكثر فاعلية من استراتيجية تطوير تسلك المسار العكسي.

3-1 تطوير ناتج عن ابحاث أساسية أو ميدانية:

الاعتماد على استراتيجية تطوير مكتبية تعتمد على الابحاث المكتبية تعتبر ذات حظ كبير لتنتمي بمنتج جديد كلياً في السوق و التي من المتوقع أن تضمن للمؤسسة تقدماً تكنولوجياً معتبراً يصعب على المنافسين إدراكه، رغم كونها أكثر خطراً في المدى القصير .
فسياسة المنتجات المعتمدة حصرية على الحاجات المتوقعة، و تقود إلى تطوير المنتجات لكن بأقل نسبة مخاطرة.

لذلك كان من الأهمية بممكان المحافظة على توازن بين هذه الاستراتيجيات التطويرية، و ذلك بالعمل المتكامل بين الابحاث الاساسية و الميدانية.

2-تصنيف المنتجات الجديدة:

لتحليل درجة التطوير للمنتج يمكننا استعمال ثلاثة معايير وضعها abell، للتعرف على نشاطات المؤسسة و هي:]le nagard et manceau, p20[

- التكنولوجيا المستعملة؛
- وظائف المنتوج؛
- الفئات المستهدفة.

و بغض التقسيل و التحليل يمكن ادراج التصنيفات التالية:

2-1: تصنيف على اساس عادات الاستهلاك و التكنولوجيا المستعملة:

باسعمال المعيارين المرتبطين بالسوق الذين ادرجهما abell ضمن معايير التعرف على النشاطات المؤسسة و ما (وظائف المنتوج / الفئة المستهدفة) و ذلك من خلال مؤشر يعتمد على تغير السلوك المنتظر للزبائن.

و يمكننا التمييز بين بعدين - درجة التطوير التكنولوجي.
- درجة التطوير السلوكي.

و ذلك لمعرفة ما اذا كان المنتوج الجديد تغير أم لا عادات الاستهلاك.

و باستعمال الثنائيتين (جيد و قديم) يمكننا التمييز بين أربعة أصناف للمنتجات الجديدة:

شكل رقم (2-2) أنواع المنتجات الجديدة

تطوير جذري	تطوير سلوكي
تطوير تكنولوجي	تطوير انتقائي

حديقة
الـ التكنولوجيا

المصدر: 21 le nagard et manceau,2005,pp20

و من خلال هذا الشكل يمكننا تمييز المنتجات الجديدة التالية:

• التطوير الجذري (innovation de rupture (radicales))

و التي توافق المنتجات المطورة تقنيا و التي تضم تغيير في سلوك المستعملين لها و ذلك من خلال ادماج تكنولوجيا جديدة تحسن وظائف المنتوج و تهدل طرق استعماله.

و هذا النوع من التطوير نادرا نسبيا لارتباطه بخطررين رئيسين على المؤسسة السيطرة عليها و هما: الخطر التقني: و يتمثل في امكانية عدم اشتغال التكنولوجيا الجديدة كما تم التوقع لها. الخطر التسويقي: امكانية عدم رغبة الفئة المستهدفة من الزبائن في تغيير عادات استهلاكم و بالتالي عدم تبنيهم للتطوير.

• التطوير التكنولوجي:

و التي توافق المنتجات المطورة تقنيا لكنها لا تحدث تغييرا كليا في عادات الزبائن الاستهلاكية، و هذا النوع يرافقه خطر تقني مرتبط بمدى تحكم المؤسسة في التكنولوجيا الجديدة و مدى قبولها في السوق و من المنظور التسويقي .

• التطوير في سلوك الزبائن (innovation comportementales)

و التي توافق تطوير منتج جديد يستوجب يتطلب سلوكيات جديدة و ذلك بدون الاعتماد أو إدماج تكنولوجيا جديدة

و هذا النوع من المنتجات يرافقها خطر تسويقي أساسى، و هو عدم اكترااث و عدم انجذاب القيمة المستهدفة للمنتج، و ذلك لعدم رغبة الزبائن في تغيير عاداتهم الاستهلاكية.

• **التطوير الانتقائي الدائم innovation incrementales**

و الذي يوافق منتجات تمثل امتداد لما هو موجود على الصعيد التكنولوجي و السلوكى، و هو يمثل أغلبية المنتجات الجديدة المسوقة، حتى و ان كانت أدائها و طرزاها تظهرها على أنها جديدة في السوق.

و من خلال التجارب، فان هذا النوع من المنتجات لا ينطوي على أخطار كبيرة، فهي لا تغير في عادات الزبائن الاستهلاكية و لا تتطلب تحكمًا كبيراً في التكنولوجيا.

2-2 تصنیف على أساس رد فعل السوق :

و هو تصنیف مقترن من طرف roberstion كثير الاستعمال في مجال التسويق
و يمكن ملاحظة ثلاثة أصناف [manceau,2002,p164]

2-2-1_ التطوير الغير مستمر les innovation de discontinuité

و هي توافق التطوير الجدي و السلوكى المذكورين في التصنیف الأول و ذلك في إطار إمكانية تغيير هذه المنتجات لمعايير repères المستهلكين و بالتالى تؤدى إلى تغيير كبير في سلوكاً لهم لاستعمال المنتوج

و هذا النوع من التطوير يتميز بصعوبة فهمه من طرف المستهلك و صعوبة ربطه بما هو متوفّر من منتجات في الواقع.

2-2-2 التطوير الأقل استمرار les innovation de semi-continuité

رغم اعتمادها على تصميم قديم أو مشابهتها لمنتجات مقدمة مسبقاً تعتبر هذا النوع من المنتجات المطورة من طرف السوق و يرجع ذلك لاعتمادها على معايير الاستهلاك الحالية.

2-2-3 التطوير المستمر les innovation de continuité

توافق درجة تطوير محددة و تعتمد على المعايير الموجودة و تتمثل في تحسين الأداء، تغيير للمظهر، غلاف جديد...

2-3 تصنیف على أساس طبيعة التغيير في الخصائص الملموسة أو المدركة للمنتج الجديد:
 قام كل من choffrany, dorey باقتراح تصنیف يعتمد على طبيعة التغييرات في خصائص المنتوج الجديدة الملموسة أو المدركة [lambin,1996, p344]

2-3-1 منتجات أصلية: (جديدة كلها):
 و هو ما يوافق التطوير الجذري فالمواصفات الفيزيائية و المدركة للمنتوج تكون جديدة تماما، فهي لا تتنمي لنوعية منتجات موجودة من قبل.

2-3-2 منتجات معدلة: produits reformules
 يشمل التعبير المواصفات التقنية للمنتوج، بينما أبعاده الأساسية الملاحظة من طرف المشترين فتبقى على حالها.

2-3-3 منتجات بتموقع جديدة: repositionnes
 ما يتم تغييره في هذا الصنف هي الجوانب الخارجية للمنتوج أو الغلاف ...
 و بالتالي سياسة الاتصال التسويقي ترکز على نوعية المنتوج التي لم تكن ملاحظة من قبل و بالتالي تهدف إلى التأثير على إدراك المستهلكين. [vernette 2001p228]

3- العوامل المؤثرة على عملية التطوير في المؤسسات
 عدة عوامل تؤثر على سيرورة عملية التطوير، قد تكون مرتبطة بطبيعة المشروع، بدرجة التطوير و مدى قربه من النشاطات السابقة للمؤسسة كما قد ترجع لثقافة المؤسسة و تنظيمها و الاجال الازمة لاعداد و تصريف المنتوج الجديد

3-1 مدى ترابط (صلة) مشروع التطوير بنشاطات المؤسسة السابقة :
 يختلف مضمون و درجة تعقيد مراحل تطوير منتوج جديد، حسب امكانية اعتماد المؤسسة المطورة على نشاطاتها السابقة، معارفها، تجاربها و مواردها التي حصلت عليها في الماضي.
 من هذا المنطق يتم تحليل مختلف مجالات التعاون الممكنة les synergies
 بين النشاط الجديد و المنتجات القديمة، و ذلك بالاعتماد على مصفوفة anssoff

3-1-1 مصفوفة أنسوف كوسيلة لتحليل مدى قرب المنتوج الجديد من المنتجات القديمة:
يمكن تحليل الترابط بين المشروع الجديد و المنتجات القديمة للمؤسسة من خلال معيارين رئيسيين هما:

- صنف (نوعية) المنتجات: و ذلك بتحديد ما إذا كان المنتوج ينتمي إلى صنف من المنتجات المتوفرة في السوق.
- الزبائن: و ذلك بتحديد ما اذا كان المنتوج الجديد موجه لزبائن المؤسسة أم أنه يستهدف زبائن جدد.

و بالتالي نخلص لاربعة أنواع لتطوير المنتجات موضحة في المصفوفة التالية:

شكل رقم(3-2) درجة التجديد في المؤسسة حسب مصفوفة ansoff

حالية	تجدد
المحافظة على وفاء الزبائن	توسيع عدد الزبائن
بيع مشترك	توسيع

المصدر: le nagard et manceau, 2005,p81

3-1-2 مجالات التعاون (les synergies) الممكنة:
تسمح مصفوفة ansoff بتحديد مجالات التعاون التي يمكن للمؤسسة المطورة الاعتماد عليها لتطوير و بعث منتوجها الجديد:

- الزبائن: و ذلك من منطلق معرفة المؤسسة المسبيقة بالزبائن، مما يقلص من تكاليف الدراسات اللازمة.
- العلامة التجارية: فإذا تقبل المنتوج الجديد اسم علامة تجارية موجودة في السوق منذ فترة معتبرة فان تقديمها يصبح أسهل و ذلك لامكانية استفادته من سمعة و صورة العلامة التجارية لدى الزبائن

- الكفاءة التقنية: و ذلك لامكانية استغلال التكنولوجيا المتوفرة اذا كان المنتوج ينتمي لنفس نوعية المنتجات الحالية.

- موقع الانتاج و البنية التحتيةك فاستغلالها يمكن من تقليص تكاليف الانتاج.
- قنوات التوزيع: و ذلك باستغلال القنوات السابقة لتقديم منتوج جديد بطريقة أسهل.

3-2 درجة تطوير المنتوج:

عند قيام المؤسسة المطورة بتطوير و تسويق منتوج جديد، عليها أولا تحديد و ضعيته ضمن تشكيلة منتجاتها، لذلك عليها أن تنظر اليه من خلال زبائنهما لتمكن من تحديد درجة حداثته و امكانية توافقه مع معايير الاستهلاك السائد.

3-2-1 غياب تأثير درجة تطور المنتوج على معدلات النجاح:

من الشائع أنه كلما زادت درجة تطور المنتوج، كلما كان المنتوج عرضة للفشل التجاري لكن الدراسات المعدة في هذا المجال خلصت إلى نتائج غير متجانسة ندرجها في الجدول المولى:

جدول رقم (3) النتائج المتناقضة عن العلاقة بين درجة تطوير المنتوج و معدل نجاحه

معدل النجاح بدلالة درجة التطوير	
68 % منتجات اقل تطوير	منحنى بشكل U
51 % منتجات وسطية	
78 % منتجات أكثر تطورا	
73 % منتجات مضافة للتشكيلة	معدل نجاح متناقص
69 % علامة تجارية جديدة	
64 % منتجات جديدة تماما	
22 % منتجات مقلدة	معدل نجاح متزايد
45 % منتجات مضافة للتشكيلة	
57 % منتجات جديدة فعلا	
58 % منتجات بتصور جديد	معدل نجاح متشابه
56 % منتجات مضافة للتشكيلة	

المصدر : Le nagard et manceau,2005,p23

3-2-3 سرعة تقديم المنتوج :

تقرن درجة التطوير العالية للمنتج ببطء عملية تقديمها و تبنيه في السوق لها يتطلبه ذلك من تغيير في السلوكيات مما يحتم على المؤسسة المطورة تحديدا هدف بيعيه متواضعة في البداية و إعطاء الوقت الكافي للمنتج كي يفرض نفسه في السوق كما يعبر عنصر التكنولوجيا المتطورة من العوائق المصادفة لعملية تقديم المنتوج و ذلك لعدم معرفة المستهلكين لها و كيفية استعمالها و تشغيلها مما ينقص من سرعة تقديم المنتوج.

3-3 ثقافة المؤسسة:

إن عملية تطوير المنتجات هي أولا و قبل كل شيء عبارة عن موافقة المؤسسة على مواجهة مجموعة معتبرة من الأخطار، و عادة ما يكون المسير هو من يبيث هذه الروح في المحيط الداخلي للمؤسسة، و ذلك بتحفيزه لروح الانتماء إلى نفس الجماعة المحيطة بالمنتج الجديد مما يخلق لديهم إعجاب بما يفعلونه و بالتالي يبيث حماس أكبر لديهم مما يخلق لديهم نوع من الافتخار و إرادة للنجاح

4-3 أجال تطوير المنتجات:

و يكتسب هذا العامل أهمية من الأسباب التالية :

- تقليص دورة حياة المنتوج في السوق؛
- الرغبة في الاستجابة و بأسرع وقت ممكن لأمال و تطلعات الزبائن؛
- التطور المتتسارع للتكنولوجيا؛
- المنافسة الحادة و التي ترتكز على عامل السرعة.

كما أن للسرعة في عملية التطوير جوانب سلبية أيضا، لذلك كان من الضروري أن تشتمل هذه العملية على آجال التطوير و التي نريدها أقصر ما يمكن من جهة و من جهة أخرى يجب توفر العناصر التالية:

* **نفقات التطوير:** أجرى mc kinsey دراسة خلصت إلى أن مضاعفة المصارييف الخاصة بالبحث و التطوير ينجم عنها انخفاض في الأرباح بنسبة 3.5 % فقط بينما التأخر ب 6 أشهر عن الآجال المحددة ينجم عنه انخفاض ب 10 مرات أكثر - 32 % و بالتالي فهو يوصي بترجيح عنصر السرعة حتى و إن طلب ذلك استثمارات إضافية.

* **كفاءة المنتوج الجديد و درجة تطوره:** إن عملية التطوير الجذري و التي يكون نتيجتها منتجتها منتجات جديدة أصلية، تتطلب وقتاً كبيراً و تعديلات عميقة للعملية، إن الإرادة للتطوير السريع تتقصى من المنتجات الجديدة كلية و ذلك لصالح المنتجات المطورة جزئيا.

* **المخاطر المحيطة بتقديم المنتوج الجديد:** تعدد التجارب التقنية و التسويقية التي ترافق عملية تطوير المنتجات تسمح بضمان جودة المنتوج و ارتباطه و استجابته لرغبات الزبائن، و إن تم إيقاuchi أو تجاهل البعض منها فإن المؤسسة تحد من رؤيتها و تقطنها للأخطاء التي قد ترتكبها خلال عملية التطوير.

* **أساليب تقليل أجال عملية التطوير:** هناك عدة أساليب تسمح باختصار أجال عملية التطوير، أهمها:

- العمل و البحث المعمق حول خصوصيات المنتوج و التي تسمح بربح الوقت لاحقا؛
- المواراة بين العمل في مراحل التطوير المتعددة و ذلك بإعداد عدة خطوات في نفس الوقت؛
- الدعم الكامل و الغير مشروط المقدم للإدارة العامة ؛
- التنظيم في فرق عمل خاصة بمشروع التطوير يرافقه نظام مراقبة محبط عمل مفتوح، و اشتراك في المعلومات.

4- التطوير بين النجاح و الفشل:

يعتبر موضوع تسويق المنتجات الجديدة من المواضيع الحساسة ،أولاً لأنه من بين الوظائف الرئيسية للتسويق في المؤسسة هو تحليل رغبات و دوافع الشراء لدى الزبائن، و التي يصعب تحديدها بدقة عندما يتعلق الامر بمنتج لا يوجد بعد في السوق، و بالتالي يجب اعتماد تقنيات و أساليب مكيفة مع الظروف السائدة هذا فضلا عن دراسة السوق و الذي يوضح نتائجه مدى التعقيد الذي يكتفى عملية بعث و تقديم منتج جديد و التي تنتهي غالبا بالفشل و في ما يلي عرض لمعدلات الفشل التي ترافق المنتجات الجديدة و التي تظهر عند مستويين اثنين هما: [le nagard et manceau,2005,p8]

• مرحلة تطوير المنتوج: و التي تشهد فشل المنتجات الجديدة بنسبة تصل إلى 19% و ذلك قبل مرحلة التوزيع commercialisation

و قد خلص مكتب الدراسات novaction [نفس المرجع السابق ص8] الى ان 81 من المشاريع تسجل نتائج غير كافية عند إجراء الاختبارات التي تسبق مرحلة بعث و تقديم المنتوج مما يستدعي اجراء تعديلات هامة أو التحلي نهائيا عن المشروع

• مرحلة تقديم و بعث المنتوج الجديد: و يعتبر الفشل في هذه المرحلة أكثر ضرراً للمؤسسة التي قامت بإنفاق مبالغ كبيرة خلال مراحل التطوير، هذا بالإضافة إلى ما تتطلبه نو مرحلة البعث والتقدم من استثمارات هائلة على الموارد البشرية و المالية و الفشل من شأنه أن يهز المركز المالي للمؤسسة لدى زبائنها، موزعيها و المتعاملين معها.

و حسب الدراسات المنجزة في هذا المجال فإنه بين 20 و 95 من المنتجات الجديدة تنتهي بالفشل بعد تقديمها، وهي موزعة على القطاعات بالنسبة التالية: [نفس المرجع السابق، ص 8]

- * بين 20% و 25% قطاع صناعي؛
- * حوالي 30% قطاع الخدمات؛
- * بين 50% و 70% منتجات بتكنولوجيا عالية؛
- * بين 95% و 99% منتجات ذات الاستهلاك الواسع.

و من المهم في هذا الصدد تحديد المعنى المقصود بالفشل، هل يقصد به عدم بلوغ الأهداف المسطرة للبيع أم الأهداف المالية، أو خروج المنتوج من السوق نهائياً، حسب الدراسات المنجزة [le nagard et manceau, 2005, p8] ندرج النسب التالية:

- * بين 45% و 48% من المنتجات الجديدة لا تتحقق أهدافها البيعية؛
- * حوالي 44% من المنتجات الجديدة لا تتحقق أهدافها المالية؛
- * حوالي 22% من المنتجات الجديدة ذات الاستهلاك الواسع تسحب من السوق في السنة الأولى التي تلي تقديمها؛
- * حوالي 75% من المنتجات الجديدة تسحب من السوق في السنة الثانية لوجودها به.

و في ظل مختلف الأخطار التي تحيط بعملية تطوير و بعث المنتوج الجديد نتساءل عن دور التسويق وقدرته على تحقيق النجاح المرجو لهذه المنتجات و عن مدى مساهمته في التشجيع على الاهتمام بالزبون عند تطوير المنتوج، قد تعزف بعض المؤسسات عن القيام بالامتيازات و الدراسات اللازمة قبل عملية تقديم المنتوج الجديد في السوق و ذلك لطول المدة اللازمة و النفقات الكبيرة التي تحتاجها هذه العمليات، بينما عملية جمع و استغلال المعلومات تؤثر بقوة على كفاءة عملية التطوير، وبالنسبة لـ 80% من المنتجات التي يعتبرها المسؤولون في المؤسسة على أنها نجاحات، يقررون بأنه كان لديهم معرفة قوية بالسوق و التي قاموا باستغلالها عبر مراحل التطوير المختلفة و العكس صحيح في 75% من حالات الفشل.

٤-١ أسباب فشل المنتجات الجديدة:

عموماً يمكن ادراج أسباب فشل المنتجات الجديدة ضمن اربع عوامل كبرى و هي: بـ

[ventte,2001,p231]

٤-١-١ المستهلكون: و يظهر ذلك من خلال

- غياب الطلب؛
- عدم تحقيق المنتج الجديد لقيمة المتوقعة من طرف المستهلك؛
- ضعف ميزة التافسية للمنتج الجديد؛
- قطاع سوقي صغير جداً؛
- قوة بيع ضعيفة جداً.

٤-١-٢ المنافسة:

- تقليد سريع للمنتج؛
- نشوب حرب للأسعار؛
- هجوم من خلال الاعلانات؛

٤-١-٣ البيئة الداخلية و الخارجية:

- مشاكل في التنظيم الداخلي؛
- ارتفاع في اسعار المواد الاولية؛
- نزاعات اجتماعية أو قانونية؛
- تقييم خاطئ للسوق؛
- عدم الانسجام مع نشاطات و موارد المؤسسة.

٤-١-٤ عناصر المزيج التسويقي:

- نقص في سياسة ترقية المبيعات؛
- سعر مرتفع جداً؛
- عدم كفاية المعلومات المحصلة لمشاكل في التوصيل؛
- الوكالة الاشهارية غير كافية أو غير فعالة؛
- الربح الاجمالي غير كافي.

فالتسويق الفعال يجب أن يلغى أو على الأقل يحد من هذه الأخطار و الأخطاء و هدفه هو تحليل المحفزات و الحاجات للزبائن لكي تستجيب المنتجات المطورة فعلاً لأعمال و تطلعات السوق، الاهتمام بما يفضل الزبون المحتمل، تحليل و تخيل لضروფ تقديم المنتوج في السوق و كذا تحليل دور المنتوج الجديد في السياسة الخارجية و التافسية للمؤسسة.

2-4 العوامل المساعدة على النجاح:

و ترتبط هذه العوامل بمواصفات المنتوج من جهة و بالإستراتيجية العامة للمؤسسة في السوق و بالمسار الداخلي المستعمل لتطوير المنتوج بالإضافة إلى مواصفات السوق، و يتم السيطرة على بعض هذه العناصر من طرف المؤسسة، أما البعض الآخر كحجم السوق المحتمل فيخرج عن سيطرتها. و فيما يلي جدول يضم أهم هذه العوامل.

جدول رقم (4-2) الظروف المدعاة لنجاح المنتوج الجديد.

الظروف المدعاة لنجاح المنتوج الجديد	
- منتوج يلبي حاجات و رغبات الزبائن . - مزايا مرتبطة بالمنتوج المطور يمكن ملاحظتها بالمقارنة بالمنتتجات المنافسة. - تطور تقني . - مستوى اسعار مرتبط بالقيمة الملاحظة .	مواصفات المنتوج الجديد
- استغلال أبحاث مصلحة البحث و التطوير من أجل تطوير منتوج جديد . - فريق عمل مختص من أجل منتوج جديد . - ترابط و انسجام بين الكفاءات التقنية للمؤسسة و مشروع التطوير . - مجالات تعاون و جهد تضافري هام في مجال التسويق .	إستراتيجية المؤسسة
- كفاءة في العملية التسويقية . - الكفاءة في المراحل التي تسبق عملية التطوير (جمع الأفكار ، دراسة السوق، تحليل مالي ...) - الكفاءة التقنية - كفاءة عند بعث و تقديم المنتوج الجديد - صياغة الإجراءات العامة بطرق محددة - سرعة تنفيذ الإجراءات - الاستعانة بالمعلومات المقدمة من طرف الزبائن . - اندماج لعدة وظائف بالمؤسسة . - اتصال دائم بين عدة وظائف - بالمؤسسة . - دعم	إجراءات داخلية لتطوير المنتوج الجديد
- سوق محتمل كبير . - إمكانية محتشمة للتقليد من طرف المنافسين .	مواصفات السوق

المصدر: le nagard et manceau,2005,p9

4-3 العوامل المفتاحية للنجاح:

قامت شركة الدراسات المتخصصة في تقدير مبيعات المنتجات الجديدة IPS O S- NOVATIO بتحديد أربعة عوامل مفتاحية للنجاح و ذلك انطلاقا من اختبارات أنجزت لأكثر من 9000 منتوج ذو استهلاك واسع و كانت النتيجة كما يلي: [le nagard et manceau,2005,p10]

1-3-4 التعرف على المنتوج:

و التي يمكن قياسها قبل عملية تقديم المنتوج و ذلك من خلال مؤشرات، نذكر منها معدلات تذكر المستهلكين للرسائل الإشهارية، العلاقة الملاحظة بين المنتوج و العلامة المستعملة و كذا مدى ملاحظة الغلاف.

2-3-4 الاختلاف:

قد ترجع إلى الصفة المرافقه لفكرة المنتوج و اختلافه الملاحظ قبل و بعد الاستعمال و ذلك بالنسبة لآمال و تطلعات المستهلكين.

3-3-4 الجودة:

مدى ملائمة مفهوم المنتوج للمستهلكين و جودته الملاحظة قبل الاستعمال أما بعد استعمال المنتوج فيمكن قياس هذا بعد من خلال الجودة النسبية الملاحظة للمنتجات الموجودة.

4-3-4 القيمة:

و هو العلاقة بين الجودة و السعر النسبي - و يتم مقارنة هذه العوامل بالنتائج المحصلة عليها من تطبيق هذه العوامل نفسها على المنتجات المنافسة، و من ثم يمكننا إعداد تشخيص للكفاءة النسبية للمنتج الجديد، إعداد محاكاة، القيام بتعديلات، من أجل الرفع من حظوظ النجاح في مرحلة التقديم.

III الأسلوب التقني لتطوير المنتجات :

قد تلجأ المؤسسات في سعيها لتطوير منتج جديد، إلى اعتماد أساليب تقنية بحثه، تعتمد على تطبيق تكنولوجيا متقدمة وتقنيات حديثة لم يسبق استعمالها من قبل، و ذلك قصد تحقيق السبق مقارنة بالمنافسين مما يكسبها مزايا تنافسية مستمرة لكن ذلك لا يتحقق إلا بتوفير مجموعة عوامل أهمها، توفر المؤسسة المطورة على طاقات و إمكانيات مالية و تسirيـه (فرق تسيريه كفاءة على جميع المستويات) وتجارية (فنوات توزيع أو شبكة توزيع جديدة) و خبرات تكنولوجية، بالإضافة إلى ضرورة امتلاك معارف و معلومات كافية عن السوق (أو دراسته) و كذا ضرورة توفر المؤسسة المطورة على قدرات تسيريه كفاءة و مؤهلة قادرين على إحداث البحث التطبيقي.

إن المعضلة الأساسية الأخرى التي قد تواجه إستراتيجية المؤسسة في اعتمادها على الجانب التكنولوجي في تحقيق الميزة التنافسية ما يتعلق بآلية السوق ، أي ايجاد الطريقة المثلث الكفيلة بربط الفجوة التي قد تحدث نتيجة عدم التوافق بين حاجيات السوق الفعلية من التكنولوجيا المطلوبة حاليا والتكنولوجيات المرتقب تسويقها مستقبلا. (عبد الجليل بو داح، 2003، ص65)

1- مصيدة التطوير التقني:

تهتم الأساليب التقنية لتطوير المنتجات بذلك الغير موجودة أصلا في السوق و التي تقوم المؤسسة المعنية بالتطوير، بعد أبحاث تقنية أو حيازة لبراءة اختراع أو غير ذلك بتقاديمها و اقتراحها على الزبائن. و يأتي المنتوج المطور تقنيا غالبا، بمقداره من الممولين أو الموردين، و يظهر فجأة في السوق، فيكون مفاجأة للزبون و يغير من عاداته في الشراء و العمل و في سياق هذه النقطة، من المهم التطرق إلى العنصرين التاليين:

- ما إذا كان المنتوج أو الخدمة يواافق حاجات الزبائن، حالية أو ممكنة الخلق ؟
- ما إذا كان استعمال هذا المنتوج الجديد يغير من العادات الاستهلاكية للزبائن و بالتالي يغير من نمط العيش .

• الحاجات:

تبرز الحاجات من الشعور بحاجة من الحرمان داخل الفرد، مثل الحاجات الفسيولوجية، السيكولوجية و الاجتماعية، أما الرغبات فهي الحاجة حينما تتشكل بخبرة الفرد و حضارته و كذلك بشخصيته أي بينما تأخذ الحاجة قالبا أو شكلًا معيناً كمنتج أو خدمة معينة فإنها تصبح رغبة.

و الحاجات البشرية كثيرة و متنوعة و المسوقة لا يخلقون الحاجات (فهي موجودة أصلا) و لكنهم يساعدون في خلق الرغبات عن طريق إيجاد منتجات و خدمات جديدة . فالدراسة الجادة لل الحاجات و المتبوعة باختبارات المستهلكين ، تمكنا من تحديد مواصفات المنتوج الجديد الذي تتوى المؤسسة تطويره و صفات مستهلكيه ، ثم مستوى قبول سعره بدلالة نوع الحاجة إليه و أخيرا إمكانيات البيع المتاحة و الطريقة التي يجب إطلاقه بها إذا ما قررت المؤسسة المطورة ذلك .

• عادات الاستهلاك :

إن عملية التطوير التي تكون نتيجتها منتوج جديد يغير من العادات الأسرية أو التقنية أو يخالف عادات التفكير ، الذوق و الاستعمال ، فإنه لا ينتظر منه نجاح في الأسواق ، لأن تغييره لنمط العيش يمثل عامل غير مشجع على التطوير .

أن ابرز العناصر التي تقود 95 من المنتجات المطورة تقنيا إلى الفشل يمكن تلخيصها في العنصرين التاليين و اللذين أصطلح على تسميتها بمصيحي التقني و هما : [millier,2005,pp50 53]

- * التطوير الذي تكون نتيجته عبارة عن مادة تقنية objet technique أكثر من كونها منتوج عادي .

* الاعتقاد بوجود سوق كبير متجانس و مضمون و البحث عنه لتصريف هذا الاختراع المتطور جدا .

1-1 المادة التقنية :

و عادة ما يتم التوصل إليها نتيجة ما يلي :

1-1-1 الحماس و الاندفاع :

بسبب الحماس و الاندفاع قد تقوم المؤسسة المطورة بإيجاز منتوج شامل لعدة وظائف يكون حسب رأيها صالحا لكل الزبائن . لكن غالبا ما يكون المنتج الملائم للجميع غير صالح لأي كان وذلك للأسباب التالية :

- المنتوج الشامل هو محاولة للتوفيق بين أهداف قد تكون متناقصة ؛
- قد يكون المنتوج الشامل ذو أداء أقل من أي منتوج منافس متخصص ؛
- قد يشعر الزبون أنه يدفع ثمنا غالبا مقابل عدة مزايا لا يحتاج إليها و لن يستعملها أبدا .

2-1-2 الفوضى والاضطراب :

قد يتجه الباحث المطور إلى اختيارات عشوائية أخطرها ما يلي:

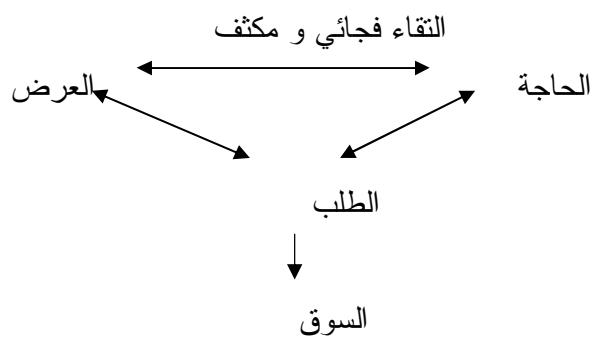
- الاهتمام بزيون معين والاستماع إليه دون غيره، كما يشكل خطاً تسويقياً كبيراً، وقد يبدوا ذلك منافياً للمنطق من أول وهلة، لكنه ممكن في هذه الحالة وذلك لخطأين؛ الأول اقتصادي: لأن المؤسسة لا تستطيع استرجاع ما أنفقته على برنامجها للبحث والتطوير. أما الثاني إستراتيجي: لأنه في نهاية الأمر الزبون هو من قام باختيار المؤسسة وليس العكس و بالتالي على الزبون إذن اتخاذ القرارات مكان المؤسسة وقد يمكنه تسييرها أيضاً نتيجة هذه الفوضى قد يتطور منتوج ذو كفاءة خاصة قد يهتم زبون على الأكثر.
- فالمادة التقنية تشبه المنتجات لكنها ليست كذلك، وذلك لعدم موافقتها لطلب معتبر من طرف الزبائن ومنه فهي ذات أداء عالي جداً أو ذات وظائف جد متقدمة *objet sur performant ou sur fonctionnalisé* و التي تحاول المؤسسة جاهدة بيعها لzbائن لا يحتاجون إليها.
- و منه فالمادة التقنية قد تكون:

- منتوج شامل متعدد الوظائف في محاولة لإيجاد حل وسط، قد يشعر الزبون أنه دفع ثمناً باهطاً مقابل وظائف لن يستعملها أبداً؛
- منتوج متتطور جداً و الذي قد تعجب به المنافسة، لكنه لا يجلب أنظار الزبائن الذين لا يعنيهم هذا المستوى من الأداء .

2-1-3 وهم البحث عن السوق الكبيرة

يعبر عن السوق الكبير، المتجانس، الموجود و المعبر عنه بكميات الطلب الكبيرة بالرغم، إذا ما ساد غموض حول حجمه الذي قد يحول دون تحقيق ربح في المدى المتوسط و القصير و بالتالي يمكن اعتبار هذا السوق مكلفاً و صعب البلوغ، و لتبسيط هذه الفكرة، نرجع إلى أصل تواجد السوق الذي يشترط فيه المرور بمرحلة تواجد الطلب، و الذي تسبقه مرحلة مهمة جداً و هي الالقاء الفجائي أو العمدي للعرض بحاجة معينة للزبائن و ذلك ما يوضحه المخطط التالي:

شكل رقم(2-3) بنية المفاهيم المكونة للسوق



المصدر: millier, 2005, p52

بهذا المنطق يلعب دور العرض دور إظهار و الكشف عن الحاجات، و ذلك بسماحة للمستهلك بالتعبير عن طلباته، و في ظل هذه الظروف، فإن التسويق يتمثل في تحفيز الانقاء بين العرض والاحتاجات بهدف تسريع رد فعل الزبائن و ذلك بتبنيهم لمنتج و من خلال هذا الطرح نتأكد من أن التسويق يقود فعلاً إلى خلق السوق.

و من خلال المخطط السابق، يمكننا استخلاص أنه إذا كان السوق كبيراً و موجوداً فعلاً فذلك يدل على وجود تكنولوجيا مطبقة و مستغلة و ذلك منذ فترة زمنية طويلة و التي تلبي احتياجات الزبائن (وإنما استطاع السوق أن يتطور بهذه الطريقة)، و منه يجب توفر أكثر من ميزة الأداء أو السعر لدفع الزبائن نحو التكنولوجيا الجديدة لأنه يدرك احتمال خسارته للكثير و لا يعلم نتائج تغييره للتكنولوجيا التي اعتاد عليها، لذلك كان من الضروري توفير المعلومات و الأدلة التي تؤكّد نجاعة التكنولوجيا الجديدة من الوهلة الأولى، في هذا السوق.

فهؤلاء الزبائن الراضيون عن التكنولوجيا التي يستعملونها مسبقاً، غير مستعدين لأي تنازل و لا يتقبلون أي خطأ تسبّبه حادثة تكنولوجيا جديدة.

و التجربة تبرهن دائماً أن كل محاولة مبنية لتطبيق مثل هذه المنتجات المطورة تقنياً ينتج عنها عدة مشاكل لم تكن متوقعة مطلقاً.

و وبالتالي فالسوق الكبير الموجود هو مصيدة للمؤسسة المطورة التي تتوّي دخوله.

2- أساليب عرض منتوج أصلي في السوق :

2-1 طريقة عرض منتوج مطور في السوق:

لكي تتمكن المؤسسة المطورة من تبسيط فهم المواصفات التقنية التي يتميز بها منتوجها من طرف الزبائن، عليها أن تجد عنصرا يشترك فيه مع منتوج آخر موجود مسبقا في السوق، و ذلك بشرح هذا العنصر المشترك و العناصر التي تميز منتوجها عنه أيضا و ذلك مع تحمل المخاطرة بان يرسخ هذا الصنف من المنتجات في ذهان الزبائن إلى الأبد و أي محاولة لتشبيه هذا المنتوج بأصناف أخرى قد لا تفي بالغرض.

لذلك من الأنسب التذكير المباشر بعدة أصناف للمنتجات في وقت واحد هذا لإظهار أن عملية التطوير قد نتج عنها صنف جديد من المنتجات، و من جهة أخرى لإظهار و إبراز مواصفاته الخاصة التي يتميز به [le nagard et manceau,2005,p26]

بعد ذلك يتم بالتساؤل عن تسمية الصنف الجديد الذي يربط عادة المنتوج المطور بصنف واحد من المنتجات كاسم " آلة تصوير رقمية" و الذي يقرب المنتوج من آلة التصوير و ليس من scanner وبالتالي على المنتج أن يختار اسما شاملا يسهل على الزبون التعرف على المنتوج. و بعض المؤسسات تتجنب ذلك و تفضل إيجاد اسم خاص بمنتجها على أمل أن يفرض هذا الاسم نفسه على انه اسم شامل جيد، لكن ذلك عادة ما يفشل لصعوبة ربطه بصنف معين من المنتجات من طرف الزبائن، كما ان الخطر يمكن في إمكانية تشبيه المنتجات المطورة تقنيا الجديدة بمنتجات أخرى مختلفة نسبيا أو بالاعتقاد أن درجة التطوير و التقنية العالية المستعملة خصت منتوجا دون المستوى، و ذلك حسب رأي الزبائن.

2-2 المؤسسات الأكثر استعداد لتطوير منتجات أصلية:

لا تستطيع كل المؤسسات تكييف أساليبها و تنظيمها المعتادة من أجل إنجاح عملية تطوير لمنتوج أصلي، و غالبا ما تكون المؤسسات التي لا تتنمي إلى قطاع الأعمال المعنى بالتطوير هي الأكثر قدرة على ذلك، لأنها لن تتضرر كثيرا في حال تغير الأوضاع و الظروف.

و بالتالي فالانتماء إلى قطاع أعمال معين لا يؤثر على القدرة على التطوير للمنتجات الأصلية لكن حجم المؤسسة له تأثير واضح على ذلك.

فالمؤسسات الصغيرة تقوم ببعث و تقديم منتجات أصلية جديدة أكثر من المؤسسات الكبرى و خاصة تلك التي لا تتنمي إلى نفس القطاع الإنتاجي.

و العكس بالنسبة للمؤسسات المنتمية لنفس القطاع، نجد أن المؤسسات الكبرى هي التي تقوم بعمليات التطوير و البعث للمنتجات الجديدة الأصلية أكثر من المؤسسات الصغرى]. le nagard et manceau,2005,p79 د

2-3 الأساليب الاستثنائية التي تستعمل من أجل منتج أصلي :

نتيجة الصفات المميزة و الوظائف الجديدة التي يأتي بها المنتوج الجديد تماماً، و الذي يحتم بذلك سلوكيات جديدة على مستعمليه، فان الزبائن يحتاجون لوقت طويل من أجل فهم مضمون المنتوج و وبالتالي فان دراسة عادلة للسوق قد لن تقى بالغرض و من بين الأخطاء التي يرتكبها الدارسون للسوق أثناء الاختبارات و الدراسات نجد أهمها:

- صعوبة تقييم الزبائن الذين يطرح عليهم الأسئلة لأهمية و مدى نفعية المنتوج الجديد المطور تقنياً؛
- لا يولي الزبائن الأهمية اللازمة للتغيرات السلوكية التي تترجم عن تبنيهم للمنتوج المطور تقنياً؛
- لكي يقيم الزبون المنتوج، عليه افتراض انه استفاد بمنافع و ذلك دون تجربته و لا الحصول على معلومات تخصه، لا تكون المؤسسة المطورة مصدراً لها.

و نتيجة لذلك فهو لاء الزبائن يواجهون حالة من عدم التأكيد في تقييمهم للمكاسب المحصلة نتيجة استخدام المنتوج مما يجعل أجوبتهم بلا مصداقية.

فهذه الخصوصية التي تحيط بالمنتجات الأصلية هي ما يفسر تخوف المختصين في التسويق و هو ما يدفع إلى تبني نماذجهم و أساليبهم في الدراسة في ظل هذه الظروف الخاصة و من بينها:] le nagard et manceau, 2005,pp77.78

-تعديل تقنيات طرح الأسئلة في إطار دراسة السوق؛

- اعطاء أهمية أكبر لنماذج التحليل النوعي للسوق على أساس عرقي بالإضافة إلى المقابلة المباشرة مع الزبائن و الإدراك التام لأحساسهم و تصرفاتهم الزبون المحتمل عوض تجربة المنتوج المعني و هذا ما يعزز التقبّل بالأسواق المستقبلية التي على المسؤولين على المشروع الحصول عليها لتضخيم منتج جديد مطور تقنياً و ذلك بالموازاة مع إجراء تحليل استراتيجي لأداء المؤسسة فالتطوير الجريء يستلزم تغيير المحيط و خلق فضاء جديد مكيف مع نقاط قوة المؤسسة و وبالتالي فالمؤسسة تتبنى بوضوح عملية خلق سوق جديدة؛

- يمكن إجراء اختبارات مع الزبائن بعد إعداد نموذج عن المنتوج المطور و تمكين بعض الزبائن من تجربته مما يساعدهم على فهم كيفية تشغيل و استعمال المنتوج المستقبلي.

كما يمكن التعاون مع الشركاء أو المنتجين لمنتجات مكملة للمنتوج المطور و الذين هم على دراية كاملة بالسوق؛

- تقليص الدراسات لتشجيع عمليات بعث المنتجات بصفة متكررة على المستوى الضيق و هي الطريقة السائدة في القطاعات التي تميز بتكنولوجيا متقدمة و التي تخضع لتطور سريع جدا.

تقوم المؤسسة بتسويق منتج مشابه للنماذج ،تعرف على ردود أفعال الزبائن من خلاله و كذا الموزعين و من ثم تقوم بإجراء التعديلات اللازمة على المنتج و ذلك على ضوء النتائج المحصل عليها. و بهذه الطريقة يتعرف الزبون على المنتج و يتعلم طريقة استعماله في نفس الوقت الذي تقوم فيه المؤسسة المطورة بمراقبة ردود أفعالهم.

3- الاستراتيجيات المرافقة لمنتج مطور تقنيا:

لضمان تطور و استمرارية سوق المنتجات المطورة تقنيا يمكننا تبني إستراتيجيتين متكاملتين.

الإستراتيجية الأولى: تتمثل في ضمان قطاعات سوقية صغيرة (**niches**)

الإستراتيجية الثانية: إستراتيجية الحجم (**volume**)

3

1-3 إستراتيجية القطاعات السوقية الصغيرة (niche): حيث تقوم المؤسسة المطورة بموجب هذه الإستراتيجية بتلبية حاجة واحدة بواسطة حلول تقنية و تستهدف المؤسسة هنا الأسواق التي تكون المنافسة بها ضعيفة ، فتحاول الحصول على اكبر عدد من الحصص السوقية الممكنة (niche) و ذلك باعطاء القيمة القصوى للعرض المقترحة [millier,2005,p173]

1-1 مواصفات عامة لإستراتيجية القطاعات السوقية الصغيرة: و هي كما يلي: [نفس المرجع السابق، ص 154]

- ضرورة إعطاء القيمة القصوى للمواصفات التقنية؛
- ضرورة التفوق التقني على ما هو موجود في السوق؛
- كسب السوق و ذلك من خلال الحصول على قطاعات سوقية صغيرة و متميزة تقنيا؛
- العمل على جعل كل مقاطعة سوقية (segment) عبارة عن سوق جديد لمنتج جديد مطور تقنيا.

1-2 الصفات السلوكية لزبائن القطاعات السوقية الصغيرة:

لكي تتمكن المؤسسة المطورة تقنيا من اعتماد إستراتيجية خلق للقطاعات السوقية الصغيرة (niche) عليها الاعتماد على وجود زبائن ذوي توجه تقني، و هو الزبون الذي يبحث عن حل لمشكل

تقني يواجهه، و ذلك مهما كان ثمنه، و يكون مستعدا لقبول تكنولوجيا جديدة تحمل معها الأمل في إيجاد حلول جذرية، و من أهم موالصفات هذا الزبون نذكر ما يلي: [Guérin et nerunka,2000,p223]

- عادة ما يكون متقدما في عمله، كثير التحدث عن التكنولوجيا، و متحمس لقاء ممول يساعده على تحقيق حلمه في تطوير منتج يحل المشكل الذي يواجهه؛
- غايته لا تكمن في تعظيم مشترياته من خلال مقارنته المنتجات المنافسة و إنما الحصول على لتكنولوجيا التي تلبي حاجته؛
- مستعد للتخلص عن منتجه ذو التكنولوجيا القديمة مقابل الحصول على منتج جديد بتكنولوجيا جديدة تحقق آماله؛
- مستعد لتقبل نقصان الحداثة و مشاكل التشغيل التي لا بد و إن ترافق عملية التطوير؛
- مستعد لإيجاد كل الأسباب الإيجابية التي تبرز تبنيه لهذا المنتج المطور.

2-3 إستراتيجية الحجم (volume):

تعبر عن إستراتيجية إحلال substitution، أين تبحث المؤسسة المطورة عن الوصول إلى حجم مبيعات كبيرة بسرعة و ذلك بالحصول على حصة السوق الخاصة بالمنافسين.

2-3-1 مواصفات عامة لـإستراتيجية الحجم: و ندرجها كما يلي: [millier,2005,p194]

- منطق هذه الإستراتيجية ينص على البحث عن الكميات الكبيرة لتعطيه الاستثمارات المكافحة؛
- عادة ما تكون مقترحة من طرف المساهمين أو إدارة المؤسسة بداعي زيادة المردودية؛
- التوجه يكون نحو الأسواق المشغولة بالمنافسين؛
- وجود سوق للمنتج، مما يستوجب إنتاجه بكميات كبيرة و باستمرار؛
- أن يكون توجه المؤسسة الأصلي هو الإنتاج بكميات كبيرة، فبنك لا تبتعد عن مجال عملها الأصلي .

2-3-2 الصفات السلوكية للزبائن المستهدفين بـإستراتيجية الحجم:

كما هو الحال بالنسبة لزبائن القطاعات السوقية الصغيرة، من حيث كونهم يتميزون بصفات خاصة، فإن الزبائن الذين نتوجه إليهم بـإستراتيجية الحجم يتميزون بصفات يجعلهم يحملون اسم زبائن ذوي توجه الشراء الصناعي و من صفاتهم: [guerin et merunko,2000,p223]

- رضاهم التام عن المنتجات التي يستعملونها لقاء حاجاتهم و رغباتهم و لا يشعرون بحاجة للتطوير؛
- يعتبرون التطوير و التجديد مجرد اضطراب لنشاطهم الذي اعتادوا عليه؛

- يرى في احتفاظه بمنتجاتها التي تعود عليها، كل المزايا، أما تبني جديد فمحاط بالمساوئ والسلبيات والأخطار التقنية والمالية، سوء الخدمات، اضطراب العلاقة مع مورد جديد لا يعرفونه و كذا تأخر أجال التسليم؛

1 - الوسائل التسويقية المعتمدة لكل إستراتيجية:

4-1 الوسائل التسويقية المعتمدة في إستراتيجية خلق القطاعات السوقية الصغيرة:

إن العناصر المشكلة لما يعرف بالوسائل التسويقية هي الاتصال، المعلومات التخطيط، التنظيم والرجال.

و من منطلق إستراتيجية خلق الأسواق الصغيرة، و لما كان بعد التسويقي غير مهيكل بعد فان هذه الوسائل غير متطورة لكنها موجودة [millier,2005,pp182,183]

4-1-1 الرجال (التقنيون) :

يعتبر أهم عامل في المشروع هم التقنيون المسؤولون عن التطوير و الذين هم في احتكاك مباشر مع الوظيفة التقنية التي تهم الزبون و ذلك من أجل تحديد و تطوير المنتوج المناسب.

4-1-2 الوظيفة التسويقية:

ليس من الضروري أن تكون مهيكلة بدقة، بل يجب أن تكون مرنة ما أمكن و عادة ما تكون فرق البحث و التطوير هي العنصر الوسيط بالنسبة للزبون و بذلك فهي تحقق الوظيفة التسويقية.

4-1-3 المعلوماتية :

في سياق هذه الإستراتيجية، فإن الأهمية العظمى تتمحور حول الحصول على المعلومات التقنية و التي تهدف إلى تطوير منتوج معين على عكس المعلوماتية التسويقية التي تلقي اهتمام أقل، فعلى أساس المعلومات المحصلة من السوق تقوم باختيار القطاعات التي تستهدفها لذلك من الضروري الاعتماد على دراسة تسويقية تساعدنا في تطبيق إستراتيجية القطاعات السوقية الصغيرة.

4-1-4 التخطيط :

ليس من الضروري أن يكون التخطيط لعملية التطوير رسميا و لا مفصلا لأن ذلك قد يمنع اللقاء العرض بالحاجات.

يمكن إعداد مخطط التطوير بطريقة تدريجية، في ظل الفرص المتاحة و تراكم المعرف التقنية المحصلة، لكن من الضروري تحديد القطاع السوقي الذي تقوم المؤسسة المطورة بتوجيه منتوجها إليه، و المدة الزمنية التي تسوق منتوجها خلالها

4-1-5 الاتصال :

عادة ما تكون سياسة الاتصال على الوجهين التاليين:

- اتصال من نوع علمي (منشورات علمية، مشاركة في مؤتمرات....)؛
- المشاركة في صالونات متخصصة، تهدف إلى التعريف بالمنتج المطور و اختبار ردود أفعال الزبائن فهي طريقة للتعرف على السوق و الحصول على الزبائن الأولي الذين يعبرون عن رغبتهم و اهتمامهم بالمنتج؛

بالإضافة إلى ذلك هذا النوع من الاتصال يسمح باختبار ردود أفعال المشاركين أو القراء و هي تسمح بالحصول على فكرة حقيقة لان المنتوج المطور و نوعية التموضع المناسب له.

لذلك فعلى المؤسسة المطورة التي تعتمد إستراتيجية القطاعات السوقية الصغيرة أن تقوم بنشاطات اتصالية موجهة لفئة صغيرة من الزبائن و بدقة.

و ذلك قصد التمكن من زيارتهم و التعرف على ردود أفعالهم في المستقبل لذلك فإن الاتصالات عن طريق وسطاء قد ينجم عنها اهتمام بالمنتج لكنها لا تؤدي إلى اتخاذ قرار الشراء لذلك على المؤسسة المطورة التنسيق بين هذه الإستراتيجية و بين عمليات لقاء مباشر مع الزبائن أين يمكن النقاش حول أمور تقنية.

و عموما على العملية الاتصالية أن لا تتجاوز الأهداف المسطرة لها دون الحديث المكثف عن المنتوج الذي قد يكون نتيجة طرح أسئلة كثيرة من طرف الزبائن قد لا يستطيع المنتوج الجديد الرد عليها و تلبية رغبات لم ينتج لأجلها فيكون بذلك الفشل المحتم للمنتج و بالتالي فالتأثير الرجعي الأولي يكون غير مرضي.

4-2 الوسائل التسويقية المعتمدة في إستراتيجية الحجم :

و ذكر منها ما يلي: [millier,2005,p189,193]

4-2-1 قوة البيع:

تسعى المؤسسة خلال الفترة التي تسبق عملية تسويق المنتوج إلى إيجاد بائعين تتولى أمر تكوينهم في المجال التسويقي، التقني و المنافسة.

و التكوين يشمل أساساً الأهداف التسويقية المعلومات التقنية (معرفة المنتوج)، المنافسة (التعرف على المنافسين، مزايا و مساوى المنتوج مقارنة بمنتجات منافسة..)

و حول الحجج المستعملة لإقناع الزبائن ، كما على البائعين الإمام بالمواصفات التفصيلية لمنتجات المنافسين ليتمكنوا من إيجاد حجج عكسية.

4-2-2 ترابط الشبكة :

في منطق إستراتيجية الحجم من الضروري أن تعمل قوة البيع و التسويق على ربط شبكة من الاتصالات و الزيارات الدائمة مع المتعاملين مع المؤسسة، مع الزبائن مع المتخصصين..) بهدف التعريف بالنشاط و التعريف بالمنتج المطور المعنوي و تعتبر هذه الشبكة من أهم دعائم الاتصال الممكن الاعتماد عليها لترقية تطوير تقني، فالإشهار، الهاتف... لا تهدف سوى لإعلام الزبون بوجود المنتوج، بينما الصالونات، الزيارات الخاصة، راديو الشارع ، تعطي نتائج هائلة لدفع الزبون إلى شراء المنتوج ومما يزيد النتائج ايجابية هو اللقاء المباشر بالزبون لأنه يستطيع التحدث عن الجوانب التقنية من جهة ، و من جهة أخرى يستطيع الحصول على رأي محايدين لشخص استعمل المنتج قبله.

4-2-3 تدعيم نظام المعلومات :

تعتبر نظام المعلومات عنصر أساسيا في إستراتيجية الحجم و الذي يجب هيكلته انطلاقاً من تجزئة السوق أولاً ثم القيام بعملية التشخيص و ليس العكس ففي هذه المرحلة يتحدد مستقبل المنتوج، فمن الضروري مراقبة ردود أفعال الزبائن الأوائل الذين يتبنون المنتوج و الحصول من خلالهم على الأثر الرجعي le feed Bach المباشر و السريع، مما يسمح بتدراك الأخطاء المرتكبة و ذلك في أسرع وقت ممكن.

و خلال هذه المرحلة يجب أن ترافق المؤسسة ما إذا كانت تحقق النتائج المتوقعة أم لا و ذلك من القطاعات السوقية المستهدفة، و تحاول معرفة أسباب النتائج الغير مرضية، و كذلك أسباب اهتمام بعض الزبائن بالمنتج.

كما تبحث المؤسسة عن التعرف الأمثل على المنافسة و ذلك بالاستعلام المباشر من الزبائن خلال عملية التعاون، أو بالرد المباشر على العروض المقترحة و ذلك لكي تحمي نفسها من المنافسين.

4-2-4 الاتصال :

تنتصف عملية الاتصال بالحذر و التحفظ حتى خلال المرحلة التي تسبق تصريف المنتوج و ذلك حتى تتأكد المؤسسة المطورة من عروضها التقنية المقدمة فتطبق سياستها اتصالية على المدى الواسع، فأي خطأ في هذه المرحلة يعرض المؤسسة إلى خطر النهاية و الزوال من السوق.

و غالباً ما تعتمد المؤسسات المطبقة لـاستراتيجية الحجم على المقالات المنشورة في الصحف و المجلات المتخصصة و التي تلعب دوراً اشهارياً كبيراً، لكن قد ينجم عن هذه الطريقة اضطرابات تنتج عن استعلام الزبائن عن معلومات كثيرة تخص المنتوج ، لا تستطيع المؤسسة إيصالها لهم بهذه الطريقة. لذلك تفضل المؤسسة الاتصال المباشر (معارض، صالونات، زيارات..) و التي تكون أكثر فعالية على مستوى التأثير على قرارات الشراء للزبائن و التي تحكم المؤسسة أكثر في عواقبها فعلية الاتصال تتم أساساً ضمن شبكة و تكون عملية اتصال تقنية، أما في حالة الصناعات التي تتسم بوعرة تطوير عالية، و منافسة حادة تعتمد المؤسسة على النظاهرات الإعلامية من خلال دعوة الصحفيين و الزبائن إلى عمرية عرض للمنتج و القيام بالشرح و التقديم للمواصفات و الكفاءات من طرف مختصين بالمؤسسة.

5-2-4 التخطيط :

إن المهام التي تسبق مرحلة بعث المنتوج الجديد المطور تقنياً، يجب أن تكون منظمة و بدقة في المهام الخمسة التالية:

- التنسيق الذي يقوم بها المسئول عن المشروع أو مدير المنتوج؛
- التموين و الإنتاج؛
- تنشيط و تفعيل الشبكات؛
- الاتصال ؛
- التكوين .

و تتمثل العناصر الحرجة لهذه المهام في النقاط التالية:

- تصور و إعداد و تنفيذ اللوحات الإشهارية؛
- عناصر المخزون المقترن على مصلحة الإنتاج؛
- أماكن التخزين ؛
- إدارة المبيعات؛
- ما بعد البيع، و يضم تكوين و إعداد شبكة صيانة خاصة بالمنتوج المطور.

و لتتمكن المؤسسة من مواجهة المنافسة الموجودة و المحترفة، يجب عليها الاهتمام باحترام مواعيدها، فوضع المؤسسة يكون سيئاً للغاية إذا قامت بالإعلان عن الإصدار القريب لمنتوج معين واستغرقت سنة كاملة لذلك لأنه في حالة المنتجات ذات التقنية العالمية و خاصة في التوجه الخاص بالإنتاج بكميات كبيرة (الحجم) يقوم الزبون بالانتظار مطولاً، لكنه بمجرد شرائه لمنتوج منافس ، فهو لن يعود الشراء لإرضاء المؤسسة، و منه فأي خلل قد يضيق التكاليف و بسرعة

و منه يجب على الأقل أن يكون نموذج المنتوج (prototype) والسلسلة الاولية (le pré-seri) جاهزين قبل الإعلان عن وجود المنتوج ، فاحترام الإجراءات مخطط الإطلاق مهم جدا و جوهري عند بعث منتوج ينتمي لمنطق الحجم و أي خطأ يرتكب كأن لا يصل المخزون في الوقت المناسب مثلا يمكنه التأثير على العملية الإنتاجية و يدمر كل الجهد السابقة.

IV - الأساليب التسويقية لتطوير المنتجات:

إن عملية التطوير و التحديث لا تعني فقط التطورات التقنية و التكنولوجيا الجديدة و إنما قد تكون من خلال إضافة مواصفات قد تكون بسيطة للمنتج، من أجل استخدام جديد أو تغيير للغلاف و لنمط التعبئة و ذلك قصد ملائمة شريحة جديدة من الزبائن ، و قد يكون ذلك أيضاً من خلال إضافة خدمات أو تنويع في المنتجات و الخدمات أو في طريقة العرض...الخ، فعملية التطوير بهذا التصور تهدف إلى خلق أسواق جديدة و تعزيز ولاء المستهلكين الحاليين لمنتجات المؤسسة كما يسمح بالابتعاد عن الصدام المباشر مع المنافسين الأقوياء و ذلك بإيجاد منتجات لا يوجد في مجالها منافسون مباشرون.

و تجدر الإشارة هنا لأنّه لا نجاح لهذا النوع من التطوير للمنتج، لا بد من اشتمال المزيج التسويقي للمنتج الجديد على خصائص إضافية، كمنافذ التوزيع المبتكرة و ذلك لضمان قبول المستهلكين أو المستخدمين لها، كذلك يجب تحديد مجموعة المنافع أو الفوائد التي يحققها المنتج الجديد للمستهلك المحتمل، و بناء عليه فإنه لا بد من وضع تلك المواصفات المعززة بقيمة و سمعة المنتج الجديد المنوي تحقيقها لدى المستهلكين المستهدفين منها حيث يبرز مجال التميز و التطوير للمنتج بشكل واضح .

1- المتطلبات التسويقية و تطوير المنتجات:

كما أن هناك متطلبات تقنية في تعريف المنتج الجديد فان هناك أيضاً متطلبات و تفاصيل مرتبطة بعناصر المزيج التسويقي، فمثلاً تعتبر المبيعات المتوقعة للمنتج خلال فترة زمنية محددة، الأهداف العامة و الثانوية المطلوب انجازها بالإضافة إلى كلفة كل مدخل من المدخلات، من الأمور التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند البدء بعملية التطوير للمنتج، فالمطلوب هنا أيضاً هو تحقيق المعرفة و التجربة و تحقيق منافع الاستعمال أو الاستهلاك التي يجب إدراكها أو لمسها من قبل المستهلك المستهدف كما تتضمن المتطلبات التسويقية تحديد مستويات الأسعار لكل مرحلة من المراحل التطوير و وجود خطط استراتيجية لتعامل مع الظروف الطارئة بهدف التكيف معها و تجدر الإشارة هنا إلى أن كل منتج سلعي أو خدمي في المؤسسات المعنية بالتطوير يجب أن يكون خاضعاً لعملية التعديل أو التحديث بما في ذلك المنتجات الجديدة و التي مرت بمراحل دقيقة في حياتها و من المعروف في المؤسسات المعاصرة أنه مهما بدا المنتج جيداً فهو بحاجة دورية للتطوير من وقت لآخر و بالتالي يجب أن تخضع عملية التطوير لاعتبارات أساسية أهمها: [عبيدات، 2004، ص 21]

- تهيئة بيئة مناسبة للتحديث و الإبداع و التطوير و الابتكار؛
- تبني سياسة التطوير كإحدى دعائم التنمية في كافة أوجه الحياة؛
- أن تعتمد إستراتيجية التطوير على أهداف ممكنة التنفيذ؛

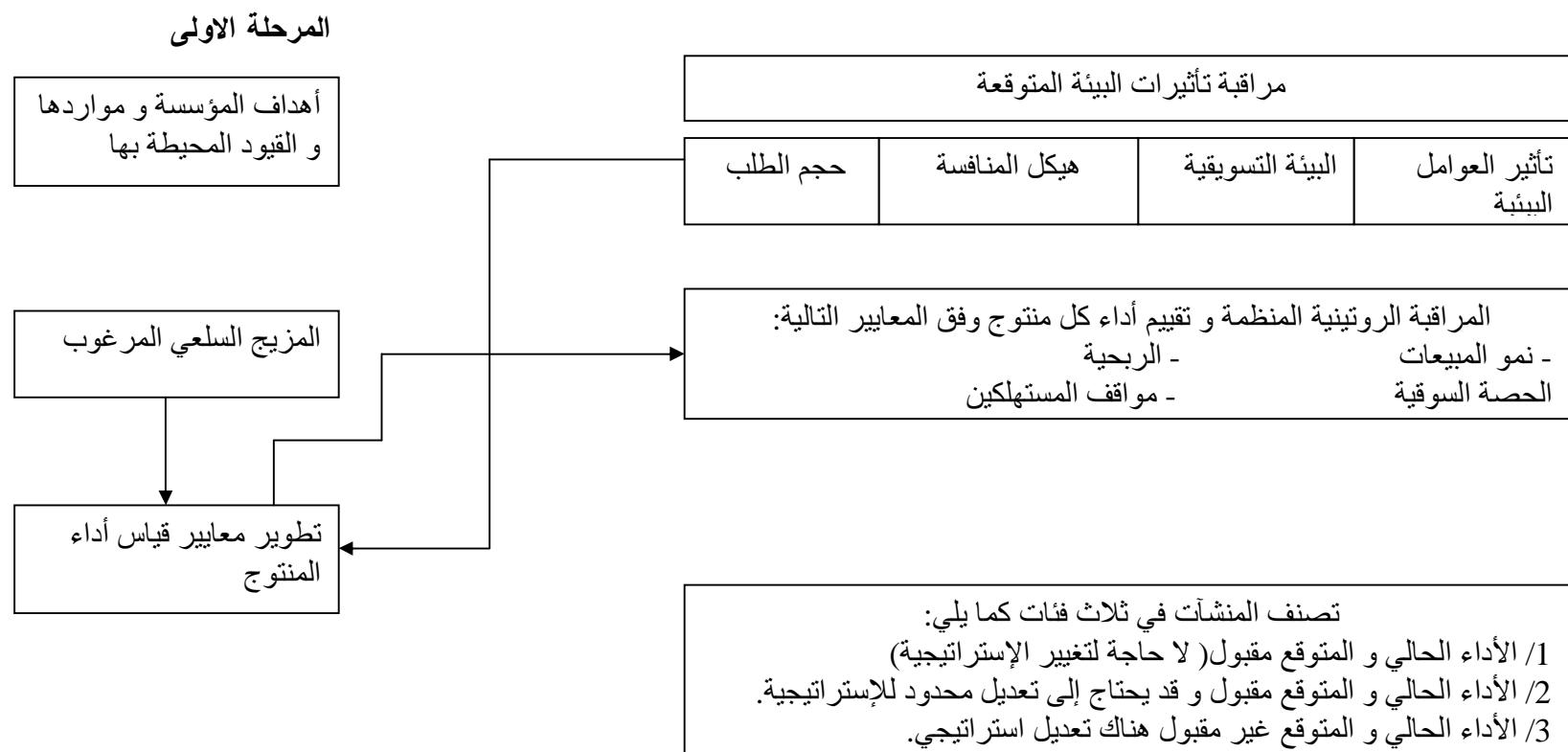
- توفير الموارد البشرية و المادية الكافية لإحداث عمليات التطوير على المستويين الكلي والجزئي.

١-١ العوامل المحفزة على تعديل المنتجات:

إن الأداء الضعيف لبعض المنتجات يفرض على المؤسسات المعنية ضرورة تعديل بعض مواصفات السلع المقدمة من قبلها أو جراء التعديلات اللازمة لبعض عناصر المزيج التسويقي لها، و ذلك بلا بد و أن يستند إلى مجموعة عوامل أهمها: [المراجع السابق، ص 129]

- التراجع المتكرر و المنتظم في معدل المبيعات للمنتج؛
 - التراجع الثابت في الحصة السوقية للمنتج في الأسواق المستهدفة؛
 - التراجع الكبير في الأرباح خلال الفترة زمنية معينة؛
 - تقديم منتجات منافسة جديدة، مماثلة لمنتجات المؤسسة؛
 - بعض التعديلات في التشريعات الحكومية تقود إلى ضرورة التعديل في مواصفات المنتجات و المقاييس المرتبطة بها؛
 - التطورات و التعديلات في نظام التوزيع المتبع من قبل المؤسسات التي تسوق علامة تجارية محددة من فئة سلعة ما و الذي قد يؤدي إلى تعديل موازي في المزيج التسويقي لها.
- و الحقيقة أن إيجاد الآليات الفعالة لمراقبة حركة الطلب في الأسواق على كافة أنواع المنتجات (الحالية ، المعدلة و الجديدة) هو الذي يوفر ذلك الكم الهائل من البيانات التي يمكن تحليل أثرها على ما يجب فعله أو تعديله أو إلغاؤه.
- و من هذا المنطلق ندرج المخطط التالي لنموذج تعديل أو إلغاء المنتجات.

شكل رقم (4-2) : نموذج تعديل أو إلغاء المنتجات

**المرحلة الثالثة**

- 1/ إجراء تقييم مفصل للمنتج بالاعتماد على المعايير التالية:
- الأرباح: المبيعات و الحصة السوقية المتوقعة
 - تأثير المنتج الجديد على المنتجات الحالية.
 - مدى الانسجام مع المزيج السمعي الحالي.
- 2/ إيجاد إستراتيجية بديلة مثل تعديل المنتج، إعادة، حلاله،تعديل الإستراتيجية أو إلغاء المنتج.
- 3/ تقييم الاستراتيجيات البديلة مثل إجراء تنبؤات جديدة.

القرارات

لا تعديل على المنتج

تعديل المنتج

تعديل الإستراتيجية

إلغاء المنتج

على الإستراتيجية

وضع خطط و إجراءات الإلغاء

المصدر: عبيادات، 2004، ص، 133

2 - أشكال التطوير من خلال المنتوج:

من بين الأساليب التي يمكن للمؤسسة اعتمادها لتطوير منتجاتها تلك الخاصة بتحسين و تعديل منتجاتها و التي تخضعها لتعديلات و تحويلات بسيطة يمكن إدراكتها من قبل المستهلكين، و ذلك بغرض إعادة الحيوية لها.

تعتبر هذه الطريقة لتطوير المنتجات أداة تنافسية مرنّة جداً للسهولة و السرعة التي توفرها تكيف خصائص المنتوج مما يزيد من تفضيل الزبائن الحاليين لمنتجات المؤسسة و إلى التغلغل في قطاعات سوقية جديدة ، و بالتالي فهذه الطريقة تساهم بفعالية في توجيه إستراتيجية المؤسسة.

و حسب ph, kotler فإن المؤسسة تستطيع التغيير الدائم في منتجاتها المعروضة بالاعتماد على 5 عناصر:

- المنتوج؛
- الخدمات؛
- العمال؛
- نقاط البيع؛
- صورة المؤسسة.

1-2 المنتوج:

و هو يضم أبعاد كثيرة، فمن جهة هناك منتجات تبدوا غير قابلة للتغيير و التعديل: كالملح، الاسمنت...الخ، و حتى على هذا المستوى قد يكون هناك نوع من التغيير الواضح، و على العكس من ذلك هناك منتجات تتأثر بالموضة مما يجعلها في تغيير مستمر.

و حقيقة هناك 09 محاور ممكنة للتغيير و تعديل المنتوج: [kolter et dubois,1998,p314]

2-1-1 الشكل:

تغير الحجم أو المظهر الفيزيائي للمنتج، يمكنه أن يعطي عدد من الاختلافات..

2-1-2 الشكل التكويني:la configuration

كل منتوج يمكن عرضه بعدد من الوظائف، فالنموذج الأساسي للمنتج، و ذلك من خلال طرح الأسئلة على المشترين: ما هو الجانب الذي يعجبكم و ما هو الجانب الذي لا يعجبكم في هذا المنتوج ؟ هل هناك موصفات تعتقدون أنها تمثل تغييراً للمنتج يمكنكم اقتراحها؟ ما هو ثمن الذي يمكنكم دفعه مقابل موصفات إضافية ؟ [المرجع السابق، ص 314]

تقوم المؤسسة بعد ذلك باختيار الموصفات التي ستضاف للمنتج، القيمة الملاحظة مع تكلفة الحصول كبداية لإلغاء التعديلات المكلفة و التي لا يتم تقييمها في السوق و الاختيار النهائي يشمل اعتبارات أخرى (الميزة التافسية، خدمات ما بعد البيع.....).

3-1-2 الكفاءة:

ترتبط الكفاءة بمستوى النتائج المتحصل عليها من الوظائف الأساسية و في أغلبية المنتجات يمكننا أن نلاحظ مستويات عديدة للكفاءة أو النوعية و الدراسات التي قام بها المعهد الاستراتيجي للتسويق (kotler et Dubois,1998,p315) stratégie marketing Institute أظهرت وجود علاقة بين نوعية المنتوج و المردودية و في نفس الوقت نجد أن العلاقة ليست خطية فهناك حدود يصير بعدها الربح هامشى، و بنفس الطريقة مستوى عالى من الترقية لا يكفى لدعيم نوعية ردئه فلا يجدى ترقية منتجو ردئ .

- الإشكالية الثانية هي إدارة الجودة عبر الزمن و يمكن ذكر ثلات حلول ممكنة هي: تطوير، صيانة، إنقاص.

- الحل الأول: تطوير يتطلب جهدا في البحث و هو غالبا ما يحقق المردودية المثلثى.

- الحل الثاني: الصيانة مستعملة بكثافة على مستوى المؤسسات الغير مهددة في أسواقها.

- الحل الثالث: الإنقاص يبرز الجوء إليه في حالة ارتفاع التكاليف و إذا ما أرادت المؤسسة استبدال بعض المكونات أو العناصر بأخرى أحسن تقوم بالإإنقاص من النوعية برغبتها و ذلك من أجل تحسين الربح في المدى القصير لكنها لا تدرك أن تنقص في نفس الوقت دورة حياة المنتوج و بالتالى فهي تنقص من المردودية الإجمالية.

4-1-2 المطابقة : la conformité

تعبر عن المعايير التي (على المنتوج احترامها) يجب توفرها في المنتوج في الظروف الطبيعية للاستعمال و اذا كان هناك اختلاف كبير عن هذا المعدل فقد يؤثر ذلك على قرار بعض الزبائن في معادلة الشراء[dubois.1998.p283]

2-1-5 الديمومة (الاستمرارية) : durabilité

يمكن تعريفها على أنها مدة حياة المنتوج في الظروف الاعتيادية للاستعمال فغالبا ما يقوم الزبون بدفع ثمن اكبر لمنتوج يعتقد انه يتمتع باستمرارية أطول لكن هناك حدود لا يمكن تجاوزها، فان كان المنتوج يخضع لقيود كالمواضحة أو غير مستعمل (مهجور obsolescence) فان الاستمرارية الحقيقية

أقل من استمرارية حياته التقنية، و كمثال في مجال البرامج الالكترونية logiciels فهي غالبا محدودة لبعض سنوات و أحيانا بضعة أشهر [lanbrin,1996,p325]

6-1-2 قابلية التنفيذ :

يمثل الايطار الذي يستمر خلاله المنتج في العمل نحو العكس يعرف بالعجز في الاستعمال و البحث عن الضمان الأمثل (الأقصى) طالما كان محورا أساسيا لطرق تحسين النوعية.

6-1-7 إمكانية التصليح :

يمكن تعريفها بمدى سهولة إنهاء نقصان التشغيل لمنتج معين، و عادة ما تكون هذه الإمكانية مثل في حالة ما إذا استطاع المستعمل بمبادرةه الخاصة من تغيير القطع المعطلة بأخرى صالحة. و لجأت بعض المؤسسات الى وضع خط هاتفي خاص بالخدمة و إفادة الزبائن بمعلومات لتصليح الأجهزة و ذلك عن بعد، لكن يلعب عامل الوقت و الآجال التي يتم فيها الرد على تساؤلات و استفسارات الزبائن عملا أساسيا لإرضائهم لذلك قد يتم تقصير هذه الآجال بإعداد قاعدة للمعلومات تضم الإجابة على الأسئلة شائعة الحدوث.

6-1-8 الطراز :le style

يضم عنصر الطراز عنصرين مهمين: المظهر الخارجي للمنتج و التأثيرات الناجمة عنه، و تكمن أهمية الطراز في إحداث تغيير و تمييز صعبة التقليد، لكن الطراز المتميز لا يعبر عادة عن تشغيل في مجال التسويق و أهم عناصر الطراز هو التكيف conditionnement و الذي لا يمثل الانطباع الأول الذي يكونه الزبون عن المنتج.

6-1-9 التصميم :

كل الأبعاد التي سبق ذكرها تصل إلى نقطة التصميم في جوهر عملية تصوّر التصميم للمنتج، نسمى تصميماً مجموعة العناصر التي تؤثر على خصائص و وظيفة المنتج من وجهة نظر مستعمله . بالنسبة للمؤسسة المنتوج الجيد أسهل للتصنيع و التوزيع، أما بالنسبة للزبون يجب أن يكون التصميم حسن المظهر، أسهل للفتح، الاستعمال، التصليح، و يمكن التخلّي عنه في الوقت المناسب [صميديعي، 2000، ص207]

و لازالت العديد من المؤسسات تخلط بين التصميم و الطراز و لا تستثمر بما يكفي في هذا المجال، رغم أن التصميم نوعية عالية ينجم عنه قيمة مضافة، تبرز قبول سعر مرتفع من قبل الزبائن و المراقبة الدورية لتصميم المنتجات المقترحة من طرف المؤسسة تظهر دائما مجالات حساسة للتطوير.

2-2 التغيير من خلال الخدمات:

عندما يصعب على المؤسسة التغيير في منتوجها الملموس تبحث عن الميزة التنافسية فإنها تلجأ إلى الاعتماد في ذلك على خدمة أو مجموعة من الخدمات و ذلك بانتهاجها لإحدى السبل التالية :

2-2-1 سهولة الطلب:

و يتمثل ذلك في تسهيل ما أمكن تمرير الطلبية من طرف المؤسسة إلى الزبون و قد تتحمل ذلك من خلال بعض الوسائل لتسهيل ذلك كتوفير المخلفات الجاهزة ، التسويق المباشر و البيع بالراسلة.

2-2-2 الآجال:

إن وقت تسليم الطلبيات يلعب دورا هاما في جذب الزبون فاحترام الآجال عنصر مهم ينجم عنه شكل جديد للتسويق و هو مجال لتسخير الوقت أو التسويق السريع Cohen et] le turbo marketing [antres,2000,p37

2-2-3 التنصيب :

مجموعة العمليات اللازمة لجعل المنتوج في حالة عمل منذ إ يصله و جهته النهائية، فعدة مجالات كبيرة متخصصة تجعل من هذه الخدمة عنصرا رئيسيا في إستراتيجيتها لتميز عن غيرها.

2-2-4 التكوين:

و تشمل كل الأنشطة الموجهة للعمال الذين سوف يكون لديهم تعامل مباشر مع المنتوج.

2-2-5 النصيحة :

و هو توفير المعلومات ، بنوك المعلومات أو تدخلات لخبراء لدى المؤسسة و قد تكون ذات تسعيرة منفصلة عن سعر المنتوج، و تمكن الزبون من الاستفادة من تحاليل إضافية، كذلك تدخلات للاستشارات الإستراتيجية مقتربة أيضا.

2-2-6 التصليح :

يعتبر عنصر هاما في مجال المنتجات المعمرة و المنتجات الصناعية.

2-2-7 خدمات أخرى:

لا يخلو هذا المجال من الخيال لتوسيع لائحة الخدمات التي يمكن للمؤسسة اقتراحها على الزبائن، قد يكون ذلك باسترجاع منتجات قديمة من عند الزبائن ، قرض سخي، تجهيزات منح علاوات للزبائن الأولياء

2-3 التغيير عن طريق العمال :

يمكن للمؤسسة الحصول على ميزة ملحوظة و جوهرية و ذلك بتشغيلها و تكوينها لعمال بنوعية عالية و في هذا الخصوص يجب على المؤسسة التطوير في المجالات التالية:

- الجدارة la compétence: أي التحكم في المهارات المكتسبة؛
- أهلا للاحترام و الاعتبار؛
- أهلا للثقة؛
- الضمان و الاستمرارية؛
- عامل خدوم يهتم بمشاكل الزبائن؛
- الاتصال الجيد و ذلك بالاستماع الجيد و وضوح التعبير.

2-4 التغير عن طريق نقاط البيع:

يمكن للمؤسسة أن تغير و تتميز من خلال طبيعة نقاط بيعها و خاصة مستوى خبرتهم و درجة كفاءتهم.

2-5 التغيير عن طريق صورة المؤسسة :

يجب أولا التفريق بين هوية المؤسسة و صورتها و سمعتها، فالأولى تعكس الطريقة التي تسعى المؤسسة لإظهارها في السوق، بينما الصورة فهي تمثل ما يعلق في ذهن الجمهور (المتألقين) عن المؤسسة.

و في محاولة للبحث عن هوية تعمل المؤسسة على تغليب أصلية الرسالة، إعطاء أهمية بالغة لإعداد رسالة أصلية، بصفات مميزة و قدرة على التأثير، إعداد هذه الهوية و قدرتها على التأثير في الجماهير يجعلها تحتاج إلى كثير امن الإبداع و الصبر و بمجرد إيجاد الهوية المناسبة يجب العمل على نقلها عبر مختلف وسائل الاتصال و مختلف أشكال التعبير و خاصة ما يلي:

1-5-2 الرموز :

الصورة القوية تضم رمز أو مجموعة رموز تسهل عملية التعرف على المؤسسة أو التعرف على علامتها التجارية، قد يكون الرمز عبارة عن شعار logo أو شيء autre objet حيوان، نبتة، كما يمكن تسمية المنتوج باسم أحد النجوم و قد يكون لونا أو موسيقى.

2-5-2 الإعلام:

يتم التعبير عن الهوية المختارة عن طريق الإشهار الذي يضم الجانب المكتوب والمرئي و التي يدعم أحدها الآخر عن طريق سبل أخرى كالتقارير السنوية للعمارات، السيارات، بطاقة تعريفية

3-5-2 الجو :

المحيط العام و الاجتماعي الذي يتم شراء المنتوج ضمنه و استهلاكه و هو عنصر آخر للصورة فمثلا البنوك التي تريد إظهار صورة جيدة عليها الاهتمام بالبنيات ، ديكور و كالإشهار ، الألوان، الأجهزة و المفروشات.. الخ.

3-5-3 الأحداث :

على المؤسسة تدعيم صورتها من الأحداث التي تمولها.

3 - أساليب أخرى للتطوير:

3 - 1 توسيع تشكيلة المنتجات:

تتمثل في إضافة متغيرات جديدة إلى نفس الصنف من المنتجات تحت اسم العلامة التجارية الحالية، و هي حالة تنتج عن القدرة الكبيرة على الإنتاج التي تتمتع بها المؤسسة، و رغبة المؤسسة في إشباع رغبات التوسيع لدى المستهلكين أو رغبتها هي في محاصرة المنافسة، كما تسمح لها هذه الإستراتيجية بتدعم موقعها في السوق [venette,2000,p256] و هناك ثالث استراتيجيات ممكنة لتوسيع تشكيلة المنتجات.

3-1-1 توسيع تشكيلة المنتجات نحو الأسفل:

تبدأ أغلبية المؤسسات في بداية نشاطها باستهداف أعلى و وسط التشكيلة لتوسيع فيما بعد نحو أسفل التشكيلة.

كما قد تلجأ المؤسسات إلى إضافة منتجات بسعر أقل إلى تشكيلة منتجاتها و تهدف بذلك إلى كسب هذا النوع من الزبائن لكي تتمكن أن تبيعهم منتجا أعلى سعرا في المستقبل ن لكن هذه المقاربة يجب أن تستعمل بحذر فقد تفقد العلامة التجارية معناها، إضافة إلى صعوبة امتلاك نفقات بعث المنتجات الجديدة المتكرر كذلك فإن خطر التأكل التناقض la cannibalisation بين منتجات التشكيلة ، لا يمكن تجاهله.

3-1-1-1 مبررات التوجه نحو هذا النوع من التوسيع:

و نذكر منها [kotler et Dubois,1998,p420]

- ضعف نمو أعلى التشكيلة؛
- تكمئة تشكيلة منتجاتها لمنع المنافسة من دخول هذا السوق؛
- الاستفادة من سمعة المؤسسة؛
- تهديد المنافسة في أعلى التشكيلة؛
- استثمار في سوق الاستهلاك الواسع.

3-1-1-2 المحاذير المتوقعة لهذا التوجه:

و يمكن تلخيصها في ما يلي المرجع السابق، ص[421]

- منافسة المنتجات الجديدة للمنتجات الأصلية؛
- التعرض لهجوم من قبل المنافسين؛
- الإساءة إلى سمعة و صورة المؤسسة

3-1-2 توسيع تشكيلة المنتجات نحو الاعلى:

يمكن أن تلجأ مؤسسة مت蓬ضة في أسفل التشكيلة إلى طرح منتجات في وسط التشكيلة، كما يمكن أن تمارس هذا التوسيع مؤسسة مت蓬ضة في وسط التشكيلة بطرح منتجات في أعلى التشكيلة [حسين علي،2000،ص212]

3-1-2-1 مبررات التوجه نحو هذا النوع من التوسيع: [kotler et Dubois.1998,p423]

- الاستفادة من سوق يتميز بمعدل نمو أو هامش ربح مرتفع؛
- إضعاف المنافسين الذين لا يتمتعون بمركز قوي؛
- محاولة تغيير صورتها؛
- الاستفادة من مبدأ التضاد.

3-1-2-2 المحاذير المتوقعة لهذا التوجه: [المرجع السابق، ص421]

- التعرض لهجوم مضاد من قبل المنافسين؛
- إحجام المستهلك عن الشراء بسبب افتقاره بعدم قدرة المؤسسة على تقديم منتجات بمواصفات عالية؛

- عدم توفر المؤسسة على الكفاءات اللازمة لتمكن من تسويق منتجاتها حصريا.

3-1-3 التوسيع في الاتجاهين:

كان توسيع مؤسسة متموضعية في وسط التشكيلة إلى الأعلى أو الأسفل في نفس الوقت و ذلك من إمكانياتها التكنولوجية و المالية و البشرية و لهذا التوجه مبررات و محاذير الحالتين السابقتين. [حسين علي، 2000، ص214].

3-2 توسيع العلامات التجارية :

يعبر اسم العلامة و اختياره من أهم القرارات التي يجب أن تثال الرعاية الكاملة من قبل المؤسسات المعنية، و يرتبط اسم العلامة بالفظ أو المصطلح أو الرمز و التصميم أو أية تركيبة أخرى والتي تهدف إلى تعريف و تمييز المنتوج عن غيره من المنتجات الأخرى المنافسة. كما تمثل العلامات التجارية مجالاً للتطوير و التحديث و ذلك بإضافة علامات تجارية جديدة إلى ما بحوزتها ضمن ما يعرف بتوسيع العلامات التجارية و يتم ذلك باستعمال اسم مرموق ، حق نجاحات وبرهن على مصداقيته و ذلك في بعث منتوج جديد [dubois,1998,p293]

و هذه الطرقة شائعة الاستعمال في مجال منتجات الترف خاصة لإمكانية الاستفادة من عدة مزايا ذكر منها: [kotler et dubois,1998,p433]

- استعمال اسم يتمتع بشهرة كبيرة بين الناس؛
- استغلال الصورة الحسنة للعلامة التي أثبتت جودتها؛
- تقادي المؤسسة استثمار أموال طارئة حتى تصبح العلامة الجديدة معروفة.

و بالمقابل هناك عدة أخطار ترافق هذه الإستراتيجية من بينها: [نفس المرجع السابق، ص433]

- إمكانية فشل المنتوج الجديد و بالتالي تحمل المؤسسة الأعباء المالية؛
- عدم ملائمة الاسم الجديد، منتجات المؤسسة، مما يخلق نوعاً من الالتباس لدى المستهلكين؛
- إمكانية فقدان النشاط الرئيسي للمؤسسة لمصداقيته.

و بالتالي على المؤسسات التي تبني هذه الإستراتيجية أن تدرس جيداً مزايا و مخاطر ذلك على منتوجها، و مراقبة و التأكد من عدم تعارض العلامة الجديدة مع الصنف الجديد من المنتجات.

3-3 منتج بتموقع جديد:

و هي المنتجات التي يتم تعديل الطريقة التي يراها بها المشتري المحتمل و ذلك من خلال التعديل الجواب المدركة فقط [lanbrin,1996,p344]

و مهما يكن التموضع الجديد المرافق لعلامة تجارية معينة، كأن يكون مرتبطة بالصورة القديمة مثلا، فان هناك دوما عوامل قد تهدد وجود المنتج ، كظهور منافسين يقدمون منتوجا بعلامة تجارية مشابهة، موجهة لنفس القطاع السوقي، أو تغيير تفضيلات و ميولات المستهلكين بطريقة في غير صالح العلامة، لذلك على رئيس المنتوج (المسئول عنه) أن يأخذ بعين الاعتبار عاملين مهمين قبل اتخاذ قراره بإعادة تمويع المنتوج و هما: [kotler et dubois,1998,p434]

- تكلفة إعادة التمويع للعلامة و التي تضم نفقات التحسين للمنتج ، و عموما ترتفع التكلفة بزيادة

درجة التعديل و التحسين المراد ؟

- الربح المتوقع تحقيقه من الوضعية الجديدة لإعادة التمويع، و الذي يعتمد على عدد المستهلكين الموجودين في منطقة مختارة، و مدى تكرارهم المتوسط لعملية الشراء ، و كذلك على عدد وقوة المنافسين المتواجدین ضمن هذا القطاع السوقي أو المستعدین لدخوله بالإضافة إلى سعر البيع المعتمد.

خلاصة :

من خلال ما ورد في الفصل الثاني فإننا نخلص إلى أن المنتوج الجديد من وجهة نظر التسويق هو كل منتوج خضع لدراسة معمقة، وأعيد النظر في المزيج التسويقي المرافق له، و ذلك باتجاه أسلوبين رئيسيين للتطوير و التحديث هما:

1/ الأسلوب التقني: و الذي تكون نتيجته، منتجات جديدة أصلية، لم يسبق لأي مؤسسة أن قدمتها في السوق، و بالتالي تكتسب المؤسسة المطورة ميزة تنافسية هامة ، رغم ما تحمله هذه الطريقة من مخاطرة تقنية و تسويقية و مالية، بالإضافة إلى إمكانية رفض المنتوج الجديد الأصلي و عدم تقبل المستهلكين المستهدفين له، لما يفرضه من تغيير للعادات الاستهلاكية و المعيشية التي اعتادوا عليها.

2/ الأسلوب التسويقي: و الذي يعتمد على تغيرات و تحسينات تمس الجوانب المدركة للمنتوج من قبل الزبائن و تلجم المؤسسة لذلك نتيجة التغير الدائم لأدوات و ميلات الزبائن و كذا لمسايرة التطور الحاصل، أو استجابة لظروف موسمية أو سنوية أو كاستدراك لأخطاء و مساوئ في المنتوج المطور و استخدام عملية التطوير و التحديث للمنتجات في المؤسسات يعبر تجسيدا واقعيا المفهوم الحديث للتسويق الذي يرتكز أساسا على تلبية حاجات و رغبات المستهلكين و أذواقهم المتتجدة من وقت لآخر.

و رغم خصوص هذا الموضوع لوجهات نظر عديدة فإنه يترك أثاره على تسويق منتجات المؤسسة، و من أهم الفوائد التي تتحققها عملية التطوير و التحديث في اللغة المعاصرة للتسويق في المؤسسات ذكر ما يلي:

- استمرار نمو المبيعات و الأرباح و من ثم المؤسسة المطورة؛
- مقابلة الاحتياجات المتطرفة للسوق و للمستهلكين؛
- استغلال طاقة الإنتاج و الإمكانيات و الخبرات المتوفرة لدى المؤسسة؛
- مواجهة مرحلة الانحدار للمنتجات الحالية؛
- تقليل مخاطر الاعتماد على منتوج وحيد؛

- تكوين سمعة طيبة لدى جمهور المتعاملين تجاه المؤسسة و مكانتها.

و على هذا فان استخدام أساليب التطوير و التحديث تساعده في حل المشكلات التسويقية التي تقابلها المؤسسة ، لذلك يجب عليها التأكد من جميع مراحل عمليات التطوير و انتهاج الأسلوب المثالي لتقديمها و بعثتها في السوق .

الفصل الثالث

مراحل تطوير المنتوج

تمهيد:

تعتبر عملية بعث و تقديم المنتوج الجديد في الأسواق من الأمور الصعبة و الخطيرة، التي تحتاج إلى إدارة جيدة ، تخص الإجراءات المرتبطة بوضع، تحليل، تنظيم، تحطيط، تنفيذ و التحكم بالمنتجات المعدلة و خصوصا الجديدة الأصلية منها، و بما يشبع حاجات و رغبات المستهلكين الحالين و المحتملين من جهة و يحقق أهداف المؤسسة المعنية بالتطوير من جهة أخرى و للطرق لمختلف مراحل عملية بعث و تقديم المنتوج الجديد نتناول بالدراسة المحاور التالية:

I. اختيار و إعداد المنتوج الجديد.

II. التتبؤ بالمبيعات و إختبار السوق.

III. بعث منتوج جديد.

IV. سلوك المستهلك.

1- أفكار المنتجات الجديدة:

1-1 مصادر أفكار المنتجات الجديدة: يمكن التعبير عن الفكرة الجديدة بأنها ذلك المنتوج (سلعة أو خدمة) الذي يشتمل على منفعة مطلوبة أو مرغوبة من قبل المستهلكين في أسواق معينة. فال فكرة ما هي إلا تعبير لفظي تتبعنا عن شيء ما، عن موقف أو عن إدراك المستهلك أو المستخدم نحوها بأنها تحقيق له منافع أو فوائد يريدها و بتكلفة معقولة.

و من ثم وجب على المسؤولين عن عملية التطوير أن يتيقظوا لأفكار المنتجات الجديدة و مصادرها سواء كانت هذه المصادر داخلية أم خارجية. [عبيدات ، 2005، ص 54]

1-1-1 المصادر الداخلية لأفكار المنتجات الجديدة: و تسليم الأفكار الجديدة

للمنتجات من عدة مصادر داخلية يمكن أن نذكر منها: [help,2001,p157]

- مصلحة البحث و التطوير بالمؤسسة:

تسعى أنشطة البحث و التطوير للإجابة على التغيرات و التطورات التي تظهر في السوق حتى تحافظ المؤسسة على مستوى التنافسي و ازدهارها، و مهما كان حجمها، فهي تتخذ سياسة للبحث و التطوير تخصص لها مصلحة تعني بها، و تضم أنشطة البحث و التطوير المراحل التالية:

- البحث الأساسي: إن الأعمال التي تهدف إلى الاستثمار في البحوث الأساسية، تعتبر جانباً مهماً للاستثمار في البحث و التطوير ككل، حيث لا يخفى أن الأنشطة العلمية هي التي تولد المعرف و الأفكار و أن كانت في شكلها الأول الخام فهي تتطور تدريجياً إلى تكنولوجيات، إذن تهدف هذه الأبحاث إلى جيارة المعرف الجديدة و الأفكار و الاختراعات النظرية البحثة، دون تصور مسبق لإمكانية تطبيقها، و تحصل المؤسسة على هذا النوع من الأبحاث من المراكز الوطنية للبحث و التطوير، الجامعات، المخابر الخاصة ... و إذا توفّرت المؤسسة

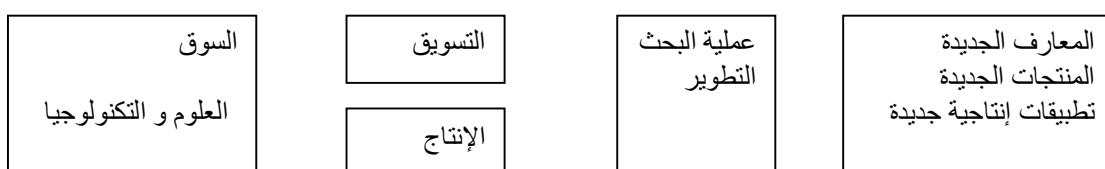
على موارد مالية ضخمة، فهي تقيم داخلياً مراكز للبحوث خاصة بها تسعى من خلالها إلى تحقيق التطور التقني و الاقتصادي و إدماجها صناعياً.

- البحث التطبيقي:** هذه البحوث تمكن من حيازة المعرف و الأفكار الجديدة لكن تختلف عن سابقتها في كونها موجهة لهدف أو موضوع معين و محدد، تسعى المؤسسة من وراء تطبيقها إلى إحراز منتجات جديدة أو طرائق إنتاج جديدة و هنا تختص المؤسسة بهذه الأبحاث دون اللجوء إلى مصادر خارجية.
- أبحاث تطوير العمليات و المنتجات :** تسمى أيضاً بالتطوير التجاري، تتتألف من أنشطة تقوم أساساً على معرفة موجودة مسبقاً، من خلال الاكتشافات و النتائج المحققة في الأبحاث الأساسية و التطبيقية، و أيضاً انطلاقاً من أعمال المؤسسة التي تعطيها الخبرة المتراكمة التي تمكنها من التجديد، التحسين و التطوير في المنتجات و طرق الإنتاج.

و ما يمكن ملاحظته إن الأبحاث الأساسية و التطبيقية لا تكلف المؤسسة كثيراً فقط يتشرط إقامة علاقات و ارتباطات مع مراكز البحث الخارجية عن المؤسسة، في حين نجد أن أبحاث التطوير تحتاج إلى تكلفة باهظة نتيجة للدراسات التقنية و الاقتصادية الواجب إعدادها، أيضاً فهي تتطلب إقامة علاقات و تفاعلات بين مختلف وظائف المؤسسة [البحث و التطوير- التسويق- الإنتاج]

كما تواجه هذه البحوث، خطر عدم تقبلها تجارياً و إنتاجها تقنياً و لكي تتمكن وظيفة البحث و التطوير من تأدية المهمة المنوطة بها، كان من الضروري أن تتموضع في المؤسسة بشكل يسمح بانتقال المعلومات إلى هذه الوظيفة من كل الجهات كما هو مبين في الشكل.

الشكل (1-3): مخطط عملية البحث و التطوير في المؤسسة.



المصدر: 1، tarondeau 1994 ح

بالإضافة إلى مصلحة البحث و التطوير، هناك مصادر أخرى داخلية للأفكار الجديدة.

- **أقسام الإنتاج:** فمن خلال عملية الإنتاج قد يكتشف العامل بسهولة فرصة جديدة ممكنة التتنفيذ من خلال تعديل أو تطوير لمنتج معين أو لتوفر التجهيزات و المعدات اللازمة لذلك.
- **مندوباً للمبيعات:** و الذين هم في اطلاع دائم على ما يستجد من حاجات و ميولات للزبائن نتيجة احتكاكهم المباشر بهم.
- **الإدارة العليا:** و التي من المفترض أن تكون ملمة و مطلعة على نقاط ضعف و قوة المؤسسة و من ثم اتخاذ الإجراءات و القرارات المناسبة، سواء حذف، تعديل أو تطوير لمنتج معين.

2-1-1 المصادر الخارجية لأفكار المنتجات الجديدة: و يمكن أن نذكر من بينها:

- **المستهلكون:** و ذلك من خلال الاقتراحات و الشكاوى التي يقدمونها بعض المؤسسات تخصص صناديق خاصة بذلك، و أخرى تجري استقصاءً ميدانياً (إما عن طريق البريد أو المقابلات الشخصية) لتجميع شكاوى و أراء المستهلكين [helper,2001,p157]
- **المنافسون:** إن المنتجات الجديدة التي يقوم يقدمها المنافسون للسوق، قد تكون المصدر الرئيسي لأفكار المنتجات الجديدة بالنسبة للمؤسسة و ما يميز هذه الطريقة هو توفيرها ل الوقت و التكاليف، كما أن الطلب على المنتوج الجديد يكون قد تم تكوينه في السوق [العاصي ، 2004،ص226].
- **المجلات التقنية المتخصصة:** و التي تزود المؤسسة بالجديد الذي يهمها في أداء نشاطها و تحتوي على مستجدات على الصعيد النظري ، معارف و اختراعات أو تلك التي تخص الجانب التطبيقي.
- **براءات الاختراع:** إن براءات الاختراع المودعة لدى الهيئات المتخصصة تعتبر مصدراً للأفكار الجديدة، كونها تضم معلومات تخص التطور و الإبداع و الاختراع، و بذلك تنشر معلومات عن خصائص المنتجات الإبداعية و كذلك طرق تطبيقها، و هذا لكل المؤسسات التي تنشط في نفس المجال.
- **اللقاءات و الندوات العلمية:** سواء تلك التي تقام على مستوى جهوي، وطنى أو دولى، و منها ما يتم تنظيمه من طرف الجامعات و مراكز البحث العلمي، و تساعد هذه اللقاءات على جمع المعلومات، خاصة من خلال المناقشة المباشرة، و طرح الأسئلة مما يؤدي إلى إثراء الأفكار و سرعة تداول المعلومات، ثم إن هذه الملتقيات تساعد على الاحتكاك بالأخصائيين، الباحثين، المهندسين و التقنيين.

• دراسة السوق: فالدراسة المعدة حول المستهلكين و الموزعين و المنتشرات المتخصصة،

[vernette, , p233]

• جهات خارجية أخرى: فقد تعتمد كثير من المؤسسات على جهات خارجية مثل وكالات الإعلان، في الحصول على أفكار خاصة بالمنتجات الجديدة و كذلك مراكز البحث المتخصصة، المبدعون أو المبتكرن و مكاتب الدراسات.

2-1 أساليب توليد الأفكار الجديدة:

ما يلي:

2.1-1 التحليل الوظيفي: و ذلك من خلال التفكير الكلي لمختلف وظائف المنتوج الحالي، و هذا قصد معرفة إمكانية إلغاء بعضها أو دمج البعض الآخر قصد الخروج بمنتج جديد، و هذا الأسلوب يدخل في إطار تحليل القيمة.

2.2 التحليل لمكونات هيكل المنافع: و ذلك من خلال تحليل المشكلة بجميع أبعادها، من خلال معلم بمحورين او ثلاثة و محاولة استنتاج كل الإمكانيات للحصول على أفكار لمنتجات جديدة.

2.3 الإبداع الجماعي: و هو الأسلوب الذي كان نتبيته تطوير لعدد هائل من المنتجات و ذلك وفق تقنيتين هما:

1-3-2-1 العصف الذهني: *brain storming* و هي تقنية مقترحة من طرف *Alex Osborne* 1963 و هي التقنية الأكثر استعمالا و ذلك لسهولة تطبيقها ، و هدفها الخروج بأكبر عدد من الأفكار من اجتماع لستة إلى عشرة موظفين ذوي خبره، و من تخصصات مختلفة، و الذين يدركون ان الهدف هو الإتيان بأكبر عدد من الأفكار الجديدة حول موضوع واحد أو مشكلة واحدة محددة بدقة، و نجاح هذه الطريقة مررهون باحترام القوانين التالية:] lamin, 1996 [

[p360]

• قول كل ما يخطر على البال من أفكار فالمهم هي الكميه؛

- منع الانتقاد بين أفراد المجموعة منعاً باتاً لأن التقييم سوف يأتي لاحقاً.
- البحث التلقائي عن التوليفات أو العلاقات بين الأفكار المطروحة.

و هذا النوع من التقنيات غالباً ما تكون له نتائج إيجابية و ذلك للكم الهائل من الأفكار المطروحة في فترة زمنية قصيرة (عادة ساعة زمنية) و لكي تعطي المؤسسة حرية أكبر للمشاركين في طرح أفكارهم فهي تستخدم العصف الذهني و ذلك من خلال كتابة الأفكار، دون الإفصاح عن اسم صاحبها -

2-3-2-1 la synectique : و هي تقنية مطورة من طرف Gordon 1965 ، و الذي استوحاهما من تقنية العصف الذهني، لكنه يبحث عن أفكار جديدة لمعالجة المشكل الأساسي في البداية، و ذلك بقصد تحليله من خلال رؤى مختلفة، لكنها مرتبطة و وبالتالي فهو يعتقد أنه بواسطة هذه الطريقة، تستطيع المؤسسة المطورة البحث عن أوجه التشابه بين الاقتراحات المختلفة و وبالتالي اقتراح أفكار جديدة فعلاً.

3-1 تقييم و انتقاء الأفكار الجديدة: تعد عملية تقييم و انتقاء الأفكار الجديدة من الخطوات الهامة التي يتوجب على المؤسسة المطورة إتمامها على أحسن وجه، وذلك قصد توفير مجهودات و أموال المؤسسة.

و تمثل عملية التقييم و الانتقاء، في فصل الأفكار القيمة التي تستحق الاستمرار و المزيد من البحث، عن تلك الأفكار التي تبدو غير عملية [العاصي، 2004، ص 229]

ولكن في معظم الأحيان تقع المؤسسة في نوعين من الأخطاء عندما تقوم بتقييم الأفكار الأول هو خطأ استبعاد فكرة جيدة، أما الثاني فهو الاستمرار في تنمية فكرة و تطويرها و تقديم منتج إلى السوق يثبت أنه فاشل و يحقق خسارة كبيرة للمؤسسة، و لكي تتفادى المؤسسة المطورة ذلك فهي تستخدم ثلاثة أساليب لغربلة الأفكار [vernette7372001p2,37]

- دراسة معايير التقييم .
- شبكة التقييم .
- اختبار مفهوم المنتوج .

1-3-1

دراسة معايير التقييم: و تتمثل معايير التقييم مجموعة أسئلة مقسمة

إلى ثلات مجموعات كالتالي:

1-1-1 معايير متعلقة بالسوق: و تضم المعايير المتعلقة بالسوق قائمة الأسئلة

[landrevie,lindon,1997,p280]:

- هل يستجيب المنتوج المعنى بحاجة لدى الزبائن حالية أو متوقعة ؟
- هل يتفوق المنتوج المقترن على المنتوج الحالى ؟
- هل يمكن ملاحظة هذا التفوق ببساطة من قبل المستهلكين ؟
- هل يمكن ايصال هذا التفوق عن طريق الإعلان للمستهلكين ؟
- هل بإمكان المستهلكين تقبل السعر الجديد لهذا المنتوج ؟
- هل من المتوقع أن ينال المنتوج الجديد إعجاب الموزعين ؟
- و باختصار: هل يوجد سوق محتمل بحجم معتبر لهذا المنتوج الجديد ؟

1-3-2 معايير متعلقة بإمكانية تطبيق المؤسسة للفكرة: و تضم المعايير المتعلقة بإمكانية تطبيق

[helfer,2001,p138]

- هل يحتاج المنتوج الجديد إلى توظيف كفاءات المؤسسة في مجال البحث و التطوير؟
- هل أن العمال بالإنتاج على درجة كافية من التأهيل ؟
- هل تتناسب الفكرة الجديدة مع القيود القانونية و التشريعية ؟
- ما هو الأثر الذي قد يحدثه طرح هذا المنتوج الجديد (سلبي أو ايجابي) و ذلك على المنتجات الأخرى للمؤسسة ؟
- و باختصار : هل تتناسب الفكرة الجديدة مع المؤسسة المطورة أم لا ؟

1-3-3 معايير متعلقة بالمردودية: و تضم المعايير المتعلقة بالمردودية قائمة الأسئلة التالية:

[landrevie,lindon,1997p281]

- كم من المتوقع أن يعيش المنتوج (دورة حياته) ؟
- هل هناك خطر التقليد السريع للمنتوج الجديد من طرف المنافسين و ما هي النتائج المترتبة على ذلك ؟
- ما هو الهامش على الوحدة المتوقع تحقيقه من خلال هذا المنتوج ؟

و باختصار: هل من الممكن أن يحقق المنتوج مردودية معتبرة للمؤسسة المطورة و ذلك بالآخذ بالاعتبار السعر ؟

2-3-1 شبكة التقييم :

و هناك عدة أنواع لشبكات التقييم للأفكار الجديدة، ذكر منها: [vernette, , p238]

2-3-1 شبكة omeara : من خلال الشبكة يتم تقييم كل فكرة حسب 3 أنواع من المعايير : تقنية ، تسويقية و مالية، حيث يقسم الجزء الخاص بالتسويق إلى ما يلي:

إمكانية التسويق ، مدة الحياة، المبيعات المحتملة،... إلخ ، و تعتمد التقنية على المعرفة المتراكمة لدى المؤسسة ، و على حجم الاستثمارات المطلوب انجازها، و استمرارية المشاريع مرهون بالإمكانيات المالية للمؤسسة و التي تكون تابعة بدورها إلى حجم المؤسسة ، ميزانيتها، و على قدرتها على الحصول على رؤوس أموال بصفة دائمة.

بعد إعداد الشبكة يتم حساب المجموع النهائي لنقاط التقييم و ذلك لكل فكرة مقترحة و من ثم يتم مقارنة أداء كل فكرة.

2-3-2 شبكة wond: و تقترح هذه الشبكة فحصاً مكون من ثمانية عوامل (الكفاءة، استقرار السوق، مستوى النمو...) و التي تضم مجتمعة 100 سؤال و يتم تقييم (تنقيط) كل فكرة لمنتج جديد و ذلك بإدراج معامل لكل نوع من الأسئلة و في الأخير يتم جمع النقطة النهائية وفق مبدأ التدعيم أي ان النقطة البيئية يمكن تدعيمها بنقطة جيدة.

- و تجدر الإشارة إلى أن الشبكات السابقة الذكر لا تلغى التقييم الموضوعي للفكرة الجديدة كما انه من الأفضل تحديد نقاط تلغي الفكرة الجديدة عوض نقاط المدعمة .

و الشكل الموالى يوضح شبكة أخرى أين يتم تقييم أنماط الأسئلة حسب نقاط معينة مما يحد من اختيارية الحكم

جدول رقم (1-3): شبكة MDA consulting group

المعايير	جيـد جـاـدة 2 نقاط	جيـد 1 نقطـة	ضـعـيف 1 نقطـة	ضـعـيف جداـ 2 نقطـة	معـارـ غير مـذـور
<i>جاذبية السوق attractivité</i>					

1 - توجه السوق	في مراحله الأولى	مستقر	في النمو	منحدر	
2 - مدة حياة المنتوج	اكثر	10 سنوات و سنتات	5 الى 10 سنوات	3 الى 5 سنوات	1- 3 سنوات

	حوالى 100 مليون	بين 100 الى 500 مليون	من 1 مليار الى 500 مليون	1 مليار	3- حجم السوق المحتمل
	مشبع جيد جدا	مشبع جيدا	مشبعة لجزء فقط	غير مشبع تماما	4- حاجات المستهلكين
	متشائمون	حيادي	إيجابي	متحمسون	5- رد فعل الموزعين

القابلية للمنافسة *compétitivité*

	قوية جدا	قوية	ضعيفة	ضعيفة جدا	1- قوة المنافسين
	حوالى 6 أشهر	حوالى السنة	من سنة الى 3 سنوات	ليس قبل 3 سنوات	2- ردود افعال المنافسين
	نسخة عن منتج اخر	جودة مميزة	جودة مميزة كثيرا	امتلاك حصري	3 الجودة مميزة
	اكثر منه	يساويه	اقل منه	أقل منه بكثير	4- السعر مقارنة بالمنافسة

المصدر: lambrin, 1996, p363,

3-3-1 اختبار مفهوم المنتوج: يمكن التعبير عن مفهوم المنتوج الجديد بأنه فكرة تم دراستها بعمق من وجهة نظر تسويقية، بهدف إيصالها للزبائن كي يكونوا رأياً إيجابياً عن المنتوج المستقبلي فالمنتوج في هذه المرحلة ما زال تصوراً افتراضياً أي انه غير موجود فعلاً كشيء ملموس لأن هذه المرحلة معينة بالتعريف به، و اختبار طاقته و لذك بوصفه شفوياً.
اما في القطاعات التي يكتسي فيها المظهر الخارجي للمنتوج أهمية كبيرة، فيمكن تدعيم الوصف الشفوي بعرض لصور ثنائية أو ثلاثية الأبعاد، مخطوطات و نماذج مجسدة للمنتوج المستقبلي [lenagard et manceau,2005,p125]

اختبار مفهوم المنتوج:

يعتبر اختبار مفهوم المنتوج الجديد الدراسة الأساسية لتطويره فهو يسمح بتقييم السوق و ذلك بتحديد الفئة المستهدفة و كذلك بإعداد دفتر الشروط الخاص بالمنتوج المستقبلي.

و تمر عملية اختبار مفهوم المنتوج بأربعة مراحل هي: [zeyl et brouara,1990,p79]

- التعرف على الفرص و المعوقات المرتبطة بالمفهوم الجديد؛
- تقديم المفهوم بواسطة رسالة اشهارية افتراضية؛
- تحليل وظائف المنتوج المستقبلي المنتصرة؛

- تحديد الفئة المستهدفة.

و تتمثل الغاية من وراء إيصال مفهوم المنتوج للمستهلكين في مساعدتهم على الإجابة على التساؤلات التالية:

- الجهة المسئولة عن هذا المنتوج الجديد؛

- متى، كيف و لماذا يستخدم هذا المنتوج.

و لكي تتمكن المؤسسة من إعداد ذلك، تقوم باستعمال تقنية المقابلة و عموما يتم ذلك بإجراء اجتماعات (ثلاثة على الأقل) أو إجراء مقابلات شخصية (30 شخصا على الأقل) و تظهر هنا الأهمية الكبيرة لاختيار الأشخاص الذين من الضروري أي يمثلوا الفئة المستهدفة و أن ينموا إلى فئة المستهلكين المبتكرين، كما انه من الضروري تقديم المفهوم بطريقة مبسطة للغاية (غالبا ما يكون ذلك عبر رسالة اشهارية افتراضية) و تظهر المنتوج المستقبلي على انه موجود فعلا في السوق.

و يتم الموافقة النهائية على اعتماد مفهوم معين دون غيره على ما يلي: [zeyl et

[brouard,1990,p79]

- مدى اختيار المشاركين المناسبين في الاختبار؛

- نوعية تقديم المفهوم الجديد؛

- تشجيع الاجتماعات و المقابلات؛

- تحليل النتائج.

2 - إعداد المنتوج الجديد:

تحتاج عملية إعداد و تجهيز المنتوج الجديد إلى تكامل بين كل من الوظيفة التسويقية و الإنتاجية، و يقدم COVA في هذا الشأن مثلا يعبر من خلاله عن الأقطاب الثلاثة الرئيسية و هي: التسويق و الذي يمثل جوهر التحليل، التصميم و الذي يعبر عن شكل مادة و لون المنتوج و وظيفة البحث و التطوير التي تقود إلى التنفيذ الفعلي للمنتوج و من خلال الشكل الموالي، يمكن ملاحظة الآتي:

[le nagard manceau 2005,p 133]

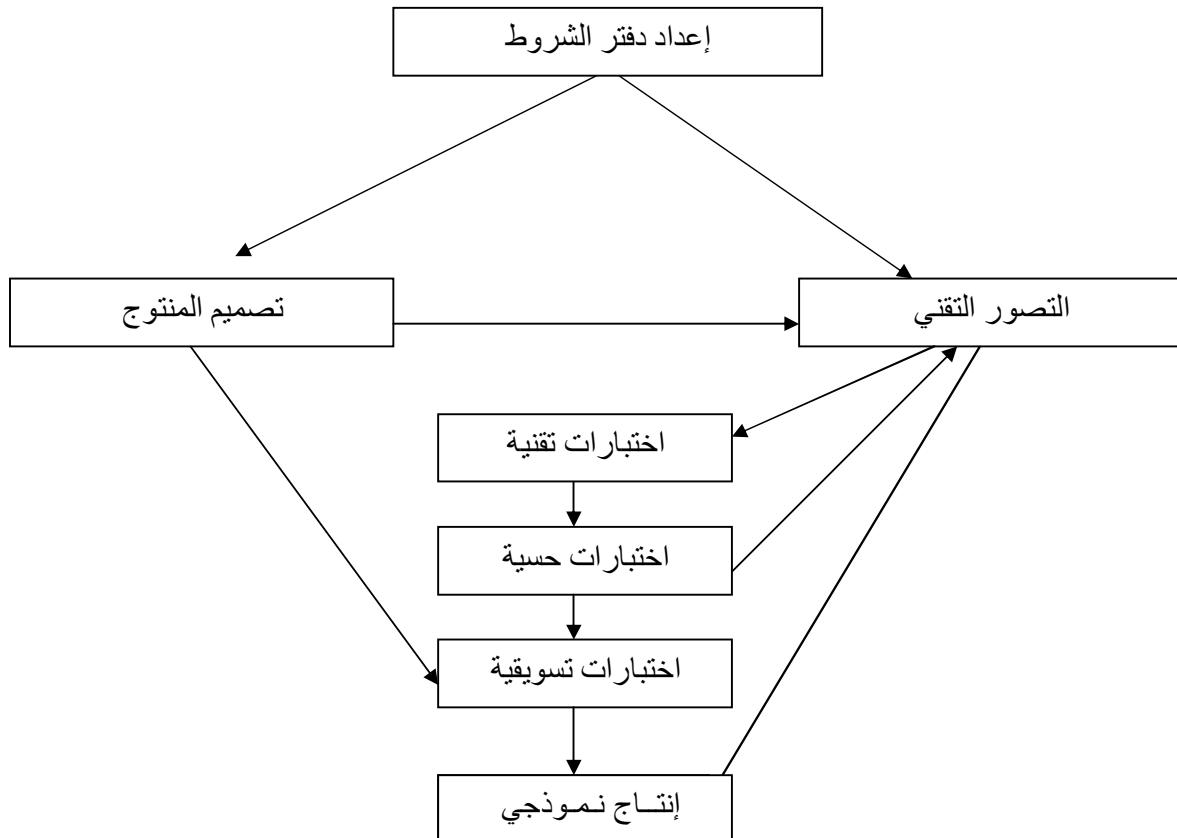
- عدم تتالي المراحل المختلفة لإعداد و اختبار المنتوج، فهناك تردد واضح بين مصالح

التسويق ، التصميم و الإنتاج؛

- تتکفل مصلحة التسويق بإعداد دفتر الشروط الأساسي و الذي يعمل من خلاله القطبان

الآخران (التصميم ، الإنتاج).

شكل رقم (3-1) : مراحل إعداد المنتوج الجديد



المصدر:

1-2 إعداد دفتر الشروط: يتم إعداد دفتر الشروط من قبل المسؤول عن المنتوج أين يرد تحديد للوظائف التي يؤديها و الحاجات التي باستطاعته أن يلبيها للمستهلكين المستقبليين ، الجودة المتوقعة، و مختلف العناصر الأخرى كالوزن، المقاومة

المنتجات

و انطلاقا من هذا الدفتر يحدد المهندسون الخصائص و الضرورات التقنية التي على المنتوج أن يخضع لها (المعايير ، سهولة الاستعمال،....) و التي تسمح بالمراقبة المستقبلية للمنتوج في فترة الاختبارات التقنية [Zeyl et brouard, 1990, p 139]

2-2 تصميم المنتوج : تتمثل عملية التصميم في إعداد منتجات تجمع بين السهولة في الاستعمال و المظهر الجمالي المتميز و ذلك مع الحرص على فعالية المنتوج و كذا التكاليف الضرورية.

و تتم عملية التصميم وفق وجهتي نظر مختلفتين و ذلك تابع لنوعية المنتجات [lenagard et

[manceau,2005,p138

التوجه الأول يرى ان يتبع شكل المنتوج ، وظيفته، أي ان يكون الشكل و التصميم مساعدا في استعمال المنتوج و ذلك ينطبق على المنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

اما التوجه الثاني فيرى ان يكون الشكل أو التصميم منفصل تماما عن الوظيفة، أي ان يكون المصمم حرافى الإبداع خاصة في مجال منتجات المودة، الأثاث و الملحقات.

و تختلف مكانة تصميم حسب حجم المؤسسة أو القطاع فقد تلジョ المؤسسات إلى وكالات خاصة أو إلى مصممين محترفين، كما ان بعضها الآخر مصلحة داخلية للتصميم،و ذلك ينطبق على المؤسسات الكبرى .

و ما يلاحظ على هذه المصلحة هو منافستها لمصلحة التسويق، فهي (مصلحة التصميم) تعيب على مصلحة التسويق تركيزها على النجاح في المدة القصيرة، و عدم توجيهها نحو الابتكار و الإبداع بصفة مستمرة، أما مصلحة التسويق فهي لا تقدر أحيانا القيمة التي يضيفها تصميم مميز إلى المنتوج الجديد، كما أنها تنتقد مصلحة التصميم عند انجازها لتصاميم لا ترتبط إطلاقا برغبات و ميولات الزبائن.

2-3 اختبار المنتوج:

2-3-1 اختبارات تقنية: تهدف الاختبارات التقنية الى التأكد من مطابقة صفات المنتوج لما ورد في دفتر الشروط و ذلك وفق معايير موضوعية تختلف باختلاف المنتجات، فقد تعني بالأمن، المقاومة، مدة الصلاحية للاستعمال، الضمان

و من بين الاختبارات التقنية، ذكر (اختبارات الاصدام) و الخاص بمجال السيارات و الذي يمكن من اختبار مدى مقاومة السيارة للصدامات، أما في مجال مستحضرات التجميل فيتم اختبار مدى مقاومتها لدرجات الحرارة المرتفعة،

المنتجات

قد تكون الاختبارات التقنية ضرورية للتأكد من احترام المنتوج للمعايير المحددة و بالتالي يمكنه الحصول على تصريح كي يباع في مناطق معينة (كالمعايير الأوروبية مثلا) كما قد تجرى هذه الاختبارات بصفة اختيارية لأن تقوم المؤسسة المطورة بتجريب منتوجها في ظروف فاسية و غير مواتية و ذلك للتعرف على المشاكل التي قد يقع بها المستهلك في حال عدم احترامه لنصائح الاستعمال [Vermette , p241]

و يمكن للمؤسسة المطورة ان تجري هذه الاختبارات بنفسها إذا توفرت على الإمكانيات الازمة كما يمكن ان توكل هذه العملية لمخابر و مراكز متخصصة.

2-3-2 اختبارات حسية: و تسبق الاختبارات الحسية عملية أخرى هي مرحلة التحليل للأحساس الرؤية، الشم، الذوق، السمع و اللمس و التي تجري بكل موضوعية في المخابر و ذلك من طرف متخصصين يتم يتم تكوينهم لعدة أشهر ، و يستعملون عبارات دقيقة تعبر عن الصفات الحسية للمنتوج،]lenagard et / manceau,2005,p138

و بمجرد إتمام هذه المرحلة و إعداد النموذج الأولي للمنتوج، تجري الاختبارات الحسية و ذلك قصد تقييم المنتوج الجديد وفق الأوان المعتبر عنها خلال مرحلة التحليل.

2-3-3 اختبارات تسويقية: تتوجه الاختبارات التسويقية الى المستهلكين المحتملين للمنتوج المطور الجديد و تتم عملية التقييم وفق اعتبارات ذاتية، غايتها التعرف على ميولات و رغبات الزبائن كما تجز هذه الاختبارات في الغالب من طرف مؤسسات متخصصة و ذات خبرة كبيرة في مجال إعداد استمارات خاصة تتم دراسة نتائجها و تحليلها و مقارنتها باختبارات لمنتوجات أخرى. و يمثل الهدف الرئيسي من هذه الاختبارات التسويقية في التمكن من تقييم المنتوج الجديد و التمكن من اتخاذ القرار الصائب.

* و غالبا ما يتم مقارنة نتائج الاختبارات المتعددة السابقة مع نتائج اختبار مفهوم المنتوج و ذلك للتأكد ما اذا كان المنتوج يوافق فعلاً الصفات التي ذكرت في صياغة مفهوم و التصور المبدئي عنه ألم لا، و ذلك بالاستعانة بنفس العينة من المستهلكين الذين وجهت لهم استمارات الأسئلة الخاصة بالاختبارات التسويقية و ذلك وفق الخطوات التالية: [lenagard et manceau,2005,p148]

- وصف المنتوج شفهيا و ذكر خصائصه و مميزاته.
- توزيع المنتوج على المستهلكين كي يتمكنوا من تجربته بأنفسهم في منازلهم.

المنتجات

- بعد عدة أسابيع يتم الاتصال بالمستهلكين و سؤالهم عن ردود أفعالهم حول خصائص و صفات المنتوج المعنى المعتبر، و حول نواياهم في الشراء و إعادة الشراء و بمجرد الانتهاء من هذه الاختبارات، و حين التوصل الى نتيجة مرضية، يتم العمل على إنتاج كميات معتبرة من المنتوج الجديد، انطلاقاً من نموذج المنتوج وقد تصادف هذه المرحلة إنتاجية عدة مشاكل في الإنتاج ، النوعية و التكاليف.

ولقدادي ذلك من المهم إجراء بعض التعديلات البسيطة، لكن اذا كانت هذه التعديلات مهمة من الضروري الرجوع الى إجراء الاختبارات التسويقية و التقنية قبل البدء في إنتاج كميات كبيرة من المنتوج الجديد.

3- تسويير المنتوج الجديد:

يعتبر سعر المنتوج الجديد من المؤثرات القوية على قرار الشراء للمستهلكين، و هذا ما يكسبها أهمية كبيرة، و يجعل عملية تحديد السعر الملائم للمنتجات الجديدة أمراً يحتاج إلى دراسة و حرص كبيرين و عادة ما يحدد سعر المنتجات الجديدة تبعاً لثلاث عناصر هي: [lanbrin, p472]

- تكلفة الإنتاج: و الذي يختلف باختلاف خصائص المنتوج، و التي لا تحدد بدقة إلا بعد اختبارات عديدة في الوقت الذي يجب أن يظهر فيه السعر في دفتر الشروط؛

- القيمة التي يمتلها المنتوج للمستهلكين المحتملين: فمن الصعب على المستهلك تخيل مزايا المنتوج بدقة و بالتالي لا يستطيع معرفة القيمة التي بإمكانه أن يحققها، و خاصة في ما يخص المنتجات الجديدة الأصلية؛

- سعر منتجات المنافسين: في حالة كون المنتوج الجديد أصلياً، فاته لا يواجه منافسة مباشرة، فإذا كانت إمكانات الإحلال بالنسبة للمستهلكين محدودة فإنه باستطاعة المؤسسة المطورة تحديد سعر مستقبلية لمواجهة المنافسين. أعلى بكثير من سعر هذا النوع من المنتجات ، و على المؤسسة تحضير استراتيجيات

1-3 إدماج السعر في مفهوم المنتوج: يتدخل السعر في مراحل عديدة من مراحل إعداد مفهوم المنتوج و ذلك وفق ما يلي: [lenagard et manceau,2005,p151]

- عند إعداد الإستراتيجية، فالسعر المقترن يجب أن يتلاءم مع التموقع المختار؛

- عند اختيار المفهوم، فعادةً ما يتم إدماج سؤال متعلق بالسعر؛

- عند مرحلة الإعداد، حيث يجب أن يظهر السعر في دفتر الشروط الخاص بالمنتج فالسعر المحدد، سيساعد على اختيار المواد المستعملة، تقنيات الإنتاج و أحياناً يعتبر عن مفهوم المنتج، فكل الخيارات والأحكام تكون على أساس هذا السعر.

3-2 إستراتيجيات السعر الخاصة بالمنتجات الجديدة: بعد أن تحدد المؤسسة أهدافها الموجدة نمن خلال تحديد سعر معين ، و بعد الانتهاء من الدراسات اللازمة (التكاليف، القيمة المتوقعة أضافتها، المنافسة ، الطلب...) على المؤسسة أن اختار لمنتجها الجديد إحدى الإستراتيجيتين التاليتين :

3-2-3 إستراتيجية كشط السوق: حيث يكون المنتج في أولى مراحل دورة حياته، فيحدد له سعر مرتفع جداً، تهدف من ورائه المؤسسة تعظيم أرباحها في وقت قصير، و ذلك في ظل طلب غير مرن و كذا في وجود مستهلكين مستعدين لدفع سعر مرتفع، مما يمسح بمعرفته و يتم اختيار هذه الإستراتيجية للأسباب التالية : [أبو قحف، 2004، ص 438]

- كبر حجم السوق أو كبر حجم المستهلكين الذين هم على استعداد لدفع سعر مرتفع مقابل المنتج الجديد و ذلك بهدف التميز؛
- السعر المرتفع وسيلة فعالة لتقسيم السوق إلى قطاعات تختلف في المرونة السعرية للطلب؛
- إستراتيجية كشط السوق تعتبر آمنة و ذلك لإمكانية تخفيض السعر تدريجياً إلى أن يصل إلى مستوى يرضي المستهلكين و ذلك في حال شعرت المؤسسة بأن السعر مرتفع جداً؛
- السعر المرتفع يساعد على المحافظة على الطلب ، بما يتاسب مع الطاقة الإنتاجية.

3-2-3 إستراتيجية اخراق السوق: يقصد بها تقديم المنتج بسعر منخفض بهدف الوصول إلى القطاعات السوقية المختلفة و بتحفيز الطلب و لإتباع هذه الإستراتيجية عدة أسباب و مبررات منها: [أبو قحف، 2004، ص 439]

- التهديد الناجم عن المنافسة؛
- السعر المنخفض يمكن المؤسسة من الحصول على حصة كبيرة من السوق؛
- انخفاض إمكانية دخول منافسين للسوق؛
- انخفاض هامش الربح للوحدة.

المنتجات

و بذلك تعتبر إستراتيجية اختراق السوق إستراتيجية فعالة في حالة انخفاض التكاليف كنتيجة للإنتاج بحجم كبير، و في ما يلي عرض لأهم ما يميز كل إستراتيجية عن الأخرى من خلال الجدول المولى:

جدول رقم (3 - 2) : عناصر المقارنة بين إستراتيجية كشط السوق و اختراق السوق

إستراتيجية اختراق السوق	إستراتيجية كشط السوق	
- الحصول على عدة قطاعات سوقية	- أرباح في المدى القصير - استرجاع الاستثمارات - صورة جيدة عن المؤسسة.	الأهداف
من	غير من و غير واضح	الطلب
متجانس	مجيء عن طريق الأسعار	السوق
تشكل تهديدا	غير موجود	المنافسة
مطور و غالبا مقلد	جديد أصلي	المنتج
أطول	قصيرة	مدة الحياة
تكلفة وحدوية منخفضة (متناقصة)	غير محددة بدقة	التكاليف
مرتفعة	ضعيفة	ميزانية التسويق
وجهة لكل الناس	موجه	الاتصال
وجهة لكل الناس	انقائي	التوزيع
مرتفع	ضعيفة	أخطار مالية
ضعيف	مرتفعة	أخطار الفشل
إمكانية رفع السعر مع صعوبة الإقلاع بذلك.	سعر في انخفاض مستمر	إستراتيجية موالية

المصدر: chirou,1995,p193

4- التغليف و قرار تسمية المنتوج الجديد :

1-4 التغليف: تعتبر عملية التغليف ذات أهمية كبيرة للمزيج التسويقي لأي منتج، فمن المستحيل فصله عن العبوة أو الغلاف الذي يضممه، و ما يوفره ذلك من سهولة للنقل و التخزين و الحفظ طالما يعتبر التغليف المناسب تحفيزاً للمستهلكين لشراء المنتوج الجديد.

بالإضافة إلى دفعهم للاستماع إلى مختلف الحملات الترويجية حوله، و بناء عليه فإن عملية التغليف

الناجحة قد تؤدي إلى عدد من الفوائد للمنتوج الجديد منها: [عبيدات 2005,ص 93]

- جذب انتباه و اهتمام المستهلكين المحتملين للمنتج الجديد .
- إعطاء معلومات عن كيفية استخدام المنتوج الجديد بالإضافة إلى مكوناته الفنية ومدى مشروعيته القانونية والإدارية مثل اسم العلامة التجارية وطريقة تسجيله ومدى سلامته ،
- تزويد المستخدمين أو المستهلكين بكافة المعلومات الضرورية حول المنتوج الجديد مثل المواد المكونة له و الحجم المكون للعبوة و تاريخ الإنتاج و انتهاء الصلاحية و غيرها من البيانات الضرورية.

٤-١-١-١ أهداف الغلاف: تحرص المؤسسة المطورة لمنتج جديد على إعداد غلاف له و ذلك أخذًا

[manceau,2004, p175]
بعين الاعتبار الأهداف التالية:

- أهداف تقنية: و ذلك لضمان حماية و حفظ المنتوج الجديد
- أهداف قانونية: و ذلك لضرورة إظهار مصدر و مكونات المنتوج
- أهداف تجارية (خاصة بالموزعين): و ذلك لتسهيل نقل المنتوج و عرضه في أماكن البيع.
- أهداف تسويقية (خاصة بالمستهلكين المحتملين): و ذلك باستعمال الغلاف كوسيلة اتصال و تسهيل موقعة المنتوج الجديد، جذب الانتباه، توليد الرغبة في الشراء و استهلاك المنتوج.

٤-١-١-٢ اختبارات الغلاف: ان الحصول على غلاف مقبول للمنتوج الجديد لابد و أن يسبقه إجراء

اختبارات عديدة هدفها الحصول على غلاف سليم متين و موافق لأذواق المستهلكين . من أجل ذلك

تقوم المؤسسة المطورة بإعداد عدة أغلفة لمنتوجها الجديد، ثم تقوم بإخضاعها لعدة اختبارات حتى

تمكن من اختيار الغلاف الأنسب و فيما يلي أهم هذه الاختبارات:] Lenagard et [

[manceau,2005,p158

٤-١-٢-١ اختبارات العملية: و تهدف من خلالها المؤسسة الى التأكد من سهولة التعامل مع غلاف

المنتوج الجديد و سهولة استخدامه من طرف المستهلكين.

٤-١-٢-٢ اختبارات الرؤية: وذلك للتأكد من إمكانية رؤية و ملاحظة الغلاف، ولو عن بعد، و كذا

التأكد من جلب كل من الألوان و الأشكال المعتمدة في الغلاف المنظم.

و تتم هذه الاختبارات في مخابر باستعمال أجهزة و تقنيات خاصة تتمحور حول عرض صور لعدة

أغلفة بسرعة كبيرة و التأكد من ملاحظة الغلاف المعنى أم لا .

الفصل الرابع

دراسة حالة شركة عتاد
التكديس و الحمولة

GERMAN

I - واقع قطاع الصناعة الميكانيكية في الجزائر :

واجهت الجزائر غداة الإستقلال وضعية صعبة جدا ، تتمثل في موروث اقتصادي منهار ، عديم القاعدة الصناعية ، قائمة على الزراعة واستغلال المواد الأولية ، إضافة إلى مشاكل أخرى إجتماعية ، سياسية واقتصادية لذلك انتهت الجزائر النظام الإشتراكي ، سعيا منها لتحقيق أهداف منها :

- التكفل بعملية التصنيع كمحرك للتنمية الاقتصادية من خلال المؤسسة الاقتصادية
- العمل على استرجاع التحكم و استغلال الثروات الوطنية بهدف حماية الإنتاج الوطني
- بعث قطاع اقتصادي تابع للدولة و اعطاء الأولوية للقطاع العمومي
- بعث تكامل منسجم بين قطاعات الاقتصاد الوطني
- التفكير في البحث عن الإستقلال الاقتصادي بهدف تعزيز سلطة و نفوذ الدولة و عموما يمكن تمييز اهم المراحل التي تطور عبرها القطاع الصناعي بالجزائر كما يلي :

- مرحلة 1963/1967 : تميزت بتأميم الصناعات الموروثة عن عهد الإستعمار ، مما أدى إلى ولادة عدة شركات وطنية

- مرحلة 1970/1973 : تميزت بتأميم قطاع المحروقات ، مما جعل مداخل البترول المرتفعة تستعمل في الإستثمارات الصناعية و استراد التكنولوجيات ، حيث تم إقامة حوالي 19 شركة وطنية تمثل قاعدة صناعية كبرى

- مرحلة 1974/1977 : تميزت بمواصلة السياسة الاستثمارية و بداية دخول المشاريع السابقة مرحلة الإنتاج ، وعليه بلغ عدد الشركات الوطنية أكثر من 66 شركة

- مرحلة 1980/1984 : و هي مرحلة إعادة هيكلة الشركات الوطنية و تقسيمها ، نتيجة لضخامتها و العجز في تسييرها

- مرحلة 1985/1987 : هي مرحلة انخفاض أسعار النفط لسنة 1986 ، مما حرم المؤسسات من التزويد بالمداخلات اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية ، و مع غياب تدعيم الدولة عانت المؤسسات من صعوبات مالية مما أفشل سياسة إعادة الهيكلة و ألزم ضرورة القيام بإصلاحات جذرية في الميدان الاقتصادي

- مرحلة 1988/1993 : بموجب المرسوم 01/88 نشأت حوالي 350 مؤسسة اقتصادية عمومية ، كما حافظت 22 مؤسسة على قانونها الخاص في انتظار تطهيرها

- مرحلة 1993/1995 : تم تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية حيث أصدرت العديد من القوانين الاقتصادية مثل : قانون الاستثمارات ، المنافسة ، حرية التجارة الخارجية ، الإفلاس .. و أخيرا تم تحويل بعض المؤسسات إلى شركات مساهمة في إطار إنتمائها إلى مجموعة صناعية تعرف بالشركات القابضة holding

- مرحلة ما بعد 1995 : مرحلة الاستقلالية و الانقال الى اقتصاد السوق

1 - التعريف بشركة GERMAN :

بعد اعادة هيكلة الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية (SONACOME) بداية سنة 1983 تأسست المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية ENMTP و التي تضم عددا من المركبات الانتاجية و هي :

- مركب الجرافات و الرافعات (CPG)
- مركب المضاغط و المرصصات (CCA)
- مركب عتاد الحفر (CMC)
- مركب عربات الرفع (CCE)

و تطبيقا للوائح المجلس الوطني لمساهمة الدولة ، ثم انشاء المؤسسة العمومية الإقتصادية التي تحمل اسم (شركة عتاد التكديس و الحمولة)

SOCIETE DES MATERIELS DE GERBAYE ET DE MANATENTION و التي تم اختصارها في (GERMAN) و هي شركة ذات أسهم برأس مال قدره : 90.000.000.00 دج ، تأسست في 23 جويلية 1997 تشغيل منشآت و عتاد الرافعات اليدوية ، و الذين وضعا تحت تصرفها من طرف الشركة القابضة العمومية للألات الميكانيكية .

و تتمثل الوظيفة الأساسية لشركة GERMAN في انتاج ، بيع و صيانة عتاد التكديس و الحمولة

و تتواجد الشركة في المنطقة الصناعية لعين السمارة بولاية قسنطينة مترسبة على مساحة إجمالية تقدر ب 14.5 هكتار ، منها 4 هكتارات مساحة مبنية و تقسم هذه الأخيرة إلى عدة أجنحة

- جناح المركب الصناعي
- الجناح الإداري و نجد به مقر المديرية العامة لشركة GERMAN بالإضافة إلى مديرياتها الأخرى
- جناح طب العمل و المرضية
- جناح تبديل الملابس و الاستحمام
- جناح المخبر
- جناح ورشة التصليح
- جناح وحدة SOVES خاصة بإنتاج نوع معين من القطع الميكانيكية

من خلال ملاحظة الهيكل التنظيمي لشركة GERMAN نجده يعتمد على أربعة مديريات أساسية :

- مديرية إدارة الموارد البشرية
- مديرية الإستغلال
- المديرية التجارية
- المديرية المالية

* مديرية إدارة الموارد البشرية :

و التي تهتم بوضع سياسة للشركة فيما يتعلق بالموارد البشرية و تتکلف بما يلي :

- تحديد السياسة العامة لتسخير الموارد البشرية
- تحديد سياسة الأجر ونظام الحوافز
- تسخير سياسات التكوين و إقتراح برامج لتكوين الإطارات و متابعتها
- التنسيق مع مديريات المستخدمين و الأفراد في الوحدات الانتاجية و التجارية

* مديرية الإستغلال :

و تضم قسماما للتنظيم والإعلام الآلي و هو مكلف بإستغلال معطيات الإنتاج ، استغلال و صيانة أجهزة الإعلام الآلي ، وضع قيد لتنفيذ إجراءات التنظيم إضافة إلى البرمجة و المراقبة العلمية .

كما تضم قسما آخر للتمويل و التخطيط و الذي ينقسم إلى إدارة عامة تعنى بالأمن ، النظافة ، تسخير المستخدمين و الضمان الاجتماعي .. و إدارة للإنتاج التي تهتم بشؤون المناولة ، ضمان السير الحسن لعجلة الإنتاج و متابعتها بالإضافة إلى الأمور التقنية من بحث و تطوير .

* المديرية التجارية :

و التي تضم مصلحتين واحدة للبيع و الأخرى لما بعد البيع ، إضافة إلى وجود عنون إداري مكلف بالتسويق و الإيصال .

* المديرية المالية :

و التي تضم مصلحة للمحاسبة و المالية و تتشغل بتحقيق الأهداف و القيود المالية التي تحكم مختلف الوظائف و الأنشطة و تسهر على تمويلها ، كما تهتم بتسخير الموارد المالية للشركة و متابعة الحالة المالية لها كمتابعة الديون و مراقبة تطور الخزينة ، و إذن تعمل هذه المديرية على التحليل المالي للشركة و تحديد النسب و المعايير المستخدمة في ذلك ، كما تعمل على إعداد الميزانية المحاسبية و تشارك أيضا في تحديد أسعار بيع المنتجات .

2-1 أهداف شركة GERMAN :

من بين الأهداف التي يسعى المسؤولون عن هذه الشركة تحقيقها ذكر ما يلي :

- تلبية الاحتياجات الوطنية لمنتجات التكديس و الحمولة
- الإستغلال الأمثل لإمكانيات و قدرات المصنع الإنتاجية
- المحافظة على مناصب الشغل
- التقليل من الاستيراد و بالتالي تقليل نفقاتها من العملة الصعبة
- مواكبة التطور التكنولوجي في مجال نشاطها
- تطوير المناولة (LA SOUS-TRAITANCE)
- تطوير منتجات جديدة للإستجابة لطلب السوق المحلي
- تطوير و توسيع شبكة التوزيع

3-1 الإمكانيات المادية و البشرية لشركة GERMAN :

تتمثل أهم الإمكانيات المادية لهذه الشركة في المركب الصناعي الذي يشكل أكبر أجنحتها ، وذلك لما يجري داخله من أنشطة تصنيعية تتم بواسطة آلات متقدمة و تكنولوجيا متقدمة تتوزع على عدة ورشات :

- ورشة خاصة بتخزين المواد الأولية و مساحتها 3500 م²
 - ورشة التقطيع : مساحتها 2500 م² تعمل بها عدة آلات أوتوماتيكية و نصف أوتوماتيكية و أغلبها تعمل بالكمبيوتر
 - ورشة التلحيم الميكانيكي : ويتم العمل بها بطرق عدة :
 - الغاز المعدني النشط
 - الخيط
 - بالقوس والإلكترود
 - بالشالومو
 - ورشة الدهن
 - ورشة معالجة أسطح القطع الميكانيكية ، وبها آلات تعتمد على عدة تقنيات منها :
- * حمام الأملاح
- * التغطيس بواسطة التأثير الكهربائي
- * الأفران

- ورشة التصنيع الميكانيكي : و هو العصب الرئيسي لشركة GERMAN تضم 70 آلة ، 90 % منها مجهزة بالكمبيوتر ، كما أنها تستخدم الإعلام الآلي في إنشطتها بواسطة قسم الإعلام الآلي الذي بحوزته 60 شاشة و جهاز كمبيوتر و جهاز (GPOL)

و يشتمل في هذه الشركة 365 عامل موزعين كما يلي :
 60 % منهم ينتمون إلى الهياكل الإنتاجية والتقنية
 25 % منهم ينتمون إلى المصالح المدعمة
 15 % منهم ينتمون إلى المصالح الأمنية
 أما تقسيم العمال حسب المجموعات المهنية فهو كما يلي :
 إطارات : 50 أي ما يعادل 14.5 %
 عمال التحكم : 55 أي ما يعادل 16 %
 المنفذون : 260 أي ما يعادل 69.5 % .

1_2 البيئة الإقتصادية لشركة GERMAN

إن كل محاولة للتعديل و التطوير الخاصة بالمنتجات ، لا بد أن تمر دوما عبر تشخيص للبيئة التي تتعامل معها المؤسسة الإقتصادية ، لذلك فدراسة وضعية البيئة الإقتصادية (العالمية و المحلية) الزبائن والمنافسون هي مرحلة لا بد على المؤسسة الإهتمام بها ، لتمكن فيما بعد من اتخاذ الحلول المناسبة و التخطيط للاستراتيجيات الناجحة التي توصلها لتحقيق أهدافها .

2-1-1 تقييم السوق العالمي لعربات الرفع :

تعيش الصناعة الميكانيكية عامة و صناعة عربات الرفع خاصة في كل العالم مرحلة أزمة و انكماش ، انجر عنها انخفاض كبير في الطلب ، وبعد أن كان يقدر ب 470.000 آلة / سنة سنة 1990 ، انخفض ليصل إلى 200.000 آلة/سنة فقط سنة 2004 بالإضافة إلى إرتفاع التكاليف و بالتالي تقلص هامش الربح ، لكن تفاوتت حدة هذه الأزمة من أوربا التي تعاني من الوضع كثيرا ، إلى أمريكا واليابان اللتين لم تتأثرا بنفس الدرجة و عموما شهدت الكثير من المؤسسات الإفلاس و التصفية و البعض الآخر إتبع استراتيجية الإندماج ، في حين اكتفى البعض الآخر بقطاع سوقي صغير .

وللحروج من هذه الظروف الصعبة قامت مؤسسات الصناعة الميكانيكية عموما (بما فيها صناعة آلات الرفع) بإتخاذ عدد من القرارات أهمها :

- تقليل عدد الأفراد في المؤسسات
- تخفيض عدد الوحدات الإنتاجية
- توجيه الاستثمار نحو التجديد و البحث و التطوير
- السعي للحصول على اثبات خطي لمنتجاتها (certification)
- التغيير المستمر في أنماط المنتجات و مواصفات المنتوج التي تمثل شرطبقاء واستمرارية المؤسسة
- التركيز على تصدير المنتجات أكثر من التوطن و إنشاء فروع إنتاجية الذي يأتي في الدرجة الثانية و في المستوى الثالث ابرام عقود الشراكة

هذه الإجراءات ساعدت المؤسسات للنهوض بصناعة عربات الرفعة إعطاء دفع للصناعة الميكانيكية ككل و مكثها من تجاوز ظروفها الصعبة .
و يضمن اليوم كبار المنتجين العالميين تلبية الطلب على عربات الرفع و الذين هم :
- INDY : و التي توفر 14% من الطلب العالمي
- JUNGHCINRICH : توفر 13% من الطلب العالمي
- TOYOTA : توفر 10% من الطلب العالمي
- KOMATSU : توفر 8% من الطلب العالمي
- HYSTER : توفر 7% من الطلب العالمي
- CLARK : توفر 5% من الطلب العالمي

2-1-2 تقييم السوق المحلي لعربات الرفع :

تم تقدير طلب السوق الجزائرية على عربات الرفع سنة 1980 بـ (4000 آلة/سنة) و تراجع ليصل إلى (300 آلة/سنة) سنة 1995 و ذلك بنسبة تجديد تقدر ب 10% .
و كان الطلب المحلي يليبي عن طريق الاستيراد (إما من خلال شركة SONACOM أو شركة ENMTP بعد ذلك) أو الاستيراد الشخصي المباشر من طرف المستعملين .
وبناءاً على هذه التقديرات تم إنشاء مركب عربات الرفع CCE سنة 1986 من طرف الشركة البلغارية الرائدة في هذه الصناعة آنذاك (أول منتج عالمي لعربات الرفع سنة 1980) BALKANKAR) بالإشتراك مع شركة (KOCH) الألمانية و ذلك بطاقة انتاجية تقدر ب : 3000 آلة / سنة

أما سنة 2000 إنخفض الطلب ليصل إلى 1000 آلة/سنة مقسمة على عدد من الأنواع هي :

% 36.8	عربات الرفع (3 طن) :
% 33.2	(4 طن ، 5 طن) :
% 09.6	(6 طن) :
% 06.6	12 طن ()
% 01.8	14 طن ()
% 12	عربات الرفع لكل المسالك :

و يعود التأثر الذي تعرفه الشركة خلال السنوات الأخيرة لغياب احتكار الدولة و غياب الحماية الجمركية ، مما زاد في تكلفة الإنتاج و ارتفاع الأسعار مما نجم عنه تقليلص الحصة السوقية

إضافة إلى حظوظ الشركة المحدودة في التصدير لغياب النوعية الجيدة و عدم تميزها بمستوى تكنولوجي مقبول

- و من بين العرائل التي تواجه شركة GERMAN لصناعة عتاد التكديس والحمولة (بما فيها عربات الرفع) نذكر ما يلي :
- عدم مواكبة الشركة للتطورات التي يشهدها قطاع نشاطها ، والسبب في ذلك هو غياب ما يعرف la veille technologique (اليقظة التكنولوجية) إضافة إلى غياب الدراسات والبحوث التسويقية اللازمة ، مما يشكل معوق حقيقي أمام كل محاولة للتطوير بالشركة .
 - عدم وجود الجهد الجادة في البحث عن منافذ تسويقية جديدة على مستوى كل من الوطن العربي و إفريقيا ، خاصة مع توفر الشركة على قدرة انتاجية كبيرة (3000 عربة رفع / سنة)
 - اقتصر دور المديرية التجارية على اتمام عمليات البيع و متابعة الضمانات فقط ، دون القيام بأنشطة تسويقية تتماشى مع متطلبات السوق وتختلف من فترة على أخرى .

2-2 زبائن و منافسو شركة GERMAN

2-2-1 زبائن شركة GERMAN

تمثل الموانئ و الشركات الإنتاجية ، أكثر الأماكن استخداماً لعتاد الرفع التكديس والحمولة لما يتطلبه العمل بها من شحن لبضائع مستوردة و موجهة للتصدير و فيما يلي جدول يضم القطاعات الإقتصادية التي كان لها تعامل مباشر مع شركة GERMAN سنة 2005 و الملحق رقم 1 يضم تفصيلاً للمبيعات لنفس السنة لكل قطاع

جدول (4-1) نسبة مساهمة كل قطاع إقتصادي في زيادة رقم أعمال الشركة

نسبة مساهمته في رقم الأعمال	القطاع الاقتصادي
%45.55	وزارة الدفاع الوطني
%13.46	قطاع الطاقة الكيمياء و البتروكييميا
%13.85	قطاع الخدمات
%9.76	الموانئ
%7.20	الصناعة الميكانيكية
%3.32	قطاع الأشغال العمومية
%2.60	المنتجات الغذائية
%1.98	صناعات متعددة
%0.91	صناعة كهربائية و الكترونية
%0.75	صناعة صيدلانية
%0.64	قطاعات أخرى

أعداد الطالبة بعد الإطلاع على وثائق الشركة

2-2 منافساً شركه : GERMAN

على الرغم من أن شركة GERMAN لصناعة عتاد التكليس و الحمولة تتواجد في محيط جزائري داخلي لا تسوده المنافسة الداخلية ، وهذا لعدم وجود مؤسسات (عمومية أو خاصة) تستثمر في نفس النشاط لكن مع افتتاح سوق الاستيراد ، أصبح عتاد التكليس و الحمولة المستوردة يزاحم الإنتاج الوطني ، اضافة إلى دخول المنتجين الأجانب السوق الجزائرية من خلال وكلائهم ، مما أفقد شركة GERMAN صفة المحتكر الوحيد على المستوى الوطني لهذا النشاط .

و من أهم المنافسين لشركة GERMAN نذكر :

KOMATSU *
TOYOTA *
DAEWOO *
HYSTER * (المانيا)
CAT * (أمريكا)
BT * (فرنسا)
SMV * (تشيك)

و مما يميز هؤلاء المنتجين هو تفوقهم التكنولوجي ، حيث أنهم يجهزون منتجاتهم بأحدث التقنيات و يستعملون وسائل إنتاج تضمن دورة تصنيع قصيرة مما يقلل من التكاليف ، إضافة إلى انخفاض سعر منتجاتها الواضح مقارنة بمنتجات شركة GERMAN بالإضافة إلى تفوقها من الناحية التنظيمية و النوعية .

2-3 تحليل نشاط الشركة :

2-3-1 تطور الإنتاج بالشركة :

من خلال الجدول الموالي سنعرض تطور الإنتاج بشركة GERMAN خلال السبع سنوات الأخيرة

جدول (2-4) تطور الإنتاج بشركة GERMAN (2000/2006)
الوحدة : مليون دينار جزائري

السنة	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
-------	------	------	------	------	------	------	------

قيمة الإنتاج	النسبة المئوية	المنتجات
320	%43	736
—	6\7	713
—	%45	616
—	%52	600
—	%53	442
—	%72	435
—	%73.5	

المصدر : إعداد الطالبة بعد الاطلاع على تقارير الأنشطة

و من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الإنتاج المحققة لسنة 2006 بلغت 320 مليون دينار ، وذلك بعيداً عن الهدف المسطر لسنة 2006 والمقدر بـ 586 مليون دينار ، أي أن الشركة لم تحقق هدف الإنتاج إلا بنسبة 55%

و مقارنة بالست سنوات الماضية (2000-2006) تكون الشركة قد حققت النسب التالية :

- 73.5 % من قيمة الإنتاج المحقّق لسنة 2000
- 72 % من قيمة الإنتاج المحقّق لسنة 2001
- 53 % من قيمة الإنتاج المحقّق لسنة 2002
- 52 % من قيمة الإنتاج المحقّق لسنة 2003
- 45 % من قيمة الإنتاج المحقّق لسنة 2004
- 43 % من قيمة الإنتاج المحقّق لسنة 2005

و من خلال هذه النتائج يتضح التراجع الكبير في قيمة الإنتاج لسنة 2006 و ذلك رغم تزايده المتواصل خلال الخمس سنوات الممتدة بين (2005/2001) و حسب مسؤولي الشركة يعود هذا التزايد لجملة من الأسباب منها :

- تلقي طلبيات بكميات تعتبرة سنوات 2002/2001 و الموجهة للتصدير نحو العراق .
- تلقي طلبيات من مديرية العتاد التابعة لوزارة الدفاع الوطني سنتي 2005/2003
- تجدّيد الموانئ لعتاد التكليس و الحمولة الخاص بها سنة 2004
- أما تراجع الإنتاج سنة 2006 إلى 320 مليون دينار فيفسره المسؤولون بما يلي :
- توقف بعض الموردين الأجانب عن تصنيع أنواع من القطع المستعملة في عتاد التكليس و الحمولة لشركة GERMAN ، مما أدى إلى توقف الإنتاج إلى حينتمكن مكتب الدراسات من إجراء التعديلات اللازمة على العتاد للتمكن من تركيب قطع جديدة (مطورة من عند نفس المورد أو تغيير المورد)
- التوقف عن تصنيع أنواع معينة من العتاد نتيجة وجود مشكل في تصريفها .
- الأعطال التقنية التي تلحق ببعض آلات الإنتاج ، مما يعطل عملية التصنيع .
- عدم تلقي طلبيات بكميات مهمة بسبب التوقف عن التصدير للعراق مثلاً (بسبب الوضع الأمني)

2-3-2 تطور رقم الأعمال بالشركة :

جدول (3-4) تطور رقم الأعمال بشركة GERMAN

الوحدة : مليون دينار جزائري

								السنوات
منتجات الشركة								منتجات الشركة
منتجات تباع على حالها								قطع غيار
قطع غيار								الخدمات
رقم الأعمال								النسبة المئوية
—	6\7	5\7	4\7	3\7	2\7	1\7		
—	%43	%47	%74	%68	%85	% 81		

المصدر : إعداد الطالبة بعد الإطلاع على تقارير النشاط

من خلال ملاحظة الجدول ، يتضح أن رقم الأعمال المحقق سنة 2006 يقدر بـ 472 مليون دينار أي ما يواكب تقريراً نصف الهدف المسطر و المقدر بـ 905 مليون دينار ، أي أن الشركة لم تحقق هدفها إلا بنسبة 52 %. و مقارنة بالست سنوات الماضية (2005/2000) تكون الشركة قد حققت النسب التالية :

81% من رقم الأعمال لسنة 2000
 85% من رقم الأعمال لسنة 2001
 68% من رقم الأعمال لسنة 2002
 74% من رقم الأعمال لسنة 2003
 47% من رقم الأعمال لسنة 2004
 43% من رقم الأعمال لسنة 2005

من خلال هذه النتائج يتضح التذبذب الذي يشهده تطور رقم الأعمال في الشركة ، فبعد أن كان في تزايد مستمر سنوات (2004/2001) عاد و انخفض بشكل كبير سنة 2006 .

المنتجات

و التحسن الملاحظ يعود إلى جملة من الأسباب أهمها ابرام صفقات بيع خاصة بمؤسسات بترولية في الجنوب و كذا الطلب الكبير للموانئ على منتجات الشركة خاصة سنة 2004 بالإضافة إلى المبيعات المتوجهة للقطاع العسكري .

أما التراجع الكبير الذي شهدته رقم الأعمال لشركة GERMAN سنة 2006 فقد فسره المسؤولون بالشركة كما يلي :

- تطبيق قانون الصفقات التجارية ، الذي بدأ العمل به سنة 2006 و الذي ينص على ضرورة استكمال اجراءات معقدة مما يستلزم وقت طويل جداً من طرف الزبائن وبالتالي لم يتمكنوا من الحصول على طلباتهم لسنة 2006 .
- افتتاح سوق استيراد عتاد التكديس و الحمولة ، مما يشكل منافسة مباشرة لمنتجات الشركة ، خاصة وأن المنتجات المستوردة ذات نوعية جيدة وبأسعار مرتفعة مما على أسعار المنتوج النهائي .
- توجه الزبائن لطلب الآليات و العتاد القديم الذي تم تجديده و المستورد من الخارج بأسعار منخفضة جداً .
- عدم ابرام عقود تصدير جديدة .
- الوضعية المالية الصعبة للشركة مما يحول دون ترقية و تشغيل المبيعات .
- عدم وجود نقاط بيع قريبة من الزبائن (جنوب البلاد ، الغرب) ، مما يصعب على الزبون طلب الحصول على منتجات الشركة .

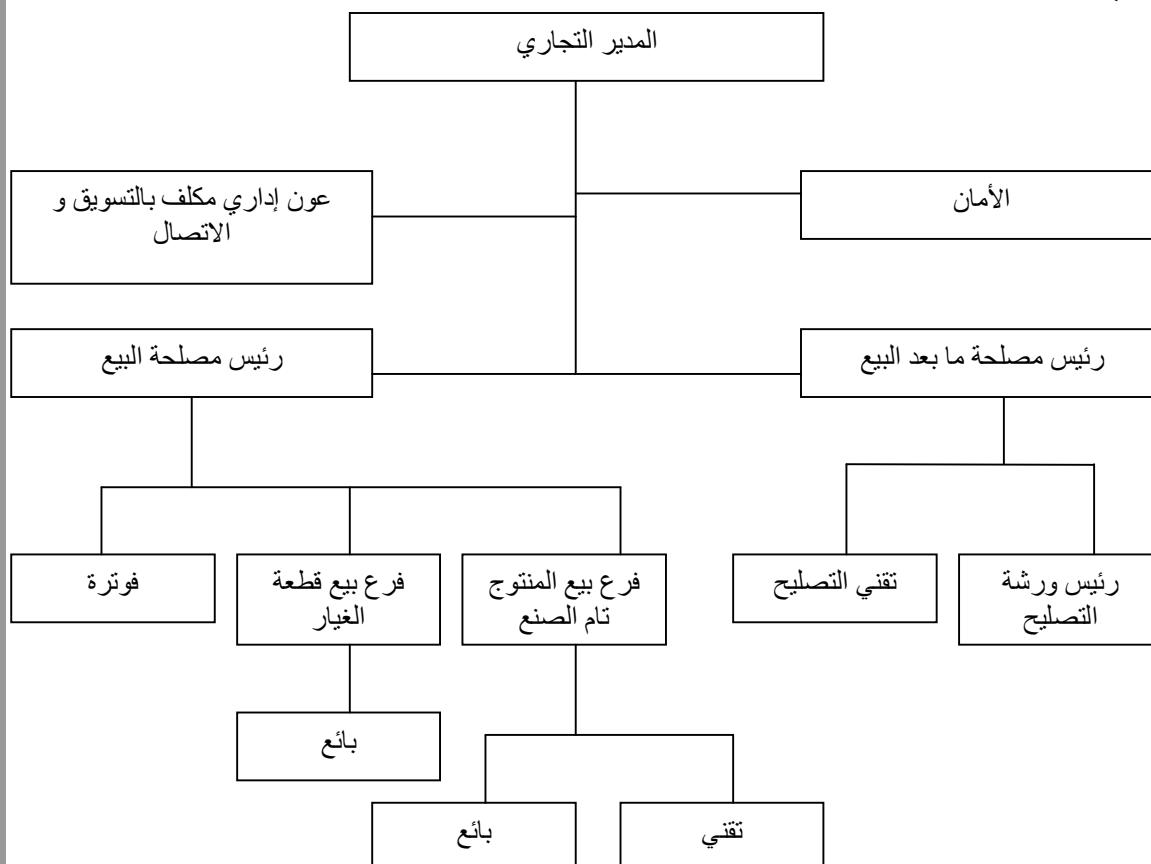
3- المصلحة التجارية في شركة GERMAN :

تتمثل الوظيفة الأساسية للمصلحة التجارية في التكفل بالعلاقات و التواصل مع الزبائن و ذلك عن طريق التنسيق و متابعة العمليات الأساسية و ذكر منها :

- بيع المنتجات تامة الصنع و قطع الغيار
- تصليح و متابعة الضمان للمنتجات تامة الصنع
- الإشهار عن المنتجات تامة الصنع

3-1 الهيكل التنظيمي للمصلحة التجارية :

شكل (2-4) الهيكل التنظيمي للمصلحة التجارية



المصدر : المديرية العامة للشركة

و من خلال ملاحظة الهيكل التنظيمي للمصلحة التجارية نلاحظ أن أهم الوظائف هي :

- عون إداري مكلف بالتسويق و الإتصال
- رئيس مصلحة البيع
- رئيس مصلحة ما بعد البيع

* عون إداري مكلف بالتسويق و الإتصال :

و هي وظيفة استحدثت بالشركة سنة 2000 و جاءت لوعي المسؤولون آنذاك بحتمية تبني فلسفة تسويقية تتماشى مع متطلبات السوق المتعددة دائماً و المتفتحة على العالم دون قيود مما جعل الإهتمام بدراسة حاجة المستهلكين ضرورة ملحة ، أكثر ما هي عليه عملية التعريف بالمنتجات التي لم تعد تتوافق مع متطلبات الزبون و كذا الاهتمام بالتحكم في السوق و ذلك من خلال رصد كل المعلومات و الإحصائيات التي تخص النشاط التسويقي سواء على المستوى الوطني أو الدولي ، و هو ما لم يكن ضرورياً سنوات كون الشركة (CCE سابقاً) تعيش وضعية احتكارية مطلقة ، تخول لها وضع ما يناسبها من استراتيجيات و سياسات .

* رئيس مصلحة البيع :

و هو المسؤول عن إتمام ، متابعة عملية البيع سواء للمنتجات تامة الصنع أو لقطع الغيار حيث أن لكل منها فرع يعني بها ، إضافة لوجود عون يتکفل بالفواترة لكل عمليات البيع المبرمة و بائعين اثنين يقومان بمرافقة الزبون إلى أماكن عرض المنتوج لمساعدته في اقتاء ما يحتاجه ، و كذلك الأمر بالنسبة لقطع الغيار .

* رئيس مصلحة ما بعد البيع :

و هو المسؤول عن متابعة الضمانات و طلبات تصليح الآليات ، و ذلك في إطار عقود البيع المبرمة مع GERMAN و تمتد مدة الضمان المقدم للزبائن لسنة كاملة ، تتخللها زيارات دورية من قبل التقني التابع للشركة و ذلك مررتين في السنة لتصليح ضبط أو صيانة عتاد التكليس و الحمولة المباع ، كما تتوفر الشركة على ورشة للتصليح تستقبل المعدات و العتاد خارج فترة الضمان (بعد مرور سنة من تاريخ البيع) و تتكفل بتصليح و تركيب قطع الغيار اللازمة .

3-2 علاقة المصلحة التجارية بباقي مصالح الشركة :

تعمل المصلحة التجارية لشركة GERMAN بالتعاون مع باقي المصالح على تعزيز صورة الشركة ، وذلك من خلال تبادل المعلومات و الأراء .

3-2-1 العلاقة (المصلحة التجارية - مصلحة البحث و التطوير) :

انطلاقاً من الإحتكاك المباشر لموظفي المصلحة التجارية بالزبائن ، لكون كل عمليات البيع المتعلقة بالمنتجات التامة الصنع أو قطع الغيار تتم على مستوىهم ، فإنهم على اطلاع دائم و معرفة برغبات و ميولات المستهلكين و التي يقومون بنقلها لمصلحة البحث و التطوير ، لبحث امكانية تسجيدها على أرض الواقع .

كما أن مصلحة ما بعد البيع ، تتلقى ملاحظات و شكاوى من طرف الزبائن بشأن نقص أو خلل ما في منتج معين من تشكيلة منتجات الشركة فتقوم بنقل هذا الإنشغال إلى مصلحة البحث و التطوير بغية ايجاد الحلول اللازمة و إتخاذ التدابير المناسبة و ذلك في أقصر الأجل بهدف المحافظة على سمعة و مكانة الشركة .

3-2-2 العلاقة (المصلحة التجارية - وحدات الإنتاج) :

و تتمثل العلاقة بين المصلحة التجارية و وحدات الإنتاج أساساً في تلقي هذه الأخيرة للطلبيات المؤكدة للزبائن على مختلف أنواع العتاد من طرف المصلحة التجارية ، و العمل على تجهيزها في الأجل المحدد .

3-3 المزيج التسويقي لشركة GERMAN

كغيرها من المؤسسات الإقتصادية ، تعتمد شركة GERMAN على مزيج تسويقي ، يسمح لها بإعداد توليفة مثالية تدخل بها السوق من جهة ، وتساعدها على مواجهة المنافسة من جهة أخرى ، و يتضمن مزيجها التسويقي السياسات التالية :

سياسة المنتوج ، سياسة السعر ، سياسة التوزيع ، سياسة الإتصال

3-3-1 سياسة المنتوج :

لكون شركة GERMAN شركة إنتاجية بالدرجة الأولى ، فإن سياسة المنتوج تعتبر جوهر اهتمام المسؤولين بها ، الذين يسهرون على تطوير ، تعديل و بعث منتجات جديدة تتناسب مع احتياجات الأسواق و ميولات الزبائن و تحقق مردودية الشركة ، والدليل على ذلك هو التزaid المستمر لعدد منتجات التشكيلة

3-1-3-1 تشكيلة المنتجات لشركة GERMAN :

VIBRATEUR A BETON
CRIQUE ROULEUR
GRUE DATELIER

و التي كانت سنة 1997 تضم
- رافعة شوكية حرارية (CE130D)
- رافعة شوكية كهربائية (CE116E)
- رافعة يدوية (TR20/2000KG)

و أصبحت تشكيلة المنتجات إلى غاية مارس 2007 تضم المنتجات التالية :

- رافعة شوكية حرارية(CE130D) بقدرة رفع 3 طن
- رافعة شوكية حرارية (CE130DS) بقدرة رفع 3 طن
- رافعة شوكية حرارية(CE230DP) بقدرة رفع 3 طن
- رافعة شوكية حرارية(CE140DP) بقدرة رفع 4 طن
- رافعة شوكية حرارية(CE150D) بقدرة رفع 5 طن
- رافعة شوكية حرارية(CE170D) بقدرة رفع 7 طن
- رافعة شوكية كهربائية (CE116E) بقدرة رفع 1.6 طن
- رافعة شوكية كهربائية(CE118E) بقدرة رفع 1.8 طن
- رافعة يدوية (TR20/2000KG)
- جرار الحمولة (TM216D) خاص بالمطارات

المنتجات

إضافة إلى هذه التشكيلة فإن الشركة تضمن توفير كل أنواع عتاد التكليس و الحمولة لربائتها و ذلك بناء على طلبيات و من ثم تقوم بالإستيراد بالشروط الأمثل وأهم المنتجات المستوردة و بشكل دوري تقريبا :

- الرافعات الصغيرة MC750D,MC1200D
- رافعة شوكية حرارية (CE1100D) بقدرة رفع 10 طن
- الرافعات الكبيرة بقدرة رفع 30 . 40 . 45 طن CHARQUE

كما قامت الشركة بإلغاء بعض المنتجات من تشكيلتها الحالية و هي تلك التي تصنع بوحدة عين وسارة و هي :

- VIBRATEUR A BETON
- CRIQUE ROULEUR
- GRUE DATELIER

و ذلك لعدة أسباب هي :

- نقص الطلب عليها و توجهه نحو منتجات أكثر تطور
- هامش ربح صغير
- ضرورة نقل تجهيزات المصانع من وحدة عين وسارة إلى وحدة عين السمارة .

و تسعى الشركة إلى تطوير منتجات جديدة ، قصد توسيع تشكيلة منتجاتها و التي لا تزال قيد الإنجاز و هي :

- منطقة الشواطئ
- إدماج محركات جديدة من نوع PARKINS إلى أنواع معينة للرافعات الشوكية
- إنجاز رافعة شوكية حرارية بقدرة رفع 2 طن .

3-1-2 دوره حياتها :

تنتمي معدات التكليس و الحمولة إلى صنف المنتجات الميكانيكية و التي تتسم بطول دورة حياتها نسبيا و يعتمد ذلك على ما يلي :

- مدة الإستعمال
- كيفية الإستعمال
- الإهتمام بالصيانة اللازمة كلما دعت الضرورة

و قد تصل مدة حياتها إلى 10 سنوات أو أكثر ، بينما يقدرها المصنع ب 5 سنوات فقط .

3-1-3 البيانات :

كغيرها من المعدات الميكانيكية ، ترافق شركة GERMAN عتادها دوما بمطبوعة تضم البيانات التالية :

- إسم العتاد المباع و قدرة حمولته
- مخطط مبسط يظهر كيفية تركيب أي ملحقات مع العتاد
- المميزات الخاصة بالعتاد و تضم :
 - المعلومات التقنية
 - الكثالة
 - ثوابت الإستعمال
 - المحرك
 - التوصيل
 - التوجيه
 - الجهاز الهيدروليكي للمعدات الخيارية
 - مستوى الطلب
 - الإطارات
 - المكابح
 - التركيبة الهيدروليكية

إضافة إلى معلومات خاصة بالقيادة ، الخصائص و الإستعمالات ، و يرد ذلك مفصلا في الملحق رقم 2

3-1-3-3 التمييز :

تستعمل الشركة لتمييز منتجاتها الإسم التجاري « GERMAN » و الذي يمثل الماركة التجارية أيضا ، و ذلك لحصوله على الحماية القانونية .
 وقد اختير هذا الإسم بعد دراسة عدة مقتراحات مقدمة من طرف إطارات بالشركة و يمثل الحروف الثلاثة الأولى لكلمتى : **gerbage et manutention** و بجمعها معا نحصل على كلمة german

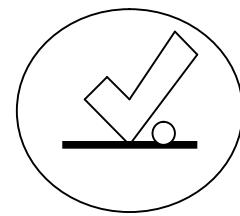
و يتتصف هذا الإسم بجملة من الخصائص هي :

- يوحي بأنه اسم لشركة ألمانية و بالتالي فهو يذكر بالمنتجات الألمانية الرائدة في مجال الصناعات الميكانيكية و المعروفة عالميا

- كلمة قصيرة
- كلمة سهلة النطق
- كلمة سهلة التذكر

- إرتباط الإسم بالوظيفة الأساسية للشركة

* أما العلامة التجارية التي تستخدمها الشركة فتأخذ الشكل التالي :



حيث أن الدائرة ترمز للعجلات ، أما الشكل الآخر فيرمز لمعدات الرفع .

ونجد هذه العلامة مرفوقة بالإسم التجاري و قدرة الرفع على كل معدات و عتاد التكديس و الحمولة التابعة لشركة GERMAN

* و تستخدم الشركة شعارا خاصا يرافق منتجاتها في كل أماكن العرض و قد أستعمل شعار يقصد به التعريف بالشركة و المنتجات و ذلك في السنوات الأولى للنشاط و المتمثل في *le choix de la qualité , la qualité du choix* ليتغير بعد ذلك بسبب اشتداد المنافسة الأجنبية في هذا المجال حيث أصبح الشعار german, forcement plus fort و ذلك كي يرمز لتقويق منتجات الشركة على باقي المنتجات

اما حاليا ، تعتمد الشركة على شعار جديد ، يكتب جنبا إلى جنب مع صورة العتاد الذي تصنعيه و كذا على الأدوات الإشهارية من أقلام ، أكياس ورقية و علاقات مفاتيح ، إضافة إلى وجوده في اللوحات الإشهارية في الطرقات و المعارض و الصحف و المجلات المتخصصة و هو :

Les élévateurs de vos ambitions

بمعنى ، مهما كانت طموحاتكم و تطلعاتكم (أي الزبائن) في مجال عتاد الرفع فإن شركة GERMAN ترافقكم لتحقيقها.

* وقد ساعدت هذه العناصر (الإسم التجاري ، الماركة و العلامة إضافة إلى الشعار) في عملية الترويج و الإعلان عن المنتوج و التعريف به و من ثم ايصال اسمه إلى الفئة المستهدفة من الزبائن و الحصول على مكانة مهمة وسط المنتجات المنافسة .

كما تجدر الإشارة إلى أن الشركة في سنوات نشاطها الأولى ، كانت تجمع بين إسمها GERMAN و اسم شريكها الاقتصادي BASS و هي شركة بريطانية متخصصة في صنع عتاد التكديس و الحمولة أيضا ، رائدة عالميا

و كان يكتب الإسمين على العتاد ، و ذلك لتعزيز ثقة الزبائن بمنتجات الشركة و حثهم على افتتاحها ، و من النتائج الإيجابية لذلك عقد صفقات كبرى للتصدير نحو العراق . 3-3-5 التموضع :

انطلاقا من وجود شركة GERMAN في بيئة تنافسية حادة ، ممثلة في المصنعين الأجانب الذين يتواجدون بإستمرار على السوق الجزائرية عارضين عتادا و آليات تقوم بنفس الوظائف و المهام التي تضمنها منتجات الشركة فإن المسؤولين في الشركة و بعد

المنتجات

تحليلهم لإمكانيات المنافسين و مقارنتها بامكانياتها الذاتية ، خلصوا إلى التركيز خلال تقديمهم لعروضهم التقنية و التجارية (المنتوج نفسه و سعره) على عرض خدمات ما بعد البيع التي ترافق المنتوج و ذلك خلال مخاطبة الزبائن عبر الحملات الإشهارية . فعرض الأمان و الضمان المقدم للزبون يجعله يفكر أكثر و أكثر قبل أن يشتري منتوجاً منافساً لا يقدم هذه الإمكانيات .

فيحكم نوعية النشاط الذي تستخدم فيه عربات الرفع و آليات التكديس و الحمولة فهي معنضة للعطل و تغيير لقطع الغيار في أي وقت ، و هذا ما توفره الشركة بفضل طاقمها التقني لخدمات ما بعد البيع و الذي يتلقى لزيور الزبون مرتين خلال سنة الضمان و يقوم بالصيانة ، التصليح و تغيير قطع الغيار إذا استدعت الضرورة و كل ذلك مجاناً كما يمكن للزبون أن يراجع الشركة كلما أراد ذلك ، و هو الأمر الذي لا توفره الشركات الأجنبية .

3-3-2 سياسة السعر :

تسعى شركة GERMAN من خلال تحديد أسعار منتجاتها إلى تحقيق جملة من الأهداف يتمثل أهمها في القدرة على مواجهة المنافسة و من ثم تحقيق ميزة تنافسية ، و من بين أهم العناصر التي تؤثر في تحديد الشركة لأسعار منتجاتها نجد :

* المنافسة :

بحيث لا تستطيع الشركة تحديد سعر لمنتج ما أكبر من سعر منتوج منافس ، إلا إذا كان هذا الإرتفاع طفيفاً و مبرراً بجملة من المبررات

* الطلب :

و الذي يتأثر بعدد المنافسين و الأسعار التي يحددونها ، اضافة إلى طلبات و رغبات المستهلكين

* الموردون :

و ذلك لإرتباط الشركة بعدها موردين أجانب لقطع و أجزاء تدخل في عملية إنتاج المنتوج النهائي و يتم ذلك طبعاً بالعملة الصعبة مما يرفع تكلفة الإستيراد و الذي يؤثر بدوره على السعر .

* مميزات المنتوج :

حيث أن الشركة قد تصنع منتوجاً مميزاً بناء على طلب مؤكّد للزبون (TM425D ، ADF) و من ثم تحدد له سعراً أعلى من أسعار المنتجات النمطية .

3-3-2-1 طريقة تحديد الأسعار في شركة GERMAN :

من بين الطرق المختلفة لتحديد الأسعار ، تتبّنى شركة GERMAN الطريقة الأبسط و الأكثر شيوعاً وهي :

$$\text{السعر} = \text{التكاليف الكلية} + \text{هامش الربح}$$

المنتجات

و تستند هذه الطريقة إلى منطق كون السعر في هذه الحالة يضمن للشركة تغطية التكاليف وبالتالي البقاء في السوق .

و بحكم تنوع منتجات الشركة بين منتجات مصنعة بوحداتها الإنتاجية و منتجات مستوردة و مباعة على حالها فإنه يتم تحديد السعر المناسب لكل منها بطريقة مختلفة .

3-3-2 تحديد سعر المنتجات المصنعة بوحدات الشركة الإنتاجية :
يدخل في تكوين هذه المنتجات ، قطع و أجزاء مستوردة و أخرى مصنعة بالشركة و يتم حساب سعر التكلفة للقطع المستوردة من الخارج كما يلي :

$$\text{سعر التكلفة} = \text{سعر القطعة} + \text{مبلغ التأمين} + \text{حقوق الجمارك} (5\%) + \text{أتاوات جمركية} (4\%) + \text{أتاوات الميناء} (2\%) + \text{النقل (برى وبحري} 0.5\%) + \text{مصاريف أخرى} (1.5\%)$$

أما سعر التكلفة للقطع المصنعة في وحدات الشركة فتمر بالمراحل التالية :

- إعداد قائمة بالمواد الأولية اللازمة للتصنيع و ذلك من طرف مكتب المناهج و المكتب التقني .
- تصنيع القطع و المكونات على مستوى وحدات التصنيع بالشركة
- حساب تكلفة التصنيع لكل قطعة و التي تحسب كما يلي :

$$\text{تكلفة التصنيع لكل قطعة} = \text{سعر التكلفة الوحدوية} \times \text{وقت التصنيع}$$

و من ثم يتم حساب سعر التكلفة لكل القطع التي تصنع في مصانع الشركة و تدخل في تركيب المنتوج النهائي و يتم جمعها و أخيرا يحدد السعر النهائي بجمع العناصر التالية :

$$\text{سعر} (4\%) + \text{هامش البيع} = \text{سعر التكلفة للقطع المستوردة} + \text{سعر تكلفة المواد المصنعة} + \text{تكلفة التجميع الربح}$$

أي

$$\text{سعر البيع} = \text{سعر التكلفة الإجمالي} = \text{هامش الربح}$$

و يتم تحديد هامش الربح بعد اجتماع كل من ممثلي المصلحة المالية ، التجارية و الإدارية العامة و ذلك لمناقشـة كل المتغيرات التي يجب أن تدخل في الإعتبار كالمنافسة ، تغير سعر الصرف .

3-3-3 تحديد سعر المنتجات المستوردة و المباعة كما هي :

و يتم استيراد هذه المنتجات ، استغلالا لفرصة توسيع تشكيلة منتجات الشركة و استجابة لرغبة مؤكدة للزبائن ، و تتخذ الشركة قرارها بالإستيراد بعد توفر الشروط التالية :

* وجود طلبية شراء مؤكدة من طرف الزبائن

المنتجات

- * عدم ارتفاع السعر للمنتج المستورد عن أسعار المنافسين
- * امكانية تحقيق ربح يقدر ب 10 % من سعر الشراء على الأقل
- * امكانية التفاوض حول تخفيض السعر مع الموردين الأجانب و يتم تحديد سعر التكالفة كما يلي :

$\text{سعر التكالفة للمنتج المستورد} = \text{سعر المنتوج} + \text{مبلغ التأمين} + \text{حقوق الجمارك} (5\%) + \text{اتاوات حمركية} (4\%) + \text{اتاوة مينائية} (2\%) + \text{النقل البري و البحري} (0.5\%) + \text{مصاريف أخرى} (1.5\%) + \text{مصاريف التركيب} (1\%)$

و من ثم يكون سعر البيع كالتالي :

$$\text{سعر البيع} = \text{سعر تكالفة المنتوج المستورد} + \text{هامش الربح}$$

و يرد مثال مفصل عن ذلك في الملحق رقم (3)

3-3-3 سياسة التوزيع :

تتأثر شركة german بعدة عوامل تدخل في اختيارها لسياسة توزيع ناجعة ، تمكنا من كسب رضا و ثقة الزبائن و الناجمة عن التمكن من ايصال المنتوج لهم في الوقت المناسب ، و من بين هذه العوامل نجد تلك المتعلقة بالسوق ، فطبيعة منتجات الشركة و المتصفة بكونها معمرة ، تجعل من غير المجدى الإعتماد على نقطة البيع الكائنة بالمنطقة الصناعية لعين سمارة ولالية قسنطينة ، لذلك وضعت الشركة تحت تصرف زبائنها شبكة تجارية تضم نقاط البيع التالية :

- المديرية التجارية لشركة GERMAN و الكائنة بالمنطقة الصناعية عين سمارة ولالية قسنطينة .
- الفرع التجاري ل GERMAN و الكائن بحاسي مسعود جنوبا
- موزع معتمد و الكائن بولاية سطيف
- فرع تجاري ل GERMAN و الكائن بالجزائر العاصمة
- فرع تجاري ل GERMAN و الكائن بولاية وهران .

3-3-4 سياسة الإتصال :

نظرا لما يلعبه الإتصال من دور أساسيفي التعريف بالشركة و نشاطاتها و نظرا لطبيعة المنتجات التي تتصف بعدم ضرورتها و استهلاكها من طرف عامة الناس ، فإن المسؤولين التجاريين ممثلين في العون الإداري المكلف بالتسويق و الإتصال قد وضع سياسة إتصالية ثم تطبيقها خلال ثلاثة مراحل ، تركزت كل مرحلة على الوصول إلى الهدف المسطر لها و سنعرض فيما يلي هذه المراحل :

المرحلة الأولى :

و التي اهتم خلالها بالتعريف بشركة GERMAN و كل الأنشطة التي تقوم بها من إنتاج و صيانة لمنتجات التكليس و الحمولة و كذا التعريف بتشكيله المنتجات المختلفة ، و قد اعتمد أساسا في هذه المرحلة على إعداد شريط مصور يدوم 26 دقيقة ، موضوعه جرمان ، كفاعة ، تطوير ببدأ بسرد لنشأة الشركة و كل ما تضمه من إمكانيات مادية وبشرية و يعرض العملية الإنتاجية بتفاصيلها صوتا و صورة ، ويتم عرض هذا الشريط خلال النظاهرات الإقتصادية الكبرى التي تكون الشركة مشاركة فيها و منها :

- معرض الجزائر الدولي
- معرض الإنتاج المحلي الوطني
- صالون النقل ، التموين و الحمولة الوطني
- معرض تونس الوطني
- معرض الخرطوم (السودان)
- معرض بغداد (العراق)
- معرض دمشق (سوريا)
- معرض بيروت (لبنان)

كما سعت الشركة خلال هذه المرحلة إلى الشراكة مع شركة BOSS الإنجليزية و الرائدة عالميا في صنع عتاد التكليس و الحمولة و قطع الغيار الازمة لها ، مما أكسب اسم شركة GERMAN مصداقية أكثر خاصة في مجال التصدير ، و ذلك لإقتران اسمها باسم شريكها الإقتصادي .

المرحلة الثانية :

و التي كان هدفها الأساسي تقريب اسم الشركة GERMAN من الزبائن المحتملين و كذا إظهارها في أحسن صورة ، و لأجل ذلك قام المسؤول عن التسويق بالنشاطات التالية :

* القيام بثلاث حملات إشهارية في السنة عبر الصحف و ذلك من خلال أربعة صحف رئيسية لمدة أسبوع كامل و هذه الصحف هي :

- الخبر : و التي يتم طبع بين (400000 و 450000) نسخة يوميا
 - le quotidien d'oran و التي يتم طبع حوالي 192000 نسخة يوميا
 - الوطن : و التي يتم طبع حوالي 150000 نسخة يوميا
 - المجاهد : و التي يتم طبع حوالي 195000 نسخة يوميا
- * الإشهار عن منتجات الشركة في منشورات جزائرية متخصصة مثل : le far , (algerie entreprise , kompasse , le logistique de manutention

* إدراج اسم german و كذا رسالة إشهارية مرفقة له ضمن كتيب منشورات safex و ذلك خلال النظاهرات الإقتصادية و المعارض و يمكن ملاحظة ذلك في الملحق رقم (4)

* الإشمار في الطرق باستعمال اللوحات الكبرى و خاصة في الموانئ حيث نجد لوحة كبرى بقياس 24م^2 تضم صورة لمنتج منتجات الشركة (رافعة شوكية) مرفوقة بر رسالة إشهارية و ذلك في كل من :

- ميناء الجزائر العاصمة
- ميناء وهران
- ميناء بجاية
- ميناء سكيكدة

المرحلة الثالثة :

و اهتمت هذه المرحلة أساساً بمواجهة المنافسة الأجنبية ، خاصة فيما يتعلق بعربات الرفع و ذلك من خلال استعمال الإشمار التلفزيوني (حملتين إشهاريتين) و خاصة في حال وجود منتوج جديد ، انضم إلى التشكيلة ، وتلجم الشركة إلى تغيير الرسالة الإشهارية كمل إقتضى الأمر مرکزة على العناصر التالية :

* عنصر الضمان الذي توفره الشركة لزبائنها و ذلك لكونها شركة محلية ، يمكن مراجعتها في حال أي عطل ، طلب قطع غيار ، تصليح أو استعلام و هذا ما تقتضيه الشركات الأجنبية

* التركيز على عنصر التطوير المتواصل كسياسة تنتهجها الشركة و ذلك بناء على رغبات و حاجات الزبائن.

II- تطوير المنتجات الجديدة في شركة GERMAN :

1- الجهة المسؤولة عن التطوير في الشركة :

1-1 الفريق المسؤول عن التطوير في الشركة :

توفر شركة GERMAN على قسم للدراسات و التطوير ، يعمل به فريق متعدد التخصصات و ينقسم القسم إلى مصلحتين :

- **مصلحة الدراسات :** و تتکلف بالأنشطة المرتبطة بتحسين و تطوير طرق الصنع

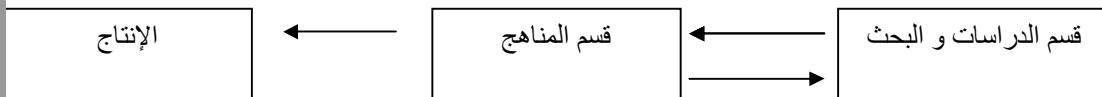
: كما تهتم بتحضير الوثائق المراقبة للنماذج كالvehars و الجداول و البيانات و يشرف عليه مجموعة مكونة من مهندسين إثنين و رسامه .

- **مصلحة التطوير و التجارب :** و تتکلف بالأنشطة المرتبطة بتحسين و تطوير المنتجات و تحضير الدراسات التقنية للمشاريع المراد تنفيذها كما تقوم بمتابعة مراحل الإنجاز و تضم المصلحة : رئيساً للمصلحة ، أربعة مهندسين إضافة إلى تقني .

و هناك ورشة للتجريب تابعة لهذه المصلحة تضم رئيس ورشة و اختصاصيين في التركيب ، يتم على مستوى إجراء التجارب على الآلات الجديدة .

و يعمل قسم الدراسات و التطوير بالتنسيق مع قسم المناهج (les methodes) و الذي يقوم بدراسة امكانية إنجاز الآلات المطورة و ذلك إنطلاقاً من الإمكانيات التقنية المتوفرة ، ويتم ذلك حسب المخطط التالي :

شكل رقم (3-4) العلاقة (قسم الدراسات و التطوير - قسم المناهج - الإنتاج)



حيث يقوم قسم المناهج بدراسة المخططات و الوثائق المعدة في قسم الدراسات و التطوير و يبني ملاحظاته و توجيهاته ليتم التصحيح و إيجاد الحلول على أساسها في قسم الدراسات و التطوير ، قبل الإنطلاق في عملية الإنتاج .

1-2 مهام قسم الدراسات و التطوير :

سعياً منها للتخلص النهائي من التبعية التكنولوجية و التحكم في تصنيع المنتجات من حيث السعر ، و النوعية و آجال التسليم و طموحاً منها في توسيع قائمة المنتجات و تطويرها بإستمرار ، فإن قسم الدراسات و التطوير بالشركة يؤدي مجموعة مهام تتمثل فيما يلي :

- توجيه الدراسات حول المشاريع الصناعية و تقييمها ، إضافة إلى تعريف منتجات الشركة انطلاقاً من دفتر الشروط

- إعداد الملفات التقنية بغرض تسليمها ليتم تصنيع النماذج (prototype) على أساسها

- اختيار النماذج و المصادقة عليها

- تساهم في تحسين نوعية المنتجات

- تساهم في تجديد المنتجات و طرائق الإنتاج

1-3 تنظيم علاقة البحث و التطوير و باقي المصالح في الشركة :

لكي تتمكن شركة GERMAN من تشجيع عملية التطوير و التحديث بمنتجاتها فهي تحاول تنظيم علاقة قسم الدراسات و التطوير بباقي مصالح الشركة و هذه العلاقات التي تشكل شروط فعالة و ذات أهمية قصوى للنجاح تلك التي تربطها بكل من المصلحة التجارية و مصلحة الإنتاج

1-3-1 تنظيم علاقة قسم الدراسات و التطوير بالمصلحة التجارية :

تهدف الشركة إلى الاستغلال الأمثل لإمكانياتها و تجهيزاتها و اضافة إلى اشباع حاجات السوق بمنتجات مطورة أو جديدة و بذلك فهي لا تستطيع إهمال دور المستهلك الذي يعبر برغباته و أذواقه عن أفكار و فرص لمنتجات جديدة أو معدلة ، و لأن المصلحة التجارية على علاقة مباشرة بالمستهلك فهي تقوم بنقل اشغالاته ، شكاويه و ملاحظاته حول منتجات الشركة إلى مصلحة التطوير و التجارب و التي تقوم بدورها بتشخيصها و ايجاد الحلول المناسبة اضافة إلى ذلك فإن المصلحة التجارية تقوم بإجراء الإتصالات و الإجراءات اللازمة مع الموردين لتوفير طلبات مصلحة التطوير و التجارب من قطع و مكونات تحتاجها العملية الإنتاجية.

1-3-2 تنظيم علاقة قسم الدراسات و التطوير بمصلحة الإنتاج :

تصف العلاقة بين قسم الدراسات و التطوير و مصلحة الإنتاج بالإضطراب و عدم الإنسجام و ذلك يرجع إلى عدة أسباب منها :

- غياب علاقة مشتركة بين الوظيفتين و تبادل الأراء و الأفكار مما يخلق صعوبة

في استيعاب عمال الإنتاج للحلول التقنية المقترنة و التي يجدون أنها تتميز بالتعقيد

- الإرتباط في الأفكار و الأنشطة يسوده التبادل المشترك بين أفراد قسم الدراسات و التطوير ، في حين يكون العمل محدد و مقسم بين أفراد مصلحة الإنتاج

وبالتالي تحصر العلاقة بين الوظيفتين في إعلام العمال بمصلحة الإنتاج للمسؤولين

في مصلحة التطوير و التجارب بأي مشكل أو خلل يصادفهم أثناء العملية الإنتاجية و

الذي يستدعي تدخل مصلحة الدراسات لإعداد المخططات الازمة لمساعدة العمال على

الإنتاج و كذا انتقال مهندسين من مكتب التطوير إلى المصانع للاشراف على معالجة أي طارئ.

2-1 مصادر أفكار التطوير في شركة GERMAN :

- و تتمثل مصادر الأفكار الخاصة بتطوير وتعديل المنتجات في الشركة في النقاط التالية
- الاستعانة بـ دفتر الشروط (cahier des charges) و الذي يقدم من طرف الزبائن قصد الإطلاع على حاجات السوق ومن ثم التعرف على أفكار جديدة للتطوير
- محاولة إجراء دراسات لتصنيع قطع و مكونات يتم استيرادها بتكلفة عالية و ذلك قصد تخفيض التكاليف و من ثم الأسعار
- تلقي طلبات لزبائن خاصة بتعديل معين مما يترتب عنه إجراء دراسة لإمكانية التطبيق
- في حال أي خلل وظيفي يتم إجراء دراسة ينجم عنها ايجاد حل للمشكل المطروح و من ثم إجراء التعديلات الازمة .
- في حال تغيير المورد الأجنبي لبعض القطع التي تقوم الشركة بإستيرادها مما يضطر مكتب الدراسات إلى إجراء تعديلات القطع الجديدة المستوردة على آلات الشركة
- أفكار الأفراد في الشركة كالمهندسين و العمال التقنيين على مستوى الورشات بالإضافة إلى أفكار المدير العام نفسه سنوات 2002 حتى 2006
- بحكم موقفها الريادي لكونها الشركة الوحيدة على مستوى القطر الجزائري التي تختص بتصنيع عربات التكليس و الحمولة ، فإن الشركة تقوم بتقليد لبعض المنتجات الموجودة في الأسواق الدولية مع تغيير في الشكل و بعض المواصفات التقنية البسيطة
- من خلال مشاركة الشركة في المعارض ، يقوم المسؤولون بإستلهام أفكار جديدة خاصة ما يتعلق بالتصميم و المظهر الخارجي لمنتجات المنافسين.

2-2 مراحل عملية التطوير :

تنتهج شركة GERMAN في قيامها بعمليات التطوير ، مسارا متابعا المراحل كما يلي : بحث ، تطوير ، هندسة وانتاج و في كل مرحلة من هذا التسلسل يتم طرح الإنشغالات و الإهتمامات و ذلك حسب تتابع العناصر التالية

الفكرة ← تقديمها ← اختيارها ← تحقيقها

أما خطوات التطوير في الشركة فهي كما يلي :

- 1- إعداد مصلحة التطوير و التجارب للمخططات الازمة للفكرة المقترحة (esquise) و تقدمها إلى مصلحة الدراسات
- 2- تقوم مصلحة الدراسات بتحضير الوثائق المرافق للمخططات

3- يرسل الكل إلى قسم المناهج ، أين يتم بحث إمكانية الإنجاز و كذا إعداد قائمة للمواد اللازمة للتصنيع ، طريقة التصنيع و التجهيزات التي تدخل في عملية التصنيع .

4- في حال مواجهة أي مشكل يتم عرضه على مصلحة التطوير والتجارب كي تحاول ايجاد الحل المناسب له

5- عند التأكيد المبدئي يتم إعداد ملف التصنيع (dossier de fabrication) خاص بالمنتج الجديد ثم يتم بعث عملية التصنيع للنموذج الأول prototype

6- متابعة عملية الإنتاج و التدخل لإجراء التعديلات المناسبة إذا لزم الأمر

7- يتم اختيار النموذج المصنوع لفترة زمنية ، ويلاحظ الأداء خلالها ، وتمثلت إختبارات العيوب التي تخضع لها الآلات فيما يلي :

- اختبار الرفع

- اختبار السير

- اختبار الفرامل

و تتم الاختبارات في حالتين ، الأولى بلا حمولة أما الثانية فالحمولة

8- يتم إجراء التعديلات و التحسينات إذا اقتضى الأمر ذلك استناداً على نتائج الاختبارات .

9- يتم تصنيع سلسلة أولية (une pré série) مكونة من 15 إلى 20 آلة مع موافقة الإختبار و الملاحظة و التعديل

10- الإنطلاق في التصنيع .

3-2 الجهود الموجهة للتطوير :

رغم ما تعانيه شركة GERMAN من مشاكل على مختلف الأصعدة و العجز الذي تعرفه الميزانية ، إلا أنها توجه جهوداً واضحة للإهتمام بتطوير و تحسين الشركة و المنتوج معاً ، و أهم ما يمكن ذكره في هذا المجال هو :

- سعيها لتطوير تجهيزاتها من تكنولوجيا الإعلام الآلي

- حصولها على شهادة ISO 9000 - 2000 I سنة 2006

- مواضعيتها على إرسال موظفين لإجراء تكوين و تربصات بالخارج

3-2-1 تكنولوجيا الإعلام الآلي :

كل أقسام و مصالح الشركة مجهزة بالإعلام الآلي ، اضافة إلى ورشة التصنيع الذي يضم 70 آلة ، 90 % منها مجهزة بالكمبيوتر ، كما أنها تستخدم الإعلام الآلي في أنشطتها بواسطة قسم التنظيم والإعلام الآلي الذي بحوزته 60 شاشة و جهازي كمبيوتر و جهاز (G,POE)

كما أن شركة GERMAN تستخدم الإعلام الآلي في :

- تسيير المعطيات الصناعية
- مخطط الإدارة و مخطط الإنتاج
- حساب الاحتياجات الإجمالية و الصافية
- حساب التكلفة
- تسيير المخازن ، ومنها مخزن مسير أوتوماتيكي بالمعلوماتية
- متابعة التصنيع و تشغيل الآلات

كما أن الشركة مزودة بشبكة الأنترنيت و ذلك لتعزيز التواصل و التيقظ الدائم لما يحدث في عالم الصناعة الميكانيكية في كل أقطار العالم

2-3-2 الحصول على شهادة ISO 9000-2000 :

استجابة منها لإشتراط الزبائن لوثائق تثبت جودة المنتجات المصنعة محليا ، سخرت شركة GERMAN امكانيات مادية و بشرية معتمدة ، لإجراء أبحاث النوعية ووضع ذلك ضمن أولوياتها و ذلك سعيا منها لاكتساب شركتها ومنتجاتها معا لسمعة جيدة ومصداقية ، وهي بذلك تلبي طلبات ورغبات الزبائن من جهة ، و من جهة أخرى فهي تفتح باب الشراكة مع مؤسسات أجنبية رائدة لتمتع منتوجها بالمواصفات المطلوبة و استجابته للمعايير الدولية

و قد توجت جهود الشركة بحصولها على شهادة 2000 - TSO 9000 سنة 2006 ملحق رقم (5) .

2-3-3 تكوين الموظفين :

انتهت الشركة منذ إنشائها سياسة ترتكز على تبني نظام للتقويم يمس الأفراد العاملين بها و في مختلف المجالات ، و ذلك سعيا لتحقيق عدة أهداف منها :

- الإستغلال الأمثل للموارد التكنولوجية للشركة و التحكم بالمعرفة الفنية
- قدرة الأفراد على التكيف وسط البيئة الاقتصادية و التكنولوجية المتطرفة باستمرار مما يخلق لديهم روح الإنفتاح ، الفضول ، القدرة على المبادرة و رصد المعلومات و استعمالها بما يكسب الشركة معرفة جديدة و رغبة في التغيير و التطوير

و قد استفاد من الدورات التكوينية عدد من المهندسين ، التقنيين ، اطارات يستغلون في القسم التجاري و آخرين في قسم التركيب ، و كان أغلبها في إطار الشراكة المبرمة مع شركة BOSS الأنجلizية و التي أشرف على التقويم في مصانعها بإإنجلترا ، و من التقويم الجوانب التالية :

- طرق تركيب الآلات و المعدات ، و خاصة المستوردة منها
- طرق حديثة لإعداد الرسومات و المخططات
- المراقبة و التجربة النهائي للآلات

- تكوين يخص عربات الرفع المجهزة بنظام مضاد للشرارة .

3-1 أساليب تطوير المنتجات في شركة GERMAN :

تتبع الشركة في سياستها الرامية لتطوير منتجات جديدة عدداً من الأساليب التي قد تكزن نابعة من إرادة داخلية لأفراد الشركة و ذلك بإستباط فرص كامنة نتيجة توفر الشركة على مجموعة من الإمكانيات الإبداعية المادية منها و المعرفية ، لكنها ليست مستغلة كما يجب

كما قد تفرض عليها لأسباب اقتصادية ناجمة عن تغيرات في المحيط كظهور طلب جديد ، معطيات سوقية جديدة ، حاجات ، رغبات و تطور متطلبات السوق و هذه الأسباب هي

3-1-1 حيازة التكنولوجيا :

لا يمكن الحديث عن حيازة شركة GERMAN لمواردها التكنولوجية دون التحدث عن نقل التكنولوجيا لكامل النسيج الصناعي لكل المؤسسات الوطنية و التي تستعمل التكنولوجيا في إطار عقود استيراد التكنولوجيا الأجنبية ، و التي تم تبنيها منذ سنوات السبعينات في ظل سياسة التصنيع المصنع و إقامة المركبات الصناعية الضخمة و بما أن شركة GERMAN تستغل الوحدات الإنتاجية لمركب عربات الرفع سابقاً CCE ، بما فيها من عتاد و آليات ، فقد ورثت التكنولوجيا التي عمل بها المركب في الماضي ، التي يرجع تاريخ العمل بها إلى سنة 1985 و التي جاءت بها الشركة البلغارية الرائدة آنذاك في ميدان عربات الرفع حيث كانت أول مورد عالمي لها ، لسنة 1980 و التي تسمى BALKANKAR و قد تم ذلك بالشراكة مع شركة KOCH الألمانية .

و يكمن الهدف من حيازتها لهذه التكنولوجيا :

- القدرة على التحكم في تكنولوجيا الميكانيك المستوردة
- الإستغلال التكنولوجي بالنسبة لموردي التكنولوجيا

- بناء ثقافة تكنولوجية تقوم على ضرورة مواكبة التطور الذي يشهده عالم تكنولوجيا الميكانيك عموماً

لكن الطاقات التكنولوجية المحازة لم تساعد على تحقيق أهداف الشركة رغم ما تضمنه المنشآت من عتاد و تجهيزات ، و رغم الوصول إلى التحكم التام بالเทคโนโลยيا المستوردة إلا أن هذه الأخيرة أصبحت متجاوزة حالياً ، فأغلب الآلات أهنتك تماماً ، رغم الصيانة المستمرة ، و عليه فهي تحتاج إلى إعادة الاستثمار لتجديد البعض و صيانة البعض الآخر بهدف تمديد فترة حياتها .

3-1-2 الشراكة :

من بين الأساليب الأساسية التي تعتمد عليها الشركة في تطوير منتجاتها ، هو استيعاب التكنولوجيا الخارجية عنها و التي تحصل عليها في إطار عقود الشراكة ، مما يساعد على

المنتجات

استغلالها بطرق أكثر فعالية ، رغم ما ينجر عن ذلك من انخفاض في مستوى الاداء التقني للأفراد ، و قد أبرمت الشركة عقد شراكة مع المجموعة البريطانية GROUPE BOSS TEMBOCK و ذلك فيما يخص انتاج عربات الرفع و تتم ذلك بعد اجراء مشاورات عديدة مع عدة مصنعين عالميين لهذا النوع من الالات و تنص الإتفاقية المبرمة شهر جويلية 1997 على ما يلي :

- تعطي الشركة الإنجليزية لشركة GERMAN ترخيصا ، حصريا ، نهائيا و مجانيا لاستغلال KNOW HOW
- التكوين المجاني للعمال الجزائريين
- استعمال التقنية الخاصة بشركة BOSS من أجل تصنيع آلات (3T, 7T, 10T)
- تزويد شركة BOSS لشركة GERMAN بكل ما تحتاج إليه من عتاد وتجهيزات لتطوير و تصنيع آلات جديدة
- تزويد شركة BOSS لشركة GERMAN بكل القطع و المكونات التي لا تصنع في الجزائر
- تزويد GERMAN لشركة BOSS ببعض القطع المصنوعة في الوحدات الإنتاجية لعين سمارة
- إنفراد GERMAN ببيع كل تشكيلة منتجات BOSS لدول المغرب العربي
- إنفراد GERMAN ببيع كل تشكيلة منتجات BOSS و قطع الغيار في الجزائر و تم تطبيق هذه الإتفاقية على مرحلتين :

المرحلة الأولى :

الإتفاق حول تنظيم شراكة صناعية تهدف إلى استغلال مصنع عين السمارة لصنع عربات الرفع و ذلك بتطبيق التقنية المعول بها في شركة BOSS و كذا الإعداد لشراكة تجارية تهدف إلى استغلال شبكة GERMAN التجارية لتوزيع وتسويق كل منتجات BOSS التامة و قطع الغيار و كذا التكفل بخدمات ما بعد البيع الخاصة بها على المستويين المحلي و المغاربي

المرحلة الثانية :

الإعداد في المدى المتوسط لشركة مختلطة تجارية ثم لشركة مختلطة صناعية و نظرا للعدم استغلال الشركة ل الكامل طاقاتها الإنتاجية المتوفرة ، سعت GERMAN إلى إجراء مفاوضات و محادثات جديدة مع شركاء آخرين أجانب ، أهمها تلك التي أجريت مع الشركة الفرنسية و التي نجم عنها إتفاق على انشاء و حدة لتصنيع آلات هيدروليكية

3-1-3 تعديل و تحسين المنتجات :

تعرف عملية التعديل و التحسين للمنتجات في شركة GERMAN ، تقدما كبيرا فرغم ما تعانيه الشركة من مشاكل عديدة ، إلا أنها تسعى دائما إلى تكيف و تحسين منتجاتها و من ثم التطوير فيها و أصبح ذلك يمثل جزء من ثقافة المؤسسة واقعها و اشغالاتها و قد شهدت سنوات نشاطها محاولات معتبرة سوف تتطرق إليها لاحقا و يعتبر التطوير من خلال أسلوب التكيف و التعديل للقطع ، المكونات من الخطوات المهمة لمواكبة التطور التكنولوجي الحاصل عند الموردين ، و بذلك فهي تتبع في إطار سياسة

و يعتبر التطوير من خلال أسلوب التكيف و التعديل للقطع ، المكونات من الخطوات المهمة لمواكبة التطور التكنولوجي الحاصل عند الموردين ، و بذلك فهي تتبع في إطار سياسة داخلية واضحة التطوير أول الأمر ، بل جاءت كحتمية لتعدد موردي التكنولوجيا و موردي القطع و المكونات المختلفة و من أهمهم :

- REXROTH الألماني و الذي يقوم بتوريد الموزعات distributor

- EATON الأمريكي و الذي يقوم بتوريد المضخات

- PERKINS- الإنجليزي و الذي يقوم بتوريد المحركات

- VAMO- البلغاري و الذي يقوم بتوريد أجهزة التحويل

إذن بتعدد الموردين و تبعاً لتطورهم ، تعددت التعديلات الحاصلة في الشركة و بالتالي استعملت خصائص و مواصفات مختلفة مع مرور السنوات ، هذا ما يطرح حالياً ضرورة توحيد القطع و المكونات التي تدخل في تشكيل الآلة النهائية ، مما يؤدي إلى تقليص هذا التنوع للموردين و ما يسمح إذن بتقليل تكلفة تكييف قطع المنتوج ، و الاهتمام أكثر بالتحسين في نواحي تخص النوعية ، تخفيض التكلفة و تجديد المنتجات

و بدل أن تلعب التكنولوجيا المستوردة دوراً إيجابياً في تحسين المنتوج ، أصبحت تؤثر عليه سلباً و ذلك لخضوع الشركة لشروط الموردين مما يؤدي إلى طول عملية التصنيع إضافة إلى عدم توفر مكون واحد فقط ، لإكمال إنجاز آلة ما ، ينجم عنه توقف كامل للمشروع إلى حين الإنفاق مع المورد ، وكل ما ينجر عن ذلك من سلبيات .

3-1-4 المنتجات الجديدة الأصلية :

رغم غياب سياسة واضحة لإنتاج آلات جديدة أصلية خاصة بشركة GERMAN كلية ، و ذلك بسبب عدم تبني أبحاث و دراسات تثري الشركة بأفكار جديدة من جهة ، و لعدم توفر المقدرة التقنية ، المالية ، و غياب اليقظة التقنية و العلمية من جهة أخرى فإن هناك محاولات محتشمة لمشاريع إبداعية جذرية ، تبدأ بطرح الفكرة المقترنة مروراً بإبراء الدراسات التقنية و الإقتصادية ، لكنها تنتهي بالبقاء حبراً على ورق و نتائج ذلك لم ترى النور و بقيت مجرد آمال و تطلعات تسعى الشركة إلى تحقيقها مستقبلاً

المنتجات

إلا أن الشركة بذلت جهودا لا نستطيع المرور دون الإشارة إليها و هي إدخال أنواع آلات جديدة لا تتنمي لتشكيله عتاد التكليس و الحمولة ، وعلى رغم أنها لا تشكل إيداعات ، لكنها تعتبر جهودا لتطوير و تنويع قائمة منتجات الشركة و جاء أغلبها بطلب من زبائن خاصين و ذكر منها :

- جرار الحمولة (LE TRACMA) : و الذي طلب من طرف مطار الجزائر سنة

1998

- الرافعة اليدوية الخاصة بنفطال ADF CE 116

- منظفة الشواطئ (NETOYEUSE DE PLAGE) و كانت فكرة لأحد المهندسين في مصلحة التطوير والتجارب .

3-1-5 التطوير من خلال التقليد :

رغبة منها في تقادي إجراء الدراسات و البحث الخاصة بالتطوير و التي تحتاج إلى نفقات مالية كبيرة إضافة إلى وقت كاف للدراسة و التجريب ، تقوم شركة GERMAN أحيانا بتقليل آلات معينة ، من خلال نماذج أجنبية ، كما حدث بالنسبة للرافعة الشوكية ذات قدرة الرفع 4 طن و التي قلدت إنطلاقا من نموذج لآلہ بلغارية الصنع كما قد تقلد الشركة تصاميم و هيكل خارجية (DESIGN) للآلات المنافسة و ذلك لمضاهاة المنتجات الأجنبية ذات التصميم الجمالي المتميز ، و جسدت ذلك فعلا من خلال آلة (CE 230 D) و التي لاقت إقبالا واسعا من طرف الزبائن .

3-2 نتائج محاولات التطوير في شركة GERMAN :

سعت الشركة و التي بدأت نشاطها بالبيتين فقط من عربات الرفع CE130D CE116 E إلى تطوير أنواع جديدة من المنتجات بهدف تلبية الطلب السوفي و ضمان مردودية معتبرة و قد تم تحسين ذلك فعلا عبر سنوات نشاطها و ذلك كما يلي :

* 1997 : هي سنة إنشاء الشركة و التي قامت على أنقاض CEE سابقا وحدة عين و سارة ، و بالتالي بدأت نشاطها بعربات الرفع من نوع : CE116E CE130D إضافة إلى الرافعات اليدوية

* 1998 : قامت خلالها الشركة بتطوير رافعة شوكية جديدة CE140D بقدرة رفع تبلغ 4 أطنان و ذلك بعد تقلیدها لآلہ من نفس النوع خاصة بالشركة البلغارية BALKANKAR وذلك مع تغيير الهيكل و محور الرفع le mat de levage

* 1999 : طورت الشركة منتوجا جديدا بقدرة رفع تبلغ 5 أطنان CE150D حيث بدأت في دراسة المشروع من جميع جوانبه و أول نموذج صنع كان سنة 2001 و جاء هذا المشروع تلبية لطلبات مؤكدة عليه ، بعد عرضه في معرض العراق الدولي .

- * 2000 : تطوير رافعة شوكية جديدة بقدرة رفع 3 أطنان لكن بإدخال نوع جديد من المحركات التي يتم تبریدها بالماء بدل المحركات القديمة التي تبرد بالهواء ، وسميت الآلة الجديدة ب CE130DS تتميز بمدة حياة أطول و قدرة أكبر على التكيف مع أي مناخ بالإضافة إلى ذلك قامت الشركة بتطوير رافعة شوكية بنفس القدرة على الرفع لكن مع تغيير كامل للهيكل الخارجي و الذي أستلهم عن آلات لمنتجين أجانب في معرض الجزائر العاصمة و سمي ب CE230D
- * 2001 : أضافت الشركة آلة جديدة إلى تشكيلة منتجاتها و تتمثل في جرار للحمولة TRACMA و ذلك بإدخال تغييرات على غرفة القيادة الخاصة بالرافعات الشوكية العادية و إضافة نظام خاص بالجر و تم العمل على تطويره بناء على طلبات من زبائن خاصين و هم المطارات ، و بطلب من زبون آخر للشركة و هو شركة NAFTAL تم تطوير آلة أخرى مجهزة بنظام مضاد لإحداث أي شرارة و تسمى CE116ADF بقدرة رفع تصل إلى 1.6 طن .
- * 2002 : نتيجة الطلب المتزايد على الرافعات الشوكية ذات القدرة على رفع 7 أطنان ، تم تطوير آلة جديدة تسمى CE170D و التي تلبي هذا الطلب ، و ذلك بعد دراسة نتاج عنها ضرورة استيراد بعض المكونات و القطع و تصنيع الباقي في وحدات الشركة الإنتاجية كما قامت الشركة في نفس السنة باستيراد نوع جديد من الآلات و المسماة Le mini chargeur و هي (MC1200D) و (MC750D) و ذلك استجابة أيضا لطلبات بعض الزبائن من جهة ، وسعيها لتوسيع تشكيلة المنتجات من جهة أخرى
- * 2003 : قامت الشركة باستيراد رافعة شوكية بقدرة رفع تقدر ب 10 أطنان ، بالإضافة إلى تطوير رافعة شوكية كهربائية بقدرة رفع 3 أطنان CE130E موجهة إلى منتجي المنتجات الغذائية ، خاصة منتجات الحليب و مشتقاته
- * 2004 : قامت الشركة بدراسة لتطوير رافعة شوكية بقدرة رفع تقدر ب 2 طن و ذلك بإدماج محرك يبرد بالماء لكن الدراسة توقفت بإنجاز النموذج الأول فقط و يرجع ذلك لأسباب و معوقات مالية و إدارية
- * 2005 : تميزت بإجراء دراسة كاملة لتصنيع آلة لتنظيف الشواطئ (nettoyeuse de plage) و ذلك تجسيدا لفكرة المدير العام آنذاك الذي اقترح تصنيعها و عرضها في المعرض الدولي في الجزائر لسنة 2006 الشيء الذي لم يتحقق بسبب نقص بعض القطع التي تعتمد الشركة في الحصول عليها على موردين أجانب و بذلك بقيت الفكرة عbara عن نموذج ينتظر إستكمال بافي الخطوات .
- * 2006 : طورت الشركة الرافعة الشوكية CE130D و ذلك بتغيير للمحرك القديم بأخر جيد من نوع PERKINS و الذي استوجب تغييرات مست أغلب القطع الرئيسية كالمضخة ، مما أسف عن إضافة آلة جديدة CE130DP متميزة بالصلابة و السرعة و بذلك تقرر صنع 40 آلة منها لتجريبيها و ملاحظة مدى الإقبال عليها في السوق و ذلك ابتداءا من أبريل 2007 .

- أما فيما يتعلق بطرق الإنتاج ، فإن الشركة لم تبذل أي جهد معتبر لتحسينها و تطويرها بل بقيت على حالها منذ تسجدها من طرف المورد البلغاري CCE سابقا ، و محاولات الشركة في هذا المجال بسيطة وسطحية ، كتقديم مرحلة انتاجية على أخرى ، أو التعديل في طريقة التلحيم و مكانه ، خاصة فيما يخص القطع المستوردة بشكل مفكك و التي يتم تركيبها في مصانع الشركة .

2-3 آثار تطوير المنتجات على مبيعات الشركة :

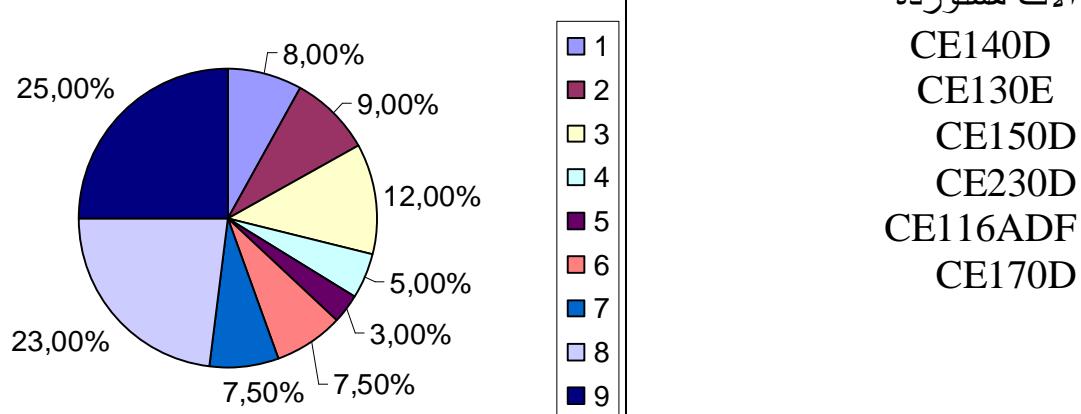
لإظهار أثر المنتجات المطورة على مبيعات الشركة و مدى مساهمتها في زيادتها ، قمنا بإعداد الجدول الموالي ، والذي يضم أنواع الرافعات الشوكية التي تختص الشركة في صناعتها و القديمة منها (CE130D CE116E) و الجديدة ، إضافة إلى إدراج الآلات المستوردة ، وعدد الآلات المباعة من كل نوع و ذلك سنة 2006

جدول رقم (4-4) عدد المبيعات من الآلات الرافعات الشوكية سنة 2006

العدد	نوع الآلة
60	CE130D
25	CE116E
56	CE170D
30	CE140D
20	CE116ADF
20	CE230D
10	CE130E
8	CE150D
29	آلات مستوردة
233	المجموع

المصدر : اعداد الطالبة بعد الإطلاع على تقارير نشاط سنة 2006

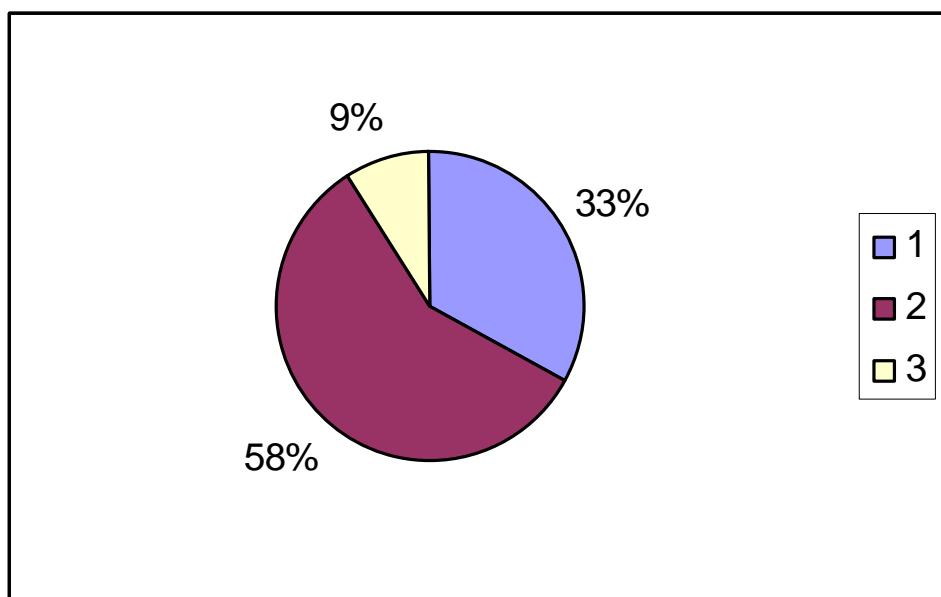
بتمثيل بيانياته من خلال الشكل الموالي
آلات بدأت الشركة نشاطها بها
آلات مستوردة



و يتضح من خلال الشكل أن نسبة مساهمة الآلات التي بدأت الشركة نشاطها بها تمثل مجتمعة 33 % من إجمالي عدد الآلات المباعة سنة 2006 كما تمثل الآلات المستوردة 9% من المبيعات ، أما باقي النسب فتتوزع على المنتجات التي قامت الشركة بتطويرها بين سنوات 1998 - 2005 و ذلك كما يلي :

- 23 % بالنسبة لآلية CE170D
- 12 % بالنسبة لآلية CE140D
- 7.5 % بالنسبة لآلية CE230D
- 7.5 % بالنسبة لآلية CE116ADF
- 5 % بالنسبة لآلية CE130E
- 3 % بالنسبة لآلية CE150D

و لتمثيل توزع النسب بشكل أوضح ندرج الشكل الموالي :
شكل (5-4) توزع النسب على الأنماط الثلاثة للمنتجات



- 1- منتجات قديمة % 33
- 2- منتجات مستوردة % 9
- 3- منتجات جديدة مطورة % 58

و من خلال الشكل يتضح أن أكبر عدد من الآلات المباعة لسنة 2006 يعود إلى المنتجات الجديدة المطورة و التي تمثل 58 % من مجموع عدد الآلات المباعة و يعود سبب ذلك إلى ما يلي :

- قيام الشركة بتطوير أنواع محددة من المنتجات و التي تم طلبها من طرف زبائن خاصين (حالة CE116ADF)
 - استهداف الشركة لفئة معينة من المستهلكين و الذي نجم عنه تطويرها لمنتج خاص بهم (حالة CE130E) و الموجه لمصنعي المنتجات الغذائية
 - العمل على التطوير من خلال تحسين المظهر الخارجي (حالة CE230D)
 - توسيع التشكيلة من خلال تطوير (CE170D) و المطلوب بكثرة من طرف المصانع ، الموانئ و المخازن
- كما نلاحظ سعي الشركة لإستيراد أنواع معينة من الآلات (MC750D , MC1200D) و ذلك لوجود طلب عليها في السوق المحلية وبذلك تحقق الشركة عدة أهداف :

- الاستجابة لطلبات الزبائن
- توسيع تشكيلة المنتجات
- تحقيق هامش ربح معابر

و من خلال ما سبق تتأكد ضرورة و حتمية الإهتمام بالتطوير الدائم للمنتجات في ظل سياسة فعالة لترقية التطوير بكل الأساليب الممكنة و يعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها :

- المتطلبات و المستلزمات المتamatية للزبائن : فالسوق هو مصدر فرص التطوير على أساس أن الشركة تشارك في ظواهر اقتصادية عديدة ، تعرف خلالها على طلبات و رغبات الزبائن ، لذلك فهي مطالبة بمتابعة هذه الطلبات المتغيرة باستمرار و التي تجعل من المنتوج القديم خارج مجال الإهتمام .

- وصول الطلب إلى التشبع : فبمجرد وصول المنتجات إلى نهاية دورة حياتها و ظهور منتجات بديلة لها ، أحسن تقنيا و اقتصاديا ، يتوقف الطلب عليها (حالة grue d'atelier, vibrateur à beton , le crique rouleur) و يصبح من غير المجدي الاستمرار في تصنيعها حتى وإن بذلت جهود للإشهار و الدعاية فإنها لن تحقق نتيجة إيجابية ، ويصبح استبدالها أمرا ضروريا ، يجب التخطيط له بسرعة لتقديم الخسائر المحتملة .

- التطور الدائم للتقنيات و تكنولوجيا الميكانيك : و التي تساهم في انتشار الشركات المنافسة مما يجعل من الضروري على شركة GERMAN مواكبة التطورات الحاصلة.

الخاتمة العامة:

تواجه المؤسسات الإنتاجية و التسويقية المعاصرة أوضاعاً تنافسية شديدة في معظم الأسواق، ذلك أن المؤسسات التي لا تقوم أو تبني أية استراتيجيات علمية للتطوير إنما تعرض نفسها إلى مخاطرة كبيرة يفرضها التغير المدرج في أذواق المستهلكين المستهدفين، و التطور التكنولوجي المستمر في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى قصر الدورات الحياتية لمعظم المنتجات المتداولة مع التزايد الملحوظ في كثافة المنافسة المحلية و الأجنبية.

و عند تأمل واقع المؤسسة الاقتصادية الوطنية، نجدها قد عاشت فترة طويلة من الركود القائمة على تشجيع الأهداف الاجتماعية و الابتعاد عن الأهداف الاقتصادية، حالياً و هي تعيش اقتصاد السوق المبني على المنافسة الفعالة أين القدرة، الكفاءة، احترام قيود السوق و التطوير الدائم و المستمر، هي شوط بقائها، نجد أن عملية تطوير و بعث المنتجات الجديدة هي ضرورة حتمية للنهوض بأوضاعها المزرية، خاصة التحديات الجديدة التي عليها مواجهتها بانضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، و تأثيرات ذلك على الأوضاع التنافسية للأغلبية الصناعات الوطنية، كل هذا يفرض على القائمين على هذه المؤسسات المبادرة لإتباع مختلف أساليب التخطيط التسويقي الإستراتيجي و الذي يبدأ من ضرورة تطوير المفهوم التسويقي في المؤسسات الاقتصادية، و العمل على تطبيق المفهوم الحديث للتسويق الذي يعتمد على دراسة حاجات المستهلكين المحتملين، و تطوير المزيج التسويقي الذي يشبع حاجاتهم، إضافة إلى ضرورة الاستفادة من التكنولوجيا السائدة، مما يضع عملية التطوير في مسارها الصحيح، باعتبار التطوير كفلسفة و منهج عمل يعتبر أحد الأركان الأساسية للمفهوم التسويقي المعاصر.

كما أن تبني المفهوم الحديث للتسويق من قبل المؤسسات الاقتصادية الوطنية، يعني بالضرورة اعتماد أدواته الرئيسية و منها: بحوث و دراسات التسويق، دراسات تجزئة

السوق، بالإضافة إلى اعتماد التطوير هدفاً إستراتيجياً لا بد لكل مؤسسة اقتصادية من محاولة تتبّعه، حسب الإمكانيات العلمية والتسويقية، و ضمن المراحل والأسس المعمول بها عالمياً.

و يأتي ذلك من خلال إنشاء أقسام متخصصة للتطوير، مع محاولة تدعيمها بالكفاءات العلمية والتسويقية و الفنية من جهة و بالأموال الكافية لتمويل عملية التطوير بمراحلها المختلفة من جهة أخرى.

و ذلك من خلال وضع خطط واقعية تعني بتكوين العاملين في مصالح التسويق و البحث و التطوير، و من خلال رصد ميزانيات مالية موجهة لتنفيذ برامج التطوير.

بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بدراسات و بحوث التسويق باعتبار ذلك الخطوة الأساسية التي تساعد المعندين بعملية التطوير على تصميم خطط تطوير علمية تأخذ بالاعتبار مختلف مراحل التطوير المتتابعة كما أن الاهتمام بدراسات بحوث التسويق يستوجب استقطاب المؤهلين لتصميمها و تنفيذها و تفسير نتائجها و بما يقع الإدارات العليا بأهمية ما تم التوصل إليه من نتائج، كما أن النظرة الشمولية لمفهوم التطوير باعتباره أحد الأهداف الإستراتيجية الذي يجب أن تسعى لتحقيقه كافة المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى أهدافها الأخرى تحتم وجود إستراتيجية واضحة المعالم لعملية التطوير تحدد من خلالها اتجاهات التطوير المطلوبة و الممكنة خلال المرحلة القادمة آخذة في الاعتبار، تأثير المستجدات البيئية الممكنة الحدوث.

الملخص:

تواجه المؤسسات الإقتصادية في الوقت الراهن تحديات كبيرة و متغيرات إقتصادية معقدة يتمثل أهمها في المنافسة الحادة ، التغيير الدائم في إذواق المستهلكين و نمط المعيشة ، التطور التكنولوجي في جميع الميادين و ظهور المنتجات الجديدة ، هذه الاختيارات التي أضحت موضوع تطويرها من المكونات الأساسية لأي إستراتيجية توضع للتنفيذ و بما يحقق أهداف كل من المنتجين و المستهلكين . حيث تتم عملية التطوير بإنتهاج إما الأسلوب التقني والذي تكون نتائجه منتجات أصلية لم يسبق لأي مؤسسة أن قدمتها في السوق ، أو إنتهاج الأسلوب التسويقي و الذي يعتمد على إجراء تغييرات و تحسينات تمس الجوانب المدركة للمنتج و تلجم المؤسسة المطورة لذلك نتيجة التغيير الدائم في إذواق المستهلكين و الذي يعتبر تجسيدا واقعيا للمفهوم الحديث للتسويق .

و في نفس الوقت فإن عملية التطوير و التقديم للمنتجات الجديدة في السوق تزداد صعوبة يوما بعد يوم و الدليل على ذلك هي نسبة الفشل المرتفعة التي ترافق طرح منتجات جديدة منذ بدايتها كفكرة و حتى مرحلة التوزيع و التي تفرض على المؤسسة المطورة إتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحتاجها عملية التطوير و بعث المنتجات الجديدة و على جميع المستويات ، والتي تحتاج إلى إدارة جيدة لتقديمها في السوق و أهم المراحل التي يمر بها المنتوج الجديد هي :

أولاً: مرحلة اختيار و إعداد المنتوج الجديد و الذي يمر بعدة خطوات تبدو بجمع تقييم و إنتقاء الأفكار يلي ذلك عملية اختيار و إختبار مفهوم المنتوج الجديد و من ثم إعداده بالتنسيق بين كل من الوظيفة التسويقية و الإنتاجية و مصلحة البحث و التطوير مرفقة بجملة من الإختبارات أهمها الإختبارات التقنية ، الحسية و التسويقية

أما الخطوة الموالية فهي تحديد السعر المناسب للمنتج الجديد تبعاً لثلاثة عناصر أساسية وهي تكلفة الإنتاج ، القيمة التي يمثلها المنتج للمستهلكين المحتملين و سعر المنتجات المنافسة و تختار المؤسسة المطورة إحدى الإستراتيجيتين إما كشط السوق أو إخراق السوق.

يلي ذلك اختيار كل من الغلاف و الإسم المناسبين للمنتج الجديد أخذًا في الإعتبار إجراء الإختبارات الازمة .

ثانيا: مرحلة التبا بالمبيعات و إختبار السوق ، و ذلك وفق إما إستقصاء مجموعة من المديرين أو إجراء الإختبارات السوقية و التي من أهمها إختبار السوق المحاكاة ، إختبار السوق على أساس عينات أو إختبار السوق عن طريق بعث المنتوج في منطقة جغرافية معينة .

ثالثا: مرحلة بعث المنتوج الجديد والتي تبدو بوضع الإستراتيجيات الملائمة للتقديم و أهمها إستراتيجية الجرأة ، إستراتيجية الحذر و إستراتيجية مرتبطة بأهداف المؤسسة .

يلي ذلك إعداد عملية البعث أو التقديم للمنتوج الجديد و التي تضم تحفيز رجال البيع ، إعداد الموزعين ، الإعلان المسبق عن المنتوج الجديد و إعداد الأنشطة الإتصالية المرافقة .

و بالموازاة مع ذلك تقوم المؤسسة المطورة بمتابعة النتائج المحققة ، معتمدة على عدة مؤشرات تستعين بها قبل تقديم المنتوج الجديد و هي المؤشرات التجارية ، الإتصالية ، مؤشرات متعلقة بالموزعين و أخرى بالمستهلكين .

و حتى تنتهي عملية التطوير نهاية ناجحة ، كان من الضروري أن تسير جنباً إلى جنب مع دراسة للمستهلك ، تشمل العوامل التي تشجعه على الإقبال و تبني المنتوج الجديد ، وفي نفس الوقت التعرف على ما يمكنه عرقلة هذا الإقبال .

و من خلال إطلاعنا على واقع شركة عتاد التكليس و الحمولة ، و استعراض مختلف أنشطتها، وجدنا أنها تعاني أساساً من عدم الاستقرار، و الذي يرجع إلى المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق، و كل ما يرافق ذلك من تبعات أهمها:

- * التبعية التكنولوجية الكبيرة للموردين الأجانب، مما يكلف الشركة مبالغ مالية ضخمة و كذا، إمكانية توقف الإنتاج الراجع إلى طول فترة استلامها أو توقف المورد عن إنتاجها.
- * الارتفاع النسبي للأسعار، مقارنة بالمنافسين مما أدى إلى تراجع الطلب على منتجات الشركة.
- * غياب جهود فعلية و جادة لإنتاج منتجات جديدة تتميز بأداء جيد.
- * غياب مصلحة تعنى بالتسويق و إعداد الدراسات و البحث التسويقي التي تعمل على اكتشاف حاجات الزبائن للتمكن من تحقيقها، و اقتصار الوظيفة على شخص واحد ممثل في العون الإداري المكلف بالتسويق و الإتصال رغم ذلك، تبقى للشركة مواطن قوة لا يستعan بها:
 - الأهمية الإستراتيجية للشركة على المستوى الوطني
 - الطاقة الإنتاجية الكبيرة للشركة (ثلاثة آلاف آلة/سنة)
 - تقديم انشطة لخدمات ما بعد البيع، لمواجهة المشاكل و الصعوبات التي تعاني منها الشركة، و لتتمكن من الاستغلال الأمثل لنقاط القوة التي تتميز بها، فهي مطالبة بإتباع جملة من الإجراءات الإصلاحية و التي تمس جوانب عديدة هي :
 - اعتبار تطوير المنتجات ، نشاطاً جوهرياً في الشركة ؛
 - ضرورة ربط عملية تطوير المنتجات بعلمية الإنتاج و كذا بالتسويق؛
 - إقامة و تدعيم نظام للمعلومات؛
 - الشركة مطالبة بتقليل سعر التكاليف؛
 - الإهتمام بنظام المكافأة و التحفيز ؛
 - ضرورة إقامة أسلوب الإشراف المباشر لتنفيذ كل تبذير للموارد المالية .

إن ما يمكن ملاحظته في الشركة هو غياب مصلحة التسويق و ذلك ظل توافق المنافسين الدائم على السوق الوطنية، و ذلك إن دل على شيء، فإنما يدل على وجود فرص خام، لم تستغل بعد، و لحاجة في السوق الوطنية لم تغطى بعد، مما يستدعي الإسراع إلى إنشاء و استخدام مصلحة للتسويق، يتم من خلالها متابعة متطلبات السوق و معرفة ما إذا كان

مستعداً للنبي و استقبال منتجاتها الجديدة، و إجراء الدراسات التسويقية الضرورية التي يتم من خلالها الإجابة على أسئلة كثيرة تساهم في تحديد شكل ومواصفات المنتوج الجديد.

Résumé

Le développement et le lancement de nouveaux produits et services constituent une activité essentielle pour les entreprises ,ils leur permettent de maintenir la cohérence entre leur gamme et les attentes du marché, ils évitent que les clients ne détournent pas pour privilégier la concurrence ,ils attirent de nouveaux clients et ils nourrissent l'image de la marque .

Le rôle du marketing est d'orienter et d'inciter les consommateurs vers des nouveaux produits qui peuvent être additionnées ou remplacer des produits achetés antérieurement qui améliorent les modes de vie.

Les nouveaux produits vont viennent et réapparaissent ,ils sont toujours plus nombreux ,ils peuvent être le résultat d'une innovation technologique qui donne naissance à un produit original comme ça

Peut être une amélioration des actions marketing qui concerne des produits existants dans les deux cas ,il importe pour les entreprises de conserver et de commercialiser les nouveaux produits d'une manière efficace en limitant les risques d'échec.

L'Algérie comme les autres pays du monde a connu des changements importants, afin de développer l'entreprise Algérienne qui a été longtemps basée sur l'aide et la subvention de l'état.

Ces changements sont expliqués par l'absence des compétences, l'efficacité et la performance économique.

Le développement est un élément vital dans la construction de l'entreprise car il aboutit à la progression de la production.

Notre objectif était de démontrer ce processus de développement dans la société de matériel de gerbage et de manutention German à Constantine , et toutes les opportunités possibles ,les succès en matière de ce processus de développement , ses perspectives et ainsi que ses problèmes et obstacles

Les mots clé :

Marketing , produit, développement des produits , German .

Summary :

-The development and the launching of new products and services constitute an essential activity for the companies, they make it enable to maintain the consistency between their brands and market's needs, and avoid the competition, try to attract the interest of the new customers and nourish the image of the mark,

-The marketing's role is to direct customers and incite them to new products which can be added or replace the ancient products to ameliorate the level of life,

-The new products reappear, they can be result of new technological innovation that gives birth to an original product, even though it may be an amelioration for marketing's actions that concern existing products in both cases, the company have an distribute the new products with effectiveness and limiting risks of failure,

-As other countries, Algeria witness very important economic changes, in order to develop the economic company based for long time upon the state grant, and affected the aptitude, the effectiveness and the economic performance.

The development and modernization is a vital element to construction, without it, we could not talk about the competition and thus to increase in the production field. In addition, the objective which we have attempted to reach through our presentation of the fact for developing German in Constantine and all possible opportunities, threats, achievements, and prospects, the ambitions, the problems and obstacles that might confront it.

Keys words :

Marketing, product, development of products, German.